

النظريات الاقتصادية (كلي)

الأستاذ الدكتور
إبراهيم المصري



النظريات الاقتصادية

(كلي)

الأستاذ الدكتور

إبراهيم المصري

أستاذ الاقتصاد - عميد كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات الأسبق

عميد معهد العبور العالي للإدارة والحسابات ونظم المعلومات الأسبق

عميد معهد طيبة بالمعادي

الطبعة الثانية

٢٠١٧ / هـ ١٤٣٨



للطباعة والنشر والتوزيع

١١ ش عبد الحفيظ حجازي - امتداد عباس العقاد

تلفون: ٠١٠٠٠١٣٥٤٠٦ - ٢٢٧٤٦٢٧٧

www.dar-elhekma.com

info@dar-elhekma.com

الفصل الأول

مفهوم الدخل القومي وطرق قياسه

هدف النشاط الاقتصادي إشباع حاجات الأفراد غير المحدود باستخدام الموارد المتاحة لهم في ظل ما هو متوفّر من معرفة ومعلومات ويتم ذلك عن طريق النشاط الإنتاجي الذي يؤدي إلى ظهور الإنتاج القومي.

الدخل القومي بمجتمع معين هو قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية تقدر بسنة مقوّماً بالأسعار والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية تقدر بسنة مقوّماً بالأسعار الجارية وتحسب الحسابات القومية إما عن طريق الإنتاج وهو مجموع السلع النهائية والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد السلع الوسيطة والمواد الخام أو عن طريق إنفاق القطاعين العام والخاص على الاستهلاك والاستثمار وتعاملهم مع العالم الخارجي.

ويفرق الاقتصاديون بين ما يسمى بالدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي، وثور هذه المشكلة بسبب تغيير مستويات الأسعار بين عام وآخر فإذا زادت أسعار السلعة (أ) مثلاً فإن القيمة النقدية للسلعة تزيد، بينما قد يكون حجمها ثابت. في هذه الحالة نقول أن القيمة النقدية للدخل قد ازدادت بينما بقيت القيمة الحقيقة (حجم السلع والخدمات) على ما هي عليه. أن العبرة في إشباع الحاجات هي بالدخل الحقيقي أي بعد استبعاد التغيرات في أسعار السلع وليس الدخل النقدي.

إذا كان الدخل النقدي هو كمية النقود التي يتم الحصول عليها مقابل الإسهام في العملية الإنتاجية فإن الأسعار هي همزة الوصل بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي. عند ثبات الأسعار يتم ثبات الدخل الحقيقي مع ثبات الدخل النقدي أما عند انخفاض الأسعار يتم زيادة الدخل الحقيقي مع ثبات الدخل النقدي ولكن عند ارتفاع الأسعار يقلل الدخل الحقيقي مع ثبات الدخل النقدي. وعلى ذلك تتأثر دلالة الدخل النقدي بتغيرات الأسعار.

الدخل الحقيقي إذا هو السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل النقدي وهو أهم من الدخل النقدي لأنه يعبر عن مستوى المعيشة ودرجة الإشباع.



الدخل القومي يمكن تقسيمه إلى قسمين:

دخول العمل: تكون من الأجر والمرتبات والمكافآت المكتسبة من المساهمة في العملية الإنتاجية.

دخول الملكية: تكون من الفوائد والأرباح والريع نتيجة الإسهام في العملية الإنتاجية وهي لا تفترض فقط الملكية الخاصة وفي حالة الملكية العامة فن الإنتاج يؤدي إلى توزيع الدخول على عناصر الإنتاج.

ويوجد متحصلات أخرى لا تعتبر جزءاً من الدخل القومي مثل الإعانات الاجتماعية والهبات والتبرعات، فهي لا تدفع مقابل خدمات إنتاجية قام بها الأفراد.

وأيضاً الكسب أو الخسارة الرأسالية (أي التغير في قيمة الأصول بالنقص أو الزيادة عند بعيها، مثل: بيع أحد الأفراد منزلة بثمن أعلى أو أقل من ثمن شراءه فهذا الكسب أو الخسارة لا تعتبر دخلاً) لا تدخل في تقدير الدخل القومي، لأن هذه المتحصلات لم تنتج عن الإسهام في العملية الإنتاجية.

الإنتاج القومي هو مجموع ما أنتج في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات المادية وغير المادية النهائية خلال فترة معينة (سنة). وهو يشمل نوعين من الإنتاج:

- * إنتاج مادي: يتمثل في المنتوجات والصناعات والحبوب الغذائية وغيرها.
- * إنتاج غير مادي: مثل الخدمات المجانية التي تؤديها الحكومة للأفراد مثل: التعليم - الصحة - الطرق - الدفاع - الأمن، هذه الخدمات تدخل ضمن حساب الإنتاج القومي وليس لها ثمن في السوق ولذلك يتم قياس الخدمات المجانية عن طريق التكلفة التي تحملها الحكومة في سبيل أدائها في شكل أجور ومرتبات. ولا فرق بين الاثنين بل إن كثيراً من الخدمات غير المادية تفوق الخدمات المادية، فالرسوم التي تحصلها الدولة مثل رسوم التعليم لا تتناسب مع التكلفة لهذه الخدمات لذلك تقوم الحكومة بتمويل هذه الخدمات عن طريق الموارد السيادية في مقدمتها الضرائب.

الإنتاج القومي أكبر من الناتج القومي ولكن الناتج القومي أكثر دلالة على مستوى النشاط الاقتصادي فهو يساوي الإنتاج الإجمالي مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط.

ومجموع إنتاج المشروعات لا يعبر عن مقدار إسهام هذه المشروعات في الإنتاج وهذا عند حساب الناتج يجب أن يتم طرح قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها المشروع من إنتاج الاستهلاك الوسيط ويشمل السلع والخدمات التي يستهلكها المشروع من إنتاج المشروعات الأخرى ويطلق عليه الاستهلاك الإنتاجي لأنه يتم من خلال العملية الإنتاجية.

فالناتج القومي = الإنتاج الإجمالي - الاستهلاك الوسيط للمشروعات الأخرى لتجنب الازدواج المحاسبي.

الدخل المحلي (GDP) الناتج المحلي الإجمالي:

هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال سنة واحدة والمنتجة من الموارد الموجودة محلياً.. بينما الناتج القومي الإجمالي (GNP) يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً.

الدخل الشخصي والدخل المتاح:

الدخل الشخصي يقصد به الدخل الذي يحصل عليه الأفراد (القطاع العائلي).

وهناك اختلاف طفيف بين الدخل القومي والدخل الشخصي.

في بينما يعتبر الدخل القومي الدخل المكتسب Earned من تقديم خدمات عوامل الإنتاج، فإن الدخل الشخصي يمثل ما يحصل عليه الأفراد فعلاً مقابل ملكية عوامل الإنتاج.

وهذا يعني أن هناك جزء من الدخل المكتسب لعوامل الإنتاج لا يحصل عليه الأفراد (القطاع العائلي) والعكس، أي أن جزءاً آخر من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد ليس نتيجة ملكية عوامل الإنتاج.



وهناك ثلاثة أنواع من الدخول التي تكتسبها عوامل الإنتاج ولكنها لا تحصل عليها، هي: المساهمة المالية في الضمان الاجتماعي (التأمينات والمعاشات)، الأرباح على دخل المشروعات، والأرباح غير الموزعة للمشروعات. الأرباح الغير موزعة بواسطة الشركات، هذه الأرباح تدخل في حساب الدخل القومي ولكنها لا تدخل في حساب الدخل الشخصي للأفراد. أما أهم نوع من الدخول التي يحصل عليها الأفراد، وليس وليدة لملكية عوامل الإنتاج فهي المدفوعات التحويلية الحكومية مثل: إعانات البطالة، المعاشات، وما شابه. وعلى العكس المدفوعات التحويلية التي تأتي للأفراد دون مقابل لا تدخل في الدخل القومي ولكنها تعتبر دخلاً شخصية.

أما الدخل الشخصي المتاح Disposal Personal income فهو يمثل الدخل الشخصي بعد استقطاع ضرائب الدخل. ويستخدم الدخل الشخصي المتاح كمؤشر لمستوى المعيشة في المجتمع من جهة، وللتعرف على ما ينفقه الأفراد على الاستهلاك وما يدخرونه من جهة أخرى.

ليس كل ما يحصل عليه الفرد يعتبر دخلاً في مفهوم الدخل القومي لأن العبرة هي بالدخول المكتسبة أي الدخول الناتجة عن المشاركة في العملية الإنتاجية وهي التي تدخل في حساب الدخل القومي.

ويمكن التعبير عن الدخل الشخصي في المعادلة التالية:

$$\text{الدخل الشخصي} = \text{الدخل القومي} - \text{الأرباح غير الموزعة} + \text{المدفوعات التحويلية}^{(1)}.$$

من الناتج القومي الإجمالي إلى الدخل الشخصي المتاح للإنفاق:

الناتج القومي الإجمالي إذا ما تم استبعاد قيمة إهلاك رأس المال الثابت، فإن الجزء الباقي يعبر عن الناتج القومي الصافي أو بعبارة أخرى إذا كانت قيمة الناتج القومي الإجمالي مقومًا بسعر السوق ١٠٠٠ وحدة نقدية وقيمة إهلاك رأس المال ٣٠٠ وحدة نقدية فإن الناتج القومي الصافي يعادل ٧٠٠ وحدة نقدية.

(1) د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، ج ١، مكتبة عير شمس، ٢٠٠٧، ص ٣٩٣.

ويختلف الناتج القومي الصافي عن الدخل القومي نظراً لاختلاف طريقة تقدير كل منها. ففي حين يتم تقدير الأول بسعر السوق يتم تقدير الثاني بنفقة عوامل الإنتاج. ولما كان السعر السوقي مختلفاً عن قيمة نفقة عوامل الإنتاج بمقدار الضرائب غير المباشرة، فإنه بطرح قيمة تلك الضرائب من الناتج القومي الصافي: يكون الجزء المتبقى معبراً عن الدخل القومي الصافي.

ولما كان أصحاب عوامل الإنتاج لا يحصلون على جميع قيم مساهمتهم في العملية الإنتاجية نظراً لاحتياز المشروعات جزءاً من الأرباح من ناحية وحصولهم كأفراد على مدفوعات تحويلية دون مساهمة في العملية الإنتاجية الجارية من ناحية أخرى، فمن الضروري طرح الأرباح غير الموزعة وإضافة المدفوعات التحويلية، لتحديد قيمة الدخل الشخصي، ومن المعلوم أن الأفراد لا يحصلون على دخلوهم بالكامل، بل يسددون ضرائب عنها، لذا فمن الضروري استبعاد الضرائب المباشرة حتى يمكن تحديد الدخل المتاح للإنفاق. الناتج القومي يستخدم بعضه لإشباع الحاجات القائمة (استهلاك) وينخصص جزء آخر لفترات القادمة (استثمار) ولذلك يتساوى الناتج القومي مع الإنفاق القومي الدخل المتوسط: ما حصل عليه كل فرد في الدولة من دخل في المتوسط خلال العام ويتم حسابه عن طريق:

$$\frac{\text{الدخل القومي للدولة في عام}}{\text{عدد السكان في نفس العام}} =$$

وهنا تكمن دلالة مفهوم الدخل المتوسط فهو يحدد مستوى المعيشة ولذلك يقاس مستوى تقدم الدولة أحياناً بالدخل المتوسط^(١).

طرق قياس الدخل القومي:

هناك عدة طرق متعارف عليها لقياس حجم الدخل القومي ومع بعد التعديلات الطفيفة في نتائج كل طريقة من الممكن الحصول على نفس التقدير للدخل القومي، والطرق

(١) د. حدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ص ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩.

المستخدمة في حسابات الدخل القومي تتضمن طريقة الناتج القومي وطريقة الأنسبة الموزعة (أو عوائد عوامل الإنتاج) وطريقة الإنفاق القومي.

أولاً: طريقة الناتج القومي:

تقديم هذه الطريقة على أساس إحصاء قيمة كل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال سنة، وتتخد طريقة الحساب الصورة التقليدية التالية:

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{كمية السلعة (أ)} \times \text{ثمنها} + \text{كمية السلعة (ب)} \times \text{ثمنها} + \dots$$

وهذه الطريقة تقوم بحساب الدخل القومي الإجمالي مع الأخذ في الاعتبار الإهلاك والضرائب الغير مباشرة والمدفوعات التحويلية.

ولكن هناك بعض الصعوبات تشيرها هذه الطريقة ومنها:

١ - أولى المشاكل التي تشيرها هذه الطريقة هي صعوبة تقدير قيمة السلع التي لا يتم تداولها في السوق. وهذه الظاهرة تشير إلى السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها فكثيراً ما يقوم المزارع مثلاً باستقطاع جزء من إنتاج مزرعته واستهلاكه لشخصه وعائلته دون أن يظهر هذه المنتج في السوق. وقد جرى العرف الاقتصادي على احتساب قيمة هذه السلع ضمن الناتج القومي على أساس إعطاء تقدير لحجم هذا المستهلك وقيمة أسعار السوق.

٢ - هناك بعض الخدمات التي تشير الصعوبات في حسابها ومن هذه الخدمات القيمة الإيجارية لساكن يمتلكون مساكنهم ولا يدفعون. وقد جرى العرف على إدخال قيمة هذه الخدمات السكنية ضمن حسابات الناتج القومي وتقديرها بإيجار المثل.

٣ - الخدمات الحكومية التي لا يكون لها مماثل مقدم في الأسواق تثير أيضاً الصعوبات في حسابها. ومن أمثلة هذه الخدمات خدمة القضاء والتعليم والدفاع والأمن وهذه الخدمات يرى البعض تقييمها على أساس ما تتكلفه الحكومة في تقديمها.

٤- الخدمات الشخصية التي يقوم بها الأفراد لحسابهم فإن الصعوبة الكبيرة في حساب قيمتها استدعت إهمالها في حساب الدخل القومي. ومن أمثلة الخدمات الشخصية ما تقوم به ربات البيوت من أعمال منزلية أو ما يقوم به رب الأسرة من إصلاحات داخل منزله بنفسه أو ما يقوم به الطلاب من كتابة رسائلهم وأبحاثهم على الكمبيوتر.

يلاحظ أن عدم حساب قيمة هذه الخدمات ضمن الناتج القومي يظهر قيمتها أقل من الواقع في الدول النامية حيث تكثير هذه الخدمات ويتربّع على ذلك بطبيعة الحال صعوبة وعدم المقارنة على المستوى الدولي.

لعل إحدى الأمور الرئيسة التي يجب مراعاتها عند تقدير الدخل القومي باستخدام طريقة الناتج القومي هي ضمان عدم تكرار أو ازدواج قيمة السلعة أو الخدمة، فيجب ألا تمحسب قيمة السلعة أو الخدمة أكثر من مرة.

وضمناً لعدم ازدواج قيمة السلع فأنتا نخصم من قيمة كل سلعة تكلفة السلعة الوسيطة التي دخلت في إنتاجها.

الناتج القومي الإجمالي لا يقيس في الواقع الأمر قيمة كافة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي ولكنه يقيس فقط السلع والخدمات النهائية ب مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تهميل هذه الطريقة في حساب الدخل ما يعرف باسم الاستهلاك الوسيط، وهناك بعض أنواع السلع والمواد الخام والخدمات غير النهائية يتم حسابها ضمن حسابات الوحدة الإنتاجية التي قامت بإنتاجها ثم حسابات الوحدات المستخدمة لها لأنها تعتبر مستلزمات إنتاج لهذه الوحدات.

ثانياً: طريقة الأنسبة الموزعة (أو عوائد عوامل الإنتاج)

طريقة الأنسبة الموزعة أو كما تسمى أحياناً طريقة عوائد عوامل الإنتاج تشير إلى حساب قيمة السلعة عن طريق تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج السلعة. أن تكلفة السلعة ترجع في مجموعها إلى أنها مجموع تكلفة الأجور المدفوع للعمال وفوائد رأس المال وربح المنظمين وريع الأرض وخلافه من الخدمات التي ساهمت في إنتاج

السلعة. وبذلك يكون الدخل القومي هو قيمة عوائد كل عوامل الإنتاج لأنها تمثل في مجموعها قيمة كل السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطتهم.

ويلاحظ من حساب قيمة الدخل القومي أن قيمة دخول الأفراد محسوبة قبل خصم الضرائب المستحقة عليها. وبالرغم من أن الضرائب تذهب إلى الحكومة إلا أنها تمثل قيمة سلع وخدمات تم إنتاجها بواسطة الأفراد. وكذلك أن مرتبات موظفي الحكومة تدخل في حساب الدخل القومي لأنها تمثل أجور عن خدمات يؤدّيها موظفي الحكومة^(١).

ثالثاً: طريقة الإنفاق القومي (الدخل القومي من زاوية الإنفاق)

إذا كانت الطريقة الأولى تقيس الدخل القومي وفقاً للقيمة السوقية لسلع والخدمات، والطريقة الثانية تقيس الدخل القومي على أساس ما تسلمه الأفراد الذين اشتراكوا في إنتاج هذه السلع والخدمات من عوائد، فإن الطريقة الثالثة تقيس الدخل القومي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي وفقاً لمجموع ما أنفقه المجتمع على شراء السلع والخدمات أي مجموع الإنفاق القومي.

الإنفاق القومي:

هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي، فالناتج القومي يستخدم جزء منه في إشباع الحاجات القائمة وينخصص جزء آخر للإنفاق في المستقبل.

يتمثل الإنفاق القومي في الآتي:

- ١ - الإنفاق الاستهلاكي الخاص أو الشخصي - أي إنفاق العائلات على السلع والخدمات الاستهلاكية.
- ٢ - إجمال الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص، مثل شراء الآلات والمعدات وتغيير المخزون السمعي سواء كانت السلع المخزونة سلع وسيطة أو نهائية.

(١) د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، الجزء الأول، مكتبة عين شمس ٢٠٠٧، ص ٣٨٧ - ٣٩٠.

وهذا يلاحظ أن الاستثمار الصافي = إجمالي الإنفاق الاستثماري مطروحاً منه قيمة الإهلاك خلال العام.

٣- الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات (استهلاك عام، إنفاق عام) وهو إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية. مثل: إنفاق الحكومة على التعليم والصحة. مع ملاحظة عدم احتساب المدفوعات التحويلية سواء كانت في صورة إعانات لقطاع الأعمال أو للأشخاص ضمن الإنفاق الحكومي.

ليس من الضروري بالنسبة للاستهلاك العام أن تحصل جميع الوحدات على نفس القدر من المنفعة، فمن أهداف الاستهلاك العام توفير حد أدنى لكل فرد في المجتمع من السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الخبز والملابس، ومن الخدمات الاستهلاكية الضرورية كالتعليم والأمن والعدالة، وكذلك من توفير البنية الأساسية اللازمة للأفراد مثل الطرق والكباري وشبكات المياه والصرف الصحي، وقنوات الري.

أن زيادة الإنفاق الجماعي على الخدمات والبنية الأساسية التي يستفيد منها كل أفراد المجتمع من الممكن أن تكون أفضل من زيادة الإنفاق الجماعي على الطعام والشراب. إن التوسيع في الاستهلاك الجماعي يعتبر إذا أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة أصحاب الدخول المتواضعة.

٤- صافي الصادرات أو صافي المعاملات الخارجية: وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات أي الفرق بين ما ينفقه العالم على ناتج الاقتصاد القومي للدولة وبين ما ينفقه الأفراد في الدولة على ناتج الدول الأخرى. ويطلق على هذا الفرق صافي الصادرات أو صافي الاستثمار في الخارج.

وهذا يعني أن الدخل القومي =

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + إجمالي إنفاق الاستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات + صافي المعاملات الخارجية.

وبالرغم من أن قياس الدخل القومي الإجمالي من خلال الإنفاق يعتبر أكثر ملائمة من حيث إمكانية تطبيقه، إلا أنه يجب أن نحتاط كثيراً عند استخدام هذا الأسلوب، بحيث

يتضمن القياس، الغُلَاق على السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال هذه الفترة وعلى هذا يجب ألا يشتمل الإنفاق القومي على ما يلي:

- ١ - الإنفاق على سلع تم إنتاجها خلال فترات سابقة؛ لأنه لا يمثل إنتاج المجتمع خلال فترة تولد الناتج القومي. مثال ذلك الإنفاق على شراء سلع مستخدمة أو مستعملة أنتجت في سنوات سابقة.
- ٢ - الإنفاق على أشياء لا تعتبر سلعاً أو خدمات، كشراء الأسهم والسندات ومثل هذا الإنفاق لا يعكس إنتاجاً على وجه الإطلاق، فهو لا يمثل أكثر من إنفاق على بعض الأوراق المالية بنقل الملكية من فرد إلى آخر.
- ٣ - الإنفاق الحكومي التحويلي: وهو إنفاق لا يصاحبه حصول (شراء) الحكومة على سلع وخدمات، مثل الإنفاق الحكومي على أصحاب المعاشات وإعانات البطالة، الدعم السمعي، والمدفووعات إلى العجزة والمعوقين، والحاصلون على هذه الأموال لا يقدمون إنتاجاً من السلع والخدمات مقابل حصولهم على هذه الأموال، أو بعبارة أخرى تحصل بعض فئات المجتمع على أموال دون أن تساهم في عملية الإنتاج. لذا يجب استبعاد هذا النوع من الإنفاق؛ لأنه لن يفيد في التعبير عن إنتاج المجتمع من السلع والخدمات.
- ٤ - إنفاق المجتمع على السلع الوسيطة حتى لا يكون هناك ازدواج أو تكرار في قياس الناتج أو الدخل القومي^(١).

الناتج القومي الإجمالي في مصر:

الناتج القومي الإجمالي في مصر يشمل الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه تحويلات المصريين من الخارج والعوائد المحصلة من الخارج على أساس أنها منتجات من المارد المملوكة محلياً.

ويبيّن جدول رقم (١) الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية فنجد أن الناتج القومي الإجمالي قد تضاعف ٤٠ مرة خلال الفترة من ٩٥/١٩٩٦ فلقد كان ٨٧،٢٣٤ ، وصار في عام ٩٥/١٩٩٦ ٢٠٠٨ - ٩٥٠ مليار جنيه.

(١) د. محمد رضا العدل، د. أحمد مت دور، د. إبراهيم نصار البيهاني، «مِبادئ في التحليل الاقتصادي الكلي»، ٢٠٠٧، ص ٥٧، ٥٦، ٥٥.

أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٦ / ٩٥ فإن الناتج القومي الإجمالي زاد من ٣٤,٠٨٧ عام ٩٥ / ٩٦ سنة الأساس إلى ٤٧٦,٦٦٨ مiliار جنيه عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ (جدول رقم ٢) أي تضاعف مرتين فقط خلال ثلاثة عشر عاماً، ويرجع ذلك إلى نسبة التضخم وخاصة في الخمس سنوات الأخيرة.

يلاحظ كذلك أن تحويلات المصريين من الخارج قد زادت تسعة أضعاف في الفترة ٩٦ من ٩٥ ٣,٢٥١ مiliار جنيه إلى ٨,٤٠٤ مiliar جنيه في ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.

ولو أنها مع أهميتها لا تمثل سوى ٨,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي.

يبين جدول رقم (٣) الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو.

الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي يعتمد أساساً على ثلاث قطاعات رئيسية، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، وقطاع الخدمات الذي يملأ الخدمات الإنتاجية كالنقل والاتصالات، والخدمات الاجتماعية كالعقارات والخدمات الحكومية.

أن التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مستقر نسبياً فقد كان في عام ١٩٩٥، ١٦,٧٨٪ للزراعة، ٣٢,٣٪ للصناعة، ٥٩,٣٥٪ في الخدمات الإنتاجية ٣٣,١٨٪ في الخدمات الاجتماعية.

ولكن يلاحظ أن القطاع الزراعي قد انخفض نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤,٩٢٪ عام ٢٠٠٥، يقابل ذلك ارتفاع في القطاع الصناعي إلى ٤٧,٣٦٪ عام ٢٠٠٤ - ٠٧,٣٦٪ عام ٢٠٠٥. وربما يرجع انخفاض نصيب الناتج الزراعي إلى انخفاض نصيب العامل بالزراعة مقارنة بنصيبه من الناتج في كل من الصناعة والخدمات الإنتاجية وهذا يؤدي إلى هجرة العمال إلى القطاعات الأخرى، مثل الصناعة حيث يزيد نصيبه بشكل كبير (شكل رقم ص ٧٤)^(١).

(١) (هنا خير الدين وهبة الليثي ٢٠٠٦ - العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر ١٩٩٠-١٩٩١-٢٠٠٤-٢٠٠٥) ورقة عمل رقم ١١٥ المركز المصري للدراسات الاقتصادية).

متوسط نصيب العالم من الناتج في القطاع الزراعي يؤدي ذلك إلى معدلات الفقر في ريف الصعيد إلى الأعلى في الجمهورية ومن منظور ريفي حضري وجد أن مساهمة الريف في الفقر القومي هي العليا حيث يتركز ٧٦٪ من إجمالي الفقراء في الريف حسب بيانات البنك الدولي ٢٠٠٧ رغم أن نسبة السكان فيه لا تتجاوز ٥٦٪ من إجمالي سكان مصر وأن الفقر في ريف الصعيد وحده يساهم بـ٥٠٪ من الفقر في مصر رغم أن سكانه لا يمثلون سوى ٢٧٪ من سكان مصر.

يحدث نتيجة لذلك هجرة العمال من القطاع الزراعي إلى القاعات الأخرى وهذا يقلل الإنتاج الزراعي مما يزيد العامل الزراعي فقرًا.

الاهتمام على النمو في القطاع الصناعي وهو قطاعات كثيفة رأس المال وإهمال القطاع الزراعي يزيد من عدد الفقراء وشدة فقرهم ومن ثم تظهر ضرورة الاهتمام بتطوير الزراعة ورفع إنتاجية العامل فيه وتنمية الروابط بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى^(١).

إن ذلك يزيد من الدخل القومي كما أنه مهم للأمن الغذائي في مصر ويسمى كذلك في تقليل التفاوت بين دخول الأسر، إن الاهتمام بتنمية الريف ضرورة ملحة لا تتعارض مع إستراتيجية بناء اقتصاد قوي متتطور على المنافسة العالمية، إن الاهتمام بالتنمية الصناعية ربما يجعل مصر مكاناً لإنشاء صناعات ملوثة للبيئة والاهتمام العالمي بالدول المتقدمة هو تصدير هذه الصناعات واستيراد مكوناتها النهاية بعيداً عن تلوث بيئتها^(٢).

أما الخدمات الاجتماعية فقد انخفض نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٨١٪ عام ٢٠٠٥ مع العلم أن عدد السكان قد ازداد في هذه الفترة، في نهاية عام ١٩٩٦ بلغ عدد السكان نحو ٣٥٩ مليون نسمة بدون المصريين في الخارج وعدد السكان داخل مصر في عام ٢٠٠٤ ٦٤٨,٦٨ مليون نسمة داخل الجمهورية.

(١) طارق الغمراوي - النمو وعالة التوزيع والحد من الفقر في مصر ٢٠٠٨ (٥٥ ص) (مؤتمر معهد التخطيط القومي نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري - القاهرة ١٩٢٠ إبريل).

(٢) BARRO, (2000) INEQUALITY AND GROWTH IN A PANEL OF COUNTRIES, JOURANAL OF ECONOMICS GROWTH 5: 5-32 netherlands.

أما في التعداد الأخير لجمهورية مصر العربية في ٢٠٠٦ هو ٥٧٩٣٠ مليون نسمة.

ويلاحظ أن الانخفاض في نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاض مستمر من عام ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥.

يبين جدول رقم (٤) نسبة التوزيع القطاعي، زراعة وصناعة وخدمات إنتاجية وخدمات اجتماعية للناتج المحلي الإجمالي. (أسعار الثابتة).

جدول رقم (١)
الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

مليار جنيه بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	تحويلات المصريين من الخارج	عوائد محصلة من الخارج	الناتج القومي الإجمالي
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٢٩,٤٠٠	٣,٥٢١	١,١٦٦	٢٣٤,٠٨٧
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٥٧,٢٠٠	٤,١٤٥	٣,١٧٦	٢٦٤,٥١٢
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٨٧,٤٠٠	٤,٤٠٣	٣,٢٢٧	٢٩٥,٠٣٢
١٩٩٩/١٩٩٨	٣٠٧,٧٢٠	٤,٩٩٥	٢,٥٥٣	٣١٥,٢٤٩
٢٠٠٠/١٩٩٩	٣٤٠,١٠٠	١٧,٣١٤	٣,٢٨٥	٣٦٠,٦٩٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٨,٧٠٠	١٦,٨٣٩	٢,٦٢٣	٣٧٨,١٦١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٧٨,٩٠٠	١٩,١٣٥	-١,٢٠١	٣٩٦,٧٠١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤١٧,٥٠٠	٢٥,٣١٩	-١,٥٦٢	٤٤١,٢٥٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٥,١٠٠	٢٤,١١٢	-١,٦٠٤	٥,٧,٦٠٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٣٨,٥٠٠	٣٠,٩٣٧	-٠,١٩٩	٥٦٩,٢٣٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦١٧,٧٠٠	٣١,٦١٩	٤,٢٠٦	٦٥٣,٢٥٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٤٤,٨٠٠	٣٤,٥	٥,١	٧٨٤,٤٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٩٦,٥٠٠	٤٨,١	٥,٤	٩٥٠,٠٠٠

البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية اعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

مليار جنيه بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

السنة	الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٦ / ١٩٩٥	٢٣٤,٠٨٧	٢٢٩,٤
١٩٩٧ / ١٩٩٦	٢٤٩,٠٧	٢٤٢,١٨٥
١٩٩٨ / ١٩٩٧	٢٦٢,٩٥٢	٢٥٦,١٥
١٩٩٩ / ١٩٩٨	٢٧٠,٨٣٢	٢٦٤,٣٦٤
٢٠٠٠ / ١٩٩٩	٣٠١,٣٣٣	٢٨٤,١٢٧
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٣٠٨,٤٥١	٢٩٢,٥٧٧
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٣١٥,٨٤٥	٣٠١,٦٧٢
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٣٤٠,٤٧٦	٣٢٢,١٤٥
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٣٤٩,٨٣٢	٣٣٤,٣٢١
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٣٦٠,٥٠٥	٣٤١,٠٣٩
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٣٩٧,٠٣٨	٣٧٥,٢٧٣
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٤٢٩,٨٠٨	٤٠٨,١١
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٤٧٦,٦٦٨	٤٤٩,٨٢٤

المصدر: البنك المركزي المصري (أعداد متعددة)

البنك الأهلي المصري (أعداد متعددة).

جدول رقم (٣)
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو

الناتج المحلي الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي	السنة
٧,١	١٠٠	١٩٩٦ / ١٩٩٥
٦,٢	١٠٦,٢	١٩٩٧ / ١٩٩٦
٥,٦	١١٢,٢	١٩٩٨ / ١٩٩٧
٣,٧	١١٦,٤	١٩٩٩ / ١٩٩٨
٢,٨	١١٩,٧	٢٠٠٠ / ١٩٩٩
٢,٤	١٢٢,٦	٢٠٠١ / ٢٠٠٠
٢,٤	١٢٥,٦	٢٠٠٢ / ٢٠٠١
٣,٢	١٢٩,٦	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢
١٢,٣	١٤٥,١	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣
٨,٨	١٥٧,٩	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤
٤٠,٢	١٦٤,٦	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥
١٠,٩	١٨٢,٥	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦
٩,٢	١٩٩,٣	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧

المصدر: البنك المركزي المصري (أعداد متعددة)

البنك الأهلي المصري (أعداد متعددة).

جدول رقم (٤)

نسبة التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. (أسعار الثابتة)

%

السنة	زراعة	صناعة	خدمات إنتاجية	خدمات اجتماعية	الإجمالي
١٩٩٥	١٦,٧٨	٣٢,٣٠	٦٢,٥٩	١٨,٣٣	٪ ١٠٠
١٩٩٦	١٧,٢٦	٣١,٦٢	٣٢,٦١	١٨,٥١	٪ ١٠٠
١٩٩٧	١٦,٩٥	٣١,٢٢	٣٣,٥٥	١٨,٢٨	٪ ١٠٠
١٩٩٨	١٧,١١	٣٠,٨٦	٣٣,٣٩	١٨,٦٣	٪ ١٠٠
١٩٩٩	١٧,٣٢	٣٠,٩٢	٣٣,١١	١٨,٦٥	٪ ١٠٠
٢٠٠٠	١٦,٧٤	٣٣,١٣	٣٢,٢٥	١٧,٨٨	٪ ١٠٠
٢٠٠١	١٦,٥٦	٣٣,٣٣	٣٢,١٣	١٧,٩٨	٪ ١٠٠
٢٠٠٢	١٦,٤٦	٣٣,٢٠	٣١,٨٥	١٨,٤٩	٪ ١٠٠
٢٠٠٣	١٦,٣٤	٣٥,٦٧	٣٠,٧٥	١٧,٢٤	٪ ١٠٠
٢٠٠٤	١٥,١٨	٣٦,٨٧	٣١,٢١	١٦,٧٤	٪ ١٠٠
٢٠٠٥	١٤,٩٢	٣٦,٠٧	٣٢,٢١	١٦,٨١	٪ ١٠٠

المصدر: هناء خير الدين و وهب اللبيسي ٢٠٠٦ - العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر ١٩٩٠-١٩٩١-٢٠٠٤-٢٠٠٥ (ورقة عمل رقم ١١٥) المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

توزيع الدخل القومي

يوزع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج سواء كانت عملاً أو رأس مال مشاركين في تكوينه. ويكون المجتمع من أسر، وأفراد ولكل فرد وظيفة تمثل في العمل الذي يعمله أيا كان هذا العمل سواء كان إنتاجياً أو خدمياً وبمقابل هذا العمل يحصل الفرد على جزء من الدخل القومي ويلاحظ أن توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج سواء كانت عملاً أو رأس مال يحدد مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وبذلك يكون هناك نوعان مختلفان لتوزيع الدخل القومي هما التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي^(١).

١ - النوع الأول: التوزيع الشخصي: ويقصد به توزيع الدخل القومي على الأشخاص بغض النظر عن طريقة الحصول عليه ويصنف الأفراد أو الأسر إلى شرائح وترتب هذه الشرائح بشكل تصاعدي تبعاً للدخل وعادة ما تكون كل شريحة ١٠٪ من السكان أو إجمالي عدد العينة ويتحدد أمام كل شريحة نصيبها من الدخل القومي.

٢ - النوع الثاني: التوزيع الوظيفي: حيث يتم توزيع الدخل طبقاً للمساهمة في العملية الإنتاجية فهذا النوع يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي يحصل عليها عنصر العاملين ككل وهي الأجور مقابل النسبة التي يحصل عليها رأس المال أو الأرض كأرباح.

ومن الملاحظ أن أرباح المشروعات الإنتاجية يوزع منها جزء على العاملين مما يعتبر جزءاً من أجورهم التي يحصلون عليها كما توزع الأرباح كذلك على أصحاب الأسهم في المشروع الإنتاجي الذين من الممكن أن يكونوا عاملين.

اهتم الاقتصاديون كثيراً بتوزيع الدخل القومي حتى يصلوا إلى درجة من العدالة، ولو أن درجة العدالة في توزيع الدخل القومي تعتبر مسألة نسبية تعتمد على عدة عوامل

(١) محمد سمير محمد سعد الدين، تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الاقتصادي في مصر، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، رسالة ماجستير اقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ١١٣.

اقتصادية وسياسية واجتماعية وبذلك وضع الاقتصاديون مقاييس موضوعية لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل^(١).

إن التفاوت في توزيع الدخل يعني تباين نسبة ما تحصل عليه كل شريحة من الأسر وأفرادها في المجتمع من الدخل القومي مقارنة بنسبيتهم من مجموع السكان، فالعدالة الكاملة تعني أن يحصل كل فرد على دخل يساوي نسبته إلى عدد السكان وبهذا يحصل الجميع على أنصبة متساوية من الدخل وهذا فرض لا يوجد في أي مجتمع. ولكن الاستقرار الاجتماعي يتطلب جزءاً من عدالة توزيع الدخل مع عدم التفاوت الكبير بين الدخول خاصة بين القائمين بأعمال متناظرة. ولقد حدد البنك الدولي التفاوت بأنه تشتت التوزيع ويعتمد تحليل التفاوت على مقارنة الأنصبة النسبية للفئات المختلفة وليس القيمة النقدية المطلقة للفروق بينها^(٢).

طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

إن التباين في توزيع الدخل هو تصوير رقمي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين ومقاييس التباين في توزيع الدخل يمكن تقسيمها إلى فرعين أساسين:

- ١ - مقاييس موضوعية: تحاول دراسة ظاهرة التباين من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية.
- ٢ - مقاييس معيارية: تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرافهة الاجتماعية بافتراض وجود درجة عالية من التباين لابد من أن تتطابق مع درجة أقل من الرافهة الاجتماعية.

المقاييس الموضوعية^(٣):

المقاييس الموضوعية التي تدرس ظاهرة التباين في توزيع الدخل تشمل المدى، التباين

(١) د. حدي العناني، محاضرات في اقتصاديات التنمية والسياسة العامة، مكتبة عين شمس ١٩٩٩، ص ٢٣٨.

(٢) د. فرج عزت، المدخلات الفكرية لتعريف عدالة توزيع الدخل، مجلة مصر المعاصرة، ١٩٨٢ ص.

(٣) د. نفيسة سيد أبو السعود، بعض قضايا الفقرة والبيئة وارتباطها بالتنمية البشرية في مصر، سلسلة أوراق بحثية لتقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٤٩.

ومعامل التباين، الانحراف المعياري والانحراف المتوسط و منحنى لورنر ومعامل جيني.

إن منحنى لورنر ومعامل جيني هما الأكثر شيوعاً بين المؤسسات الدولية والبنك الدولي والأمم المتحدة وكذلك الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديين في دول العال أجمع ويعتبران من أهم المؤشرات الإجمالية التي تلخص درجة التركيز في التوزيع.

١- منحنى لورنر *Lorenz curve*

منحنى لورنر يبين بشكل بياني العلاقة بين الدخل والسكان، ويتم استخدام ذلك المقياس لتحليل التوزيع وقياسه، وهو يوضح العلاقة بين السكان ونصيبهم من الدخل خلال سنة حيث يتم رسم صندوق مربع تمثل على المحور الرأسي نسب الدخل والمحور الأفقي نسبة السكان وجيمع المحاور متساوية ويتم رسم قطر من نقطة الأصل يسمى بخط العدالة المطلقة للدخل وهو يظهر العلاقة المتزايدة بين نسبة السكان ونسبة الدخل القومي وهو التوزيع المتساوي ويتم رسم خط التوزيع الفعلي للدخل (منحنى لورنر) وهو يقع عادة أسفل خط العدالة مما يدل على عدم التوزيع المتساوي للدخل بين أفراد المجتمع، وكلما بعد منحنى لورنر عن خط العدالة دل ذلك على التفاوت الكبير في توزيع الدخل وتدل أي نقطة على منحنى لورنر على النسبة المئوية من الدخل الكلي (على المحور الرأسي) التي تحوزها نسبة مئوية من السكان على المحور الأفقي، وكلما كبر التفاوت بين دخل السكان بعد منحنى لورنر عن القطر وعليه فإن استخدام منحنى لورنر يمثل في بيان موقف توزيع الدخل خاصة في المقارنة بين فترتين مختلفتين أو بين مجموعتين من السكان يقطنان في الحضر والريف مثلاً.

لذلك فإن أهمية منحنى لورنر تتمثل في المقارنة بشكل بياني لمعرفة درجة التفاوت في الدخل ومدى اختلافهما بين فترة وأخرى.

٢- معامل جيني *Gini Coefficient*

معامل يجين يمكن التعبير عنه هندسياً على أنه المساحة المقصورة بين منحني لورنر وخط المساواة التابعة منسوباً إلى جملة مساحة المثلث الذي يقع تحت خط المساواة المطلقة،

وبهذا تتراوح قيمة هذا المعامل بين واحد صحيح في حالة الانعدام المطلق للمساواة وبين الصفر في حالة المساواة التامة وكلما اقتربت قيمة معامل جيني من الواحد كلما كان ذلك دليلاً على شدة التفاوت في توزيع الدخل القومي ويكون ذلك حافزاً إلى تطبيق سياسات تؤدي إلى إعادة هيكلة توزيع الدخل حتى تقارب فئات المجتمع ويقل التباين بينها.^(١)

معامل جيني ومنحنى لورنر يحددان درجة التفاوت والمساواة في توزيع الدخل وهذا ليس معناه العدالة في توزيع الدخل فالمفهوم العام للعدالة في توزيع الدخل أن يحصل أولاً كل فرد ينتهي إلى مجتمع ما على دخل يحقق له إشباع حاجاته الضرورية التي لابد منها لكي يستمر الإنسان في حياته وبهارس نشاطه على أنه الضرورة التي لابد منها لكي يستمر الإنسان في حياته وبهارس نشاطه على أنه آدمي ثم يتم توزيع الشطر المتبقى من الدخل القومي بين أفراد المجتمع وفقاً لمدى إسهام هذا الفرد في تحقيق ذلك الدخل.

٣- المدى:

هو الفرق بين أكبر وأقل قيمة للدخل. ويعاب على هذا المقياس تأثيره بمتوسط التوزيع فإذا ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة ارتفع المدى رغم أن شكل التوزيع ثابت، وإذا كان من الممكن معالجة هذا القصور بقسمة الدخول على المتوسط إلا أن المقياس يظل معيناً لأنه يتأثر فقط بالقيم المتطرفة^(٢).

٤- الانحراف المعياري *Standard Deviation*

هو عبارة عن انحراف قيم الدخل المتوسط في فئات الدخلية المختلفة عن متوسط الدخل في المجتمع على مستوى الفئات كلها، ويمكن إيجاد انحراف المفردات عن القيمة المتوسطة «الوسط الحسابي» من خلال القانون التالي:

(١) إبراهيم سعد المصري، الآثار التوزيعية للإنفاق العام في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ١٣٨٣، ص ٦٠ - ٦١.

(٢) سميرة أحمد علي عبد المولى، سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل - حالة مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠٠٢، ص ٥٧ وما بعدها.

الانحراف المعياري =

مجموع انحراف المفردات عن الوسط / عدد المفردات

المدى والانحراف المعياري يقل استخدامهم بواسطة الاقتصاديين.

محددات النمو الاقتصادي:

تشير الدراسات التالية في النموذج المستخدم للتعرف على العوامل المؤثرة في توليد الناتج القومي ومن ثم في النمو الاقتصادي وقد اختبرت على دول.

أولاً: توصيف النموذج:

(١) المتغيرات التابع (GDP)

سوف يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٦ لثلاث دول مختلفة هي مصر والمكسيك وأهند كمقاييس للنمو الاقتصادي.

(٢) المتغيرات المستقلة

سوف يتم استخدام المتغيرات المستقلة التالية:

١ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٦ لكل دولة على حدة.

٢ - معدل التضخم (Inflation Rate) خلال الفترة المذكورة لكل دولة على حدة.

٣ - معدل البطالة (Unemployment) خلال الفترة المذكورة لكل دولة على حدة.

٤ - الدين الخارجي (External Debt) خلال الفترة المذكورة لكل دولة على حدة.

٥ - العجز في الميزانية (Deficit of Budget) خلال الفترة المذكورة لكل دولة على حدة.

٦ - العجز في الميزان الجاري (Deficit of Current Amount) خلال الفترة المذكورة لكل دولة على حدة.



(٢) الصيغة الرياضية:

$$GDPT = a_0 + a_1 FDI_t + a_2 InFRate_t + a_3 defofbt + a_4 defofcuAt + a_5 Exterdebt_t + a_6 unempRate_t + \epsilon_t$$

حيث:

معاملات المتغيرات المستقلة.	←	A0	a6
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	←		FDI
معدلات التضخم	←		InFRate
العجز في الميزانية العامة.	←		Defofb
العجز في الحساب الجارى.	←		DefofcuA
الدين الخارجى.	←		Exterdebt
معدل البطالة	←		unempRate

وقد تم استخدام بيانات هذه المتغيرات في الفترة من ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٦ وتم إدخالها في نموذج انحدار متعدد وتم تحليلها باستخدام الإحصائية (SPSS) على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي مقياس للنمو متغير تابع وجميع المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة كنتائج للتحرير الاقتصادي.

التعليق على النتائج:

- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت قيمة B المقدرة ١٥٠ . وهي علاقة موجبة وتعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بـ ١٥ ،
- القيمة الاحتمالية $Sig = 0.22 > 0.05$.
- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي تأثير معنوي.

- بالنسبة للدين الخارجي كانت قيمة B المقدرة ١,٨٩٥ وهي علاقة طردية وتعني أن زيادة الدين الخارجي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج ١,٨٩.
- القيمة الاحتمالية $Sig = 000$ وهي أقل من ٥٪ وهذا يعني أن تأثير البطالة على الناتج تأثير معنوي.
- بالنسبة لمعدل التضخم فنجد أن قيمة B المقدرة -٣٢١،٠ وهي علاقة عكسية.
- القيمة الاحتمالية $.005 = Sig$ وبالتالي فإن تأثير معدل التضخم على الناتج تأثير معنوي أو كبير جدًا.

أما بالنسبة لكل من العجز في الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري فقد ظهر في التحليل بأن تأثيرهما غير معنوي على الناتج المحلي أو تأثير بسيط لا يذكر وهذا مخالف للواقع وقد يكون ذلك بسبب قصر السلسلة الزمنية أو لمشاكل أخرى مثل الارتباط الذاتي بين المتغيرات أو أنها في فترة التحليل كانوا غير مؤثرين على النمو ولتأكيد أن لهما تأثير كبير على الناتج تم عمل نموذج انحدار آخر بين كل من العجز في الموازنة وعجز الحساب الجاري كمتغيرات مستقلة والتكتوين الرأسئالي الإجمالي كمتغير تابع وعمل نموذج آخر بين التكتوين الرأسئالي الإجمالي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع على اعتبار أن التكتوين الرأسئالي المادي أحد مكونات النمو وظهرت النتائج كالتالي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error or the Estimate	Change Statistics			
					R Square Change	Df1	Df2	Big F Change
1	.890a	.792	.759	12.55231	.792	24.685	2	.13 .000 1.421

a. Predictors: (constant), DEFOFBL, DEFOFCUL.

b. Dependent Variable: CAPFORMA.

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
1- Regression	7778.761	2	3889.380	24.685	.000a
Residual	2048.286	13	157.560		
Total	9827.047	15			

- a. Predictors: (Constant), DEFOFBL, DEFOFCUL.
 b. Dependent Variable: CAPFORMA.

Coefficients^a

Model	Unstandardized		Standardized Coefficients Beta	T	Sig
	B	Std. Error			
1 (Constant)	35.376	4.472		7.910	.000
DEFOFCUL	-2.733	.670	-1.038	-4.079	.001
DEFOFBL	-2.634	.413	-1.625	-6.384	.000

- a. Dependent Variable: CAPFORMA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson
					R Square Change	Change	Df1	Df2	
1	.970a	.941	.937	51.77562	.941	223.222	1	14	.000 .858

a. Predictors: (Constant), CAPFORMA.

b. Dependent Variable: GDPL.

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
1	598394.6	1	598394.586		
Regression	37530.007	14	2680.715	223.222	.000a
Residual					
Total	635924.6	15			

a. Predictors: (Constant), CAPFORMA.

b. Dependent Variable: GDPL.

Coefficients^a

Model	Unstandardized		Standardized Coefficients Beta	T	Sig
	B	Std. Error			
1 (Constant)	-115.733	32.781	.970	-3.532	.003
CAPFORMA	7.803	.522		14.941	.000

a. Dependent Variable: GDPL.

- بالنسبة للعجز في الحساب الجاري فنجد أن قيمة B المقدرة - ٢,٧٣٣ وهي علاقة عكssية أن كلما زاد العجز في الحساب الجاري بوحدة واحدة انخفض التكوين الرأسى بـ ٢,٧٣.

- القيمة الاحتمالية $< .001 , .005 >$ Sig وبالتالي فإن تأثير العجز في الحساب الجاري على التكوين الرأسى تأثير معنوى وكبير.

- بالنسبة للعجز في الموازنة فنجد أن قيمة B المقدرة - ٢,٦٣٤ والعلاقة عكssية.

- القيمة الاحتمالية $< .000 , .005 >$ Sig وهذا يعني أن تأثير التكوين الرأسى الإجمالي على الناتج تأثير معنوى.

ومن هنا نجد أن تأثير كل من العجز في الحساب الجاري والعجز في الموازنة له تأثير معنوي على الناتج.

ما سبق نجد أن تطور معدلات النمو الاقتصادي في الثلاث دول ما بين Model Summary ارتفاع وانخفاض عبد تطبيق التحرير الاقتصادي يرجع إلى العديد من الأسباب تم استنتاجها من النموذج المستخدم وهي:

بالنسبة لمصر أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الفترات:

- ١ - زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٢ - زيادة التكوبين الرأسمالي الإجمالي.
- ٣ - زيادة الديون الخارجية.

أسباب انخفاض معدلات النمو في مصر في بعض الفترات:

- ١ - زيادة معدل البطالة.
- ٢ - زيادة معدل التضخم.
- ٣ - زيادة العجز في الموازنة العامة.
- ٤ - زيادة العجز في الحساب الجاري.

**الفصل الثاني
الادخار القومي**

مفاهيم ومصادر الادخار

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية، فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد والمجتمع على تحصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدافع. وأهم الدافع النفسية للادخار هي تقليل في الاستهلاك عندما ترتفع الدخل، والرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المركب «دخل - حاجة»، والرغبة في الإثراء.

الادخار

الادخار على مستوى الدولة هو جزء من الدخل الذي لم يستهلك خلال فترة معينة، بمعنى آخر فإن الادخار هو العملية التي تجنب فيها الاقتصاد القومي جزءاً من قيمة إنتاجه ويستخدمه في توليد الدخل في المستقبل.

دراسة الادخار إما تستخدم الادخار المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاستهلاك النهائي، (هو الفارق بين الإيرادات من ناحية وبين الإنفاق الدوري من ناحية أخرى أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك أو على النشاط الجاري) ويستخدم طريقة إلى الاستثمار إما بواسطة الوسائل المباشرة أو غير المباشرة. أما الادخار القومي الإجمالي فهو عبارة عن الادخار المحلي مضافاً إليه صافي التحويلات من الخارج، وتعرف صافي التحويلات من الخارج على أنها صافي عوائد عناصر الانتاج وصافي دخل الاستثمار وتحويلات العاملين بالخارج^(١).

أما على مستوى الفرد يمكن القول بأن الادخار هو ذلك الجزء الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتئاز، وبعبارة أخرى: هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري^(٢).

(١) وزارة الدولية للتنمية الاقتصادية، تقارير متابعة أداء الخطة، أعداد مختلفة.

(٢) د. علي لطفي، د. إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة عين شمس ١٩٩٦، القاهرة، ص

أهمية الادخار:

الادخار يمثل المحدد الأساسي لعملية النمو وتراكم رأس المال فالاقتصاديات ينبغي أن تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي، فزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار فتسارع بالنمو. كما يعد الادخار مصدراً من مصادر تمويل التنمية.

كما تمت أهمية الادخار إلى الحد من بعض أنواع الضغوط التضخمية، لأنهن يعني تقليل حجم القوة الشرائية في السوق خاصة في حالة وجود اتجاهات تضخمية، تسود الاقتصاد القومي.^(١)

ترجع أهمية الادخار للأفراد إلى أنه يمكنهم من مواجهة الأحداث المستقبلية غير المتوقعة، وبعد مصدر المدخل في حالات العجز والمرض.^(٢)

مصادر الادخار:

هناك مصدرين رئيسيان للادخار وهما مصادر الادخار الداخلية التي تكون في داخل البلد ومصادر الادخار الخارجية التي تنشأ خارج البلد وتحول إليها.^(٣)

مصادر الادخار الداخلية:

تتكون من مدخلات القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي.

١- الادخار العائلي:

الادخار العائلي هو الجزء من دخل الفرد أو العائلة الذي لا يوجه للإنفاق الاستهلاكي، أو هو الفرق بين الدخل المتاح بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه

١١٢

(١) Ayers & Collinge, 2004, p. 278.

(٢) د. علي لطفي، د. إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة عين شمس ١٩٩٦، القاهرة، ص ١١٩.

(٣) د. فاطمة الشربتي، «التأثيرات المتبادلة بين العوامل الداخلية والخارجية على قصبة تكوين المدخلات في مصر»، مؤتمر الادخار في مصر، تجارة المنصورة، أبريل ١٩٨٩، ٢٠٨، ص ٢٠٨.

الاستهلاك المختلفة. ومن ثم فهو يمثل الفائض من الدخل القابل لتصرف أفراد المجتمع بعد الاستهلاك.^(١)

تشكل مدخلات القطاع العائلي أهمية كبيرة في تمويل عملية التنمية إذ تم تحويلها من الاستهلاك والاكتناز إلى الاستثمار، وهناك فرق كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية بالنسبة لمدخلات القطاع العائلي، فمدخلات القطاع العائلي في الدول المتقدمة تشكل المصدر الرئيسي للإدخار، أما في الدول النامية فمدخلات القطاع العائلي محدودة ولا تمثل نسبة كبيرة من جملة المدخلات ادخاراً كبيراً، بل إن جزء من القطاع العائلي في بعض الدول النامية يحقق ادخاراً سالباً عندما يتجاوز حجم الإنفاق الاستهلاكي مجموع الدخل، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الدخول لغالبية السكان وتوجيه الجزء الأكبر من هذه الدخول لأغراض الاستهلاك الضروري، أما أصحاب الدخول المرتفعة فلديهم ميل للاستهلاك الزائد الاستعراضي محاكاة للأفراد في الدول المتقدمة فهم يحاولون تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول الصناعية الكبرى، ولقد امتد أثر هذه المحاكاة لشعوب الدول النامية عموماً لأن شعوب الأخيرة تحاول تقليد الأنماط الاستهلاكية لشعوب الدول المتقدمة. وظهر نمط جديد من هذه الأنماط الاستهلاكية المتشبه بالنمط الاستهلاكي لشعوب الدول المتقدمة، ذلك إضافة إلى أن الدخل في الدول النامية يتسم بعد العدالة. وعلى ذلك تكون نسبة الدخل من الملكية من هذه الدول النامية تعتبر هي المحدد الرئيسي لمعدل الإدخار وليس فقط متوسط دخل الفرد.^(٢)

ومن الملاحظ أنه في مصر لا يعتبر ادخار القطاع العائلي أحد مصادر الإدخار المحلي الإجمالي فقط، بل أهم مكوناته مقترباً من الدول المتقدمة.^(٣)

(١) محمد عبد الغفار أبو قشوه، مشكلة الإدخار في مصر الأبعاد-الأسباب - سياسات العلاج، مكتبة زهراء أشرف، بنها، ١٩٩٧، ص ٢٥-٢٦.

(٢) What drives private saving around the world, (2000) World Bank, Working Papers, Series number 2309, P 16.

(٣) نفين فرج إبراهيم، أثر تحرير القطاع المغربي على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٩، ص ١٥٢.

ينقسم ادخار القطاع العائلي إلى قسمين: المدخرات الإجبارية والمدخرات الاختيارية.

* المدخرات الإجبارية:

مدخرات الأفراد بحكم القانون (الادخار الإجباري) وتمثل في قيمة المدخرات الإجبارية التي تستقطع من دخول الأفراد بناء على القوانين المنظمة لهذه العمليات ويدخل تحت هذا النوع من المدخرات مدخرات الأفراد لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للأمن الاجتماعي والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (قطاعي الأعمال العامة والخاص والقطاع الحكومي).^(١)

تسم هذه المدخرات باختلافها عن المدخرات الاختيارية بكونها لا تتحدد وفقاً لقرارات الأفراد وإنما نتيجة لترتيبات معينة يفرضها القانون على المواطنين والعاملين بأجهزة الدولة وعلى العامل وصاحب العمل في المشروعات الخاصة، ومن ثم لا يكون للفرد أي سلطان عليها. فلا يمكنه سحبها أو استردادها في أي وقت، بعكس الحال بالنسبة للمدخرات الاختيارية.^(٢)

ولقد أباحت قوانين التأمينات الاجتماعية حق الاشتراك الاختياري للأفراد والموظفين والعاملين بالحرف والقطاعات التجارية والمهن الحرة، وذلك عن طريق تسديد حرص معينة تمكنهم من الحصول على معاشات شهرية بعد بلوغ سن المعاش، طبقاً لقواعد ونظم خاصة. ولكن الجزء الرئيس من اشتراكات التأمينات الاجتماعية في مصر لا يزال يتسم بغلبة الاشتراكات التأمينات الاجتماعية في مصر لا يزال يتسم بغلبة الاشتراكات الإجبارية الناتجة عن تطبيق قانون التأمينات والمعاشات على الموظفين والعامل سواء في قطاعات الدولة المختلفة أو في القطاع الخاص.^(٣)

(١) محمد نصر حلطاوي، «المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبتها واتجاهات تحصصها» في مؤتمر المدخرات في مصر، الجمعية المصرية للاحصاء والتشريع، ١٩٨٩، ص ٧-٨.

(٢) معهد التخطيط القومي، المعاشات والتأمينات في ج. م. ع. الواقع وإمكانات التطوير، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٠٠٦، ٢١٨٩.

(٣) محمد نصر حلطاوي، «المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبتها واتجاهات تحصصها» في مؤتمر

ولما كانت المدخرات التي تكون لدى الهيئات تعتبر من أشكال المدخرات الإجبارية الجماعية، وتكون نتيجة لتشريعات معينة تصدرها الدولة يلزم بها صاحب العمل والعمال، فإنها تسمى بالاستقرار وغزاره الحصيلة.^(١)

* المدخرات الاختيارية للقطاع العائلي (أفراد):

هناك عوامل عديدة تحدد مدخرات القطاع العائلي من بينها: حجم الدخل (الدخل العائلي المتاح للتصرف عبارة عن الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المفروضة على دخول الأفراد ومتلكاتهم) وطرق توزيعه، التوقعات الخاصة بتغير الأسعار، العوامل السياسية والاجتماعية وتؤثر هذه العوامل مشتركة على مدخرات القطاع العائلي مما يؤدي إلى التأثير في رغبة القطاع العائلي في الادخار وكذلك القدرة على الادخار.^(٢)

تتمثل المدخرات الاختيارية التي يقوم بها القطاع العائلي في التغير في أرصدة الودائع الادخارية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وفي بوالص التأمين على الحياة وفي حصيلة بيع شهادات الاستثمار التي يقتنيها هذا القطاع، فضلاً عن الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسنديات الحكومية وغير الحكومية.

وكل ذلك الزيادة في الأصول العينية والنقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صور أصول كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والآلات والمعدات وبناء المساكن وإصلاح المزارع. ويتميز هذا النوع من الادخار بارتباطه مباشره بالاستثمار بدون وسيط بين المدخر المستمر.

إن هناك صعوبة في تقدير المدخرات في هذه الحالات ولكن يمكن تقديرها على أساس قيمة التحسينات التي طرأت على الأرض الزراعية أو المباني أو غيرها.

المدخرات في مصر، الجمعية المصرية للاحصاء والتشريع، ١٩٨٩، ص ٧-٨.

What drives private saving around the world, W Bank, report 2309, 2000, p 16.

(Perkins et al, 2001, p.389) (Samuelson & Nordhaus, 1998, p411).

(١) د. رمزي ذكي، مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢١.

(2) What Drives Private saving around the world, W Bank, report 2309, 2000, P16.

إن هذا الادخار العيني هو في أوعية غير متجهة في معظم الحالات ولا تخدم أغراض التنمية الاقتصادية، وقد لعب ذلك دوراً اسرياً في الارتفاع الهائل في أسعار العقارات سواء الزراعية أو المبنية.

يتحدد مستوى هذه المدخرات بعدد كبير من العوامل الموضوعية، مثل حجم الدخل العائلي المتاح للتصرف، مستوى الأسعار ودرجة نماء الوعي الادخاري بين الأفراد، كذلك توقف هذه المدخرات على الدوافع الذاتية للعائلات لتكوين الادخار مثل الرغبة في توريث الثروة للأبناء، الرغبة في تحسن مستوى المعيشة مستقبلاً والاحتياط ضد مخاطر المستقبل.

من الممكن زيادة دور الادخار العائلي في تمويل التنمية من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وتوجيه حلول توقيعية لترشيد الاستهلاك وتطوير النظام المصرفي واستحداث أوعية ادخارية وتعديها على مختلف المناطق، ووضع السياسات الضريبية الملائمة لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لصالح أصحاب الدخول المنخفضة، بما يؤدي إلى زيادة نصيب هؤلاء من الناتج القومي، ورفع الميل الدخول المنخفضة، بما يؤدي إلى زيادة نصيب هؤلاء من الناتج القومي ورفع الميل الحدي للادخار.

من الملاحظ اختلاف مكونات وأوعية الادخار الاختياري للقطاع العائلي تبعاً للعوامل المؤثرة عليها والمحيطة بها. وتنقسم أوعية الادخار الاختيارية للقطاع العائلي إلى البنود الآتية:

١- المدخرات في أوعية الادخار المصرفية.

٢- المدخرات في صندوق توفير البريد.

٣- المدخرات في الهيئات التأمينية.

٤- الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندا.

٤- ادخار قطاع الأعمال:

يتكون ادخار قطاع الأعمال من ادخار قطاع الأعمال الخاص وادخار قطاع الأعمال العام.

١- ادخار قطاع الأعمال الخاص:

ويشتمل على قطاع الأعمال المنظم الذي يتكون من المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة الخاصة، وقطاع الأعمال غير المنظم الذي لا يلتزم بمسك دفاتر وسجلات محاسبية متنظمة وإنها يمكن أن يقوم بإصدار ميزانيات وحسابات ختامية مثلثة لنشاطه في نهاية كل عام، وتعود إليه مجموعة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وال محلات التجارية والمؤسسات الصغيرة بوجه عام، وهناك صعوبة فعلية في تقدير حجم مدخلات القطاع الخاص غير المنظم.

الادخار في قطاع الأعمال الخاص المنظم:

يشتمل قطاع الأعمال الخاص على:

- الشركات المساهمة، والتوصية بالأسهم ومحدودة المسؤولية والتعاونيات المعترف بها كوحدات قانونية مستقلة.
- شركات التضامن العامة والكبيرة، وشركات الأفراد العامة والكبيرة التي يملكها الأفراد المقيمين وتسمك سجلات كاملة للأرباح والخسائر وميزانية الأصول والخصوم.
- الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح كالجامعات والمدارس الخاصة غيرها.

تشمل مدخلات هذه القطاع في الأرباح غير الموزعة في المشروعات ذات الملكية الخاصة مثل شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وفروع الشركات الأجنبية ذات الكيانات القانونية السابقة مضافة إليها الإهلاك (باعتبار أن الإهلاك - في القطاع الخاص - ليس له نظام محاسبي موحد، لذلك قد تسم المبالغة في تقديره، علاوة على أنه يمثل أحد مصادر تمويل التكوين الرأساني في قطاع الأعمال الخاص) ^(١).

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الاحصاءات الاقتصادية القومية والودائع والاتساع المصرفي ٢٠٠٥.

وتتأثر مدخلات هذا القطاع بالجزاءات النقدية والمالية للدولة تجاه المشروعات الخاصة، كما يتتأثر كذلك بظروف الاستقرار السياسي ووقعاته وبالعوامل النفسية التي ينبع منها النشاط الفردي عموماً.

٢- ادخار قطاع الأعمال العام:

ادخار قطاع الأعمال العام عبارة عن أرباح المشروعات المملوكة للدولة والتي تساوي الفرق بين نفقات إنتاجها وبين ثمن بيع منتجاتها وهو يمثل مقدار الأرباح غير الموزعة في مشروعات قطاع الأعمال.

بشكل عام هناك عدة عوامل تحدد حجم مدخلات هذا القطاع تمثل فيما يلي:

- ١- السياسة السعرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج، إذ أنها لا تخضع كثيراً لاعتبارات التكاليف والسوق بل تحد طبقاً لاعتبارات اجتماعية أو سياسية.
- ٢- سياسة التوظيف والأجور، حيث تفرض الدولة على شركات القطاع العام عالة زائدة بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكافأة الإنتاجية وتقرير مكافآت وعلاوات دون النظر إلى نتائج الأعمال.
- ٣- مستوى الكفاءة الإنتاجية حيث تتخفي مستويات الأداء في شركات القطاع العام ويرجع ذلك إلى اختفاء عنصر الدافع الخاص من ناحية وإلى ما تتمتع به مشروعات القطاع العام في حالات عديدة بالاحتكار، ومن ثم صعوبة الاهتداء إلى معدلات الأداء الصحيحة.

٣- الادخار الحكومي:

يشمل قطاع الحكومة كافة وحدات السلطة العامة المركزية والمحلية^(١):

- ١- المصانع الحكومية ووحدات الإدارة، الدفاع والأمن والعدالة، ووحدات تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية التي تقدم مجاناً أو بمقابل رمزي لا يتماشى مع تكلفة الإنتاج.

(١) محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدول، ٢٠٠٦، ١٣٢.

٢ - الوحدات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم القطاع العائلي أو قطاع الأعمال والتي تدار أو تمول عن طريق السلطات العامة.

٣ - هيئات التأمين الاجتماعي التي تديرها وتموّلها الحكومة وتشمل المشروعات التي تديرها وتموّلها السلطات العامة بهدف تحقيق الضمان الاجتماعي للمجتمع.

٤ - المشروعات الحكومية التي تنتج سلعاً وخدمات للحكومة نفسها، أو تلك التي تبيع السلع والخدمات للجمهور ولكنها لا تعمل على نطاق واسع مثل وحدات الطباعة والتشييد، ووحدات الإصلاح والصيانة، ووحدات النقل المركزي إلخ.

بناء على ذلك يستبعد من النشاط الحكومي كل المشروعات التي تمارس الأنشطة التجارية والصناعية وتعتبر مملوكة من قبل الحكومية، وهي ما تعرف باسم شركات قطاع الأعمال العام، حيث أنها تشكل مع القطاع الحكومي ما يسمى القطاع العام غير المالي.

يعرف الادخار الحكومي بأنه الفرق بين الإيرادات الجارية، مثلثة في الإيرادات السيادية والتحويلات الجارية بصفة خاصة الفوائض المحمولة من قطاع الأعمال العام، والنفقات الجارية، مثلثة في بند الأجور، الدفاع، الصحة، التعليم والفائدة على الدين المحلي والأجنبي وغيرها من بند الإنفاق الجاري^(١).

يزداد الادخار بزيادة الإيرادات من ناحية انخفاض النفقات من ناحية أخرى وتلجأ الدولة إلى تكوين الادخار عن طريق السياسة الضريبية والفائض المتحقق من مشاريعها الاقتصادية، ويعتبر القطاع الحكومي في معظم الدول النامية هو القطاع قادر على تحقيق معدلات مرتفعة من المدخرات وذلك لتنامي دوره في هذه الدول إضافة إلى ما تسمى به نظمها الاقتصادية من تكوين هيكل يجعل الحكومة تقوم بدور المهيمن، إلا أن قدرة الدول النامية على تجميع المدخرات محدودة وذلك لضعف الإنتاج الزراعي والصناعي الذي لا تغطي مبيعاته النفقات الاستهلاكية والاستثمارية. في حين أن القطاع الخاص في

(١) عبد المعطي رضا رشيد، الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد الخامس عشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ربيع ١٩٩٩، ص ٨٦-٦٩.

الدول المتقدمة يتولى مسيرة التنمية نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية والمنافسة بما أنه المسئول عن زيادة الادخار وانعكاسه على التراكم الرأسمالي^(١).

مصادر الادخار الخارجية:

نظرًا للعدم كفاية المصادر المحلية للأدخار عن الوفاء بحاجات الاستثمار في مصر، أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإن الدولة تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية.

وترجع أهمية التمويل الخارجي إلى التغلب على عجز المدخرات المحلية، وبالتالي تسهيل القيام بعملية التنمية الاقتصادية، كما أن انتساب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج يمثل عاماً أساسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، وهو لا يمثل إضافة إلى الموارد المحلية المتاحة للاستخدام فقط، بل يتضمن هذا الانسياپ إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية، وتشغيل موارد كانت عاطلة، ورفع كفاءة الموارد المستخدمة فعلاً، كما يساهم تدفق الموارد الأجنبية إلى مصر في شكل سهل وخدمات في إعادة التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي وتخفيف الضغوط التضخمية.^(٢)

يأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:

١- التدفقات الحكومية الثنائية والمتعددة الأطراف وتمثل في الهبات والقروض طويلة الأجل حيث تمثل تدفق من جانب واحد لا يرتب التزاماً بالدفع على الدولة المتلقية لها، أما القروض فترتب التزاماً بدفع أصل الدين والفوائد المقررة عليه.

٢- تتدفق رؤوس الأموال الخاصة، وتحذ شكل الاستثمارات المباشرة في مشروعات محددة أو قروض، وتمثل في شراء أصحاب رؤوس الأموال للأوراق المالية والسنادات التي تصدرها هيئات العامة وال الخاصة في الدول النامية.

(١) السيد طلال توفيق محمد، الادخار الجماعي وأجهزة تمويل الاستثمار العامة في الدول النامية، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٨.

(٢) طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢١٢.

٣- تدفق الأموال من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولة، ويأخذ هذا الانسياق إما شكل الهبات أو القروض طويلة الأجل.

وبالرغم من أهمية التمويل الخارجي إلا أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساساً على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بل يجب أن تقوم على موارد ناتجة عن الاقتصاد المحلي ذاته، ويجب أن تكون رؤوس الأموال الأجنبية مكملة للموارد المحلية وليس بدليلاً لها، وذلك لما ينجم عنها من مخاطر للدول التي تتدفق إليها هذه الأموال وليس بدليلاً لها، وذلك لما ينجم عنها من مخاطر للدول التي تتدفق إليها هذه الأموال والواقع أن التجارب أثبتت أن عملية التنمية تكون عرضة للانهيار إذا توفرت هذه المصادر الخارجية، إضافة إلى أن التمويل الخارجي يرتب على الاقتصاد القومي أعباء، ويرهن الموارد القومية في المستقبل لسداد الديون الخارجية^(١).

أوعية الادخار:

١- المدخرات في أوعية الادخار المصرفية:

يتمثل ذلك في الفرق بين قيمة إيداعات الأفراد وقطاع الأعمال في الجهاز المالي والمصرفي والتي تتخذ أشكالاً مختلفة مثل الودائع غير الجارية بالعملية المحلية والودائع الادخارية، صندوق توفير البنك، شهادات الادخار وشهادات الدخل الشهري وشهادات الاستثمار، كذلك الودائع الجارية بالعملة الأجنبية.

يلعب هذا النوع من المدخرات الاختيارية دوراً هاماً في مستوى المدخرات المحلية حيث يمثل أهم مصدر على الإطلاق في تكوين هذه المدخرات. وأية ذلك أن نسبة مساهمتها في الادخار المحلي الإجمالي قد تصاعد من ٢٦,٧٪ خلال الفترة ٨٠/٩٠ أو وصل إلى ٤٩,١٪ خلال الفترة ٩٠/١٩٩١، ويبين ذلك حقيقة الدور الذي يجب أن تقوم

(١) د. علي لطفي، د. إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة عين شمس ١٩٩٦، القاهرة، ص ١٤٥.

به البنوك في تعبئة وتحجيم هذا النوع من المدخرات ووضعه في متناول الأفراد والمشروعات الاستثمارية الراغبة في الاقتران^(١).

٢- المدخرات في صندوق توفير البريد:

أنشئ صندوق توفير البريد عام ١٩٠١ وهو من أقدم الأوعية الادخارية في ج.م.ع وقد اقتحمت مكاتب البريد مجال تقديم الخدمات المصرفية في السنوات الأخيرة، فوفقاً لبيانات اتحاد البريد العالمي نجد أن حوالي ثلثي مكاتب البريد على مستوى العالم أصبحت تقدم خدمات مصرفية متنوعة وأصبحت أرباحها الناجمة عن عملياتها المصرفية تشكل نسبة كبيرة من أرباحها^(٢).

إن سعد الفائدة كان له أثر كبير في حذب المدخرات إلى وعاء صندوق توفير البريد حيث بلغت ١٠,٧٥٪ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ مما جذب كثيراً من المدخرات إلى هذا الوعاء.

٣- المدخرات في الهيئات التأمينية:

تضم أوعية الادخار بهيئات التأمينية وشركات التأمين:

- ١- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لقطاعي الأعمال العام والخاص. (قطاع عام وقطاع خاص).
- ٢- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ل القطاع الحكومي.
- ٣- شركات التأمين.

(١) حنان السيد سعد علي، الادخار المحلي والتنمية في مصر، رسالة دكتوراه اقتصاد، تجارة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ٢٠٢، ٢٠٠٨.

(٢) البنك الأهلي المصري مكاتب البريد على طريق المنافسة في الصناعية المصرفية، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، ٢٠٠٦.

= حنان السيد سعد علي، الادخار المحلي والتنمية في مصر، رسالة دكتوراه اقتصاد، تجارة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ٢١٢.

يعد قطاع التأمين المسؤول عن نشاط فرعى (تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال) والقطاع المصرفي وسوق رأس المال أحد المحاور الرئيسية للقطاع المالي ويعد ادخار قطاع التأمين من صور الادخار العائلى الاختياري، وتعتبر عقود التأمين وسيلة لتجمیع المدخرات والمساهمة في تمویل استثمارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توفر صناعة التأمين الحماية المالية للأفراد والمشروعات ضد الخسائر المختلفة مثل فقدان الممتلكات والوفاة والمرض والحوادث والحرائق والسرقة.

يتأثر التأمين على الحياة بعوامل اقتصادية مثل متوسط دخل الفرد في المجتمع ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي. كما يتأثر كذلك بعوامل ديمografية كعدد السكان وتوقع الحياة والوفاة ونسبة التحضر في المجتمع والنظرية الدينية للتأمين.

إن ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مستوى الأمية يؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين على الحياة، ولقد لوحظ أن الزيادة في أعداد المتعلمين في المجتمع ومستوى التعليم المرتفع يؤدي مباشرةً لزيادة حجم وأنواع التغطيات التأمينية في التأمين على الحياة. ولقد استحدثت شركات التأمين أنواع جديدة على التعليم للأبناء في المدارس والجامعات لأن طول فترة التعليم للأبناء هي طول فترة إعالة على الآباء مما يستدعي التأمين وبالتالي زيادة اطلب على التأمين كوعاء ادخاري^(١).

يقوم بالعملية التأمينية شركات تخصصها هي شركات الأمين التي تعمل على منح الحماية التأمينية لمن يطلبها من المؤمن لهم وذلك من المخاطر التي قد يتعرضون لها، ويتم منح هذه الحماية بإصدار وثائق أو عقود مقابل أن يقوم المؤمن لهم بدفع أقساط وفقاً لشروط التعاقد^(٢).

(١) د. أحمد السيد عبد اللطيف حسن، تقدیر دالة الطلب على تأمين الحياة في مصر، (١٩٩٥ - ٢٠٠٧)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني ٢٠٠٨، ص ١٠٨، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

(٢) معهد التخطيط القومي، المعاشات والتأمينات في ج. م. ع، الواقع وإمكانات التطوير، سلسلة قضايا التخطيط رقم ٢١٨٩، ٢٠٠٦.

تأخذ مدخلات الإفراد في شركات التأمين شكلين أساسين فهـي إما أن تكون تأمينات حـياة أو تأمينات عـامة وتقـوم تأمينات الحـياة بـجمعـيـع العمـليـات الـتي يـكـون مـوضـوعـها حـيـاة الإنسـانـ. أما التـأـمـيـنـاتـ العـامـةـ فـتـشـمـلـ كـافـةـ التـعـقـلـيـاتـ التـأـمـيـنـيـةـ لـإـخـطـارـ المـتـلـكـاتـ وإـخـطـارـ المسـؤـلـيـةـ المـدـنـيـةـ قـبـلـ الغـيرـ حـيـثـ يـتـمـ تعـوـيـضـ المؤـمـنـ لهمـ عنـ جـمـيعـ الـخـسـائـرـ المـالـيـةـ الـتـيـ يـتـعـرـضـونـ لهاـ^(١).

لقد زـادـتـ المـدـخـراتـ فيـ قـطـاعـ التـأـمـيـنـ زـيـادـةـ جـعـلـتـ الدـولـةـ تـهـمـ بـهـاـ وـتـصـدـرـ القـوـانـينـ المـنظـمـةـ لهاـ وـالـضـوابـطـ لـاستـشـارـهـاـ حتـىـ لاـ تـعـرـضـهاـ فيـ وقتـ منـ الـأـوقـاتـ لـخـسـارـةـ كـثـيرـةـ،ـ وـحـدـدـتـ أـوـجـهـ الـاسـتـشـارـ لـجزـءـ منـ أـمـواـهـاـ عـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ لـشـراءـ صـكـوكـ وـسـنـدـاتـ حـكـوـمـيـةـ وـشـهـادـاتـ اـسـتـشـارـيـةـ الـبـنـكـ الـأـهـلـيـ الـمـصـرـيـ وـالـسـنـدـاتـ الـتـيـ يـصـدـرـهـاـ بـنـكـ الـاسـتـشـارـ الـقـوـمـيـ.

كـمـ أـكـدـ القـانـونـ عـلـىـ اـسـتـشـارـ كـافـةـ أـمـوالـ شـرـكـاتـ التـأـمـيـنـ دـاخـلـ مـصـرـ فـيـ تـموـيلـ خـطـلـ التـنـمـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتـمـاعـيـةـ وـأـلـاـ تـسـرـبـ آـيـةـ أـمـوالـ لـلـخـارـجـ،ـ وـلـأـهـمـيـةـ التـأـمـيـنـ فـيـ مـصـرـ زـادـ عـدـدـ شـرـكـاتـ التـأـمـيـنـ لـتـصـلـ إـلـىـ ٢١ـ شـرـكـةـ مـنـهـاـ ٤ـ شـرـكـاتـ مـمـلـوـكـةـ لـلـدـولـةـ وـ٦ـ شـرـكـةـ خـاصـةـ وـجـمـعـيـةـ وـاحـدـةـ لـلـتـأـمـيـنـ التـعـاوـنـيـ وـ٦٧ـ صـنـدـوقـ تـأـمـيـنـ خـاصـ وـثـلـاثـةـ صـنـادـيقـ حـكـوـمـيـةـ^(٢).

٤- صـنـادـيقـ الـاسـتـشـارـ:

استـحدـثـ المـشـرـوعـ صـنـادـيقـ الـاسـتـشـارـ كـأـحـدـ الـأـدـوـاتـ الـاـدـخـارـيـةـ الـهـامـةـ،ـ حـيـثـ يـفـضـلـهـاـ الـكـثـيرـ كـأـدـاءـ لـدـخـولـ الـأـسـوـاقـ الـمـالـيـةـ بـدـلـاـ مـنـ الدـخـولـ مـباـشـرـةـ إـلـيـهاـ بـسـبـبـ عـدـمـ توـافـرـ الـوقـتـ وـالـخـبـرـةـ لـلـادـارـةـ مـثـلـ هـذـهـ الـاسـتـشـارـاتـ.ـ وـصـنـدـوقـ الـاسـتـشـارـهـاـ دـوـرـاـ هـامـ فـيـ أـعـمـالـ توـسيـعـ وـتـنـشـيـطـ فـاعـلـيـةـ سـوقـ الـمـالـ.

يـعـرـفـ صـنـدـوقـ الـاسـتـشـارـ بـأـنـهـ مـؤـسـسـةـ مـالـيـةـ تـعـمـلـ فـيـ تـجـمـيـعـ الـمـدـخـراتـ مـنـ الـقـطـاعـاتـ ذاتـ الـفـوـانـضـ لـاستـخـدامـهـاـ أوـ توـظـيفـهـاـ بـشـكـلـ جـمـاعـيـ فـيـ الـاسـتـشـارـ غـيرـ الـمـباـشـرـ فـيـ الـأـورـاقـ

(١) الـبـنـكـ الـأـهـلـيـ الـمـصـرـيـ،ـ التـطـورـاتـ الـراـهـنـةـ فـيـ سـوقـ التـأـمـيـنـ فـيـ مـصـرـ،ـ النـشـرـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ،ـ العـدـدـ الـرـابـعـ،ـ ٢٠٠٧ـ.

(٢) الـهـيـةـ الـمـصـرـيـةـ لـلـرـقـابـةـ عـلـىـ التـأـمـيـنـ،ـ التـقـرـيرـ السـنـويـ عـنـ نـشـاطـ التـأـمـيـنـ فـيـ مـصـرـ،ـ أـعـدـادـ مـتـفـرـقةـ.

المالية الخاصة بالشركات والحكومات وأذون الخزانة وهي توظيفات تتسم بالسيولة، ويجوز للصناديق استخدام هذه الموارد في أنشطة أخرى بشرط موافقة هيئة سوق المال^(١).

أشكال صناديق الاستثمار:

تنقسم صناديق الاستثمار إلى شكلين يطلق على الأول النظام المغلق وهو ما يشير إلى تثبيت رأس المال التأسيسي طوال فترة الصندوق، وتكون وسيلة أي مساهم في استرداد مساهمته في رأس المال هي بيع الأسهم التي يمتلكها في رأس مال الصندوق في بورصة الأوراق المالية. أما الشكل الآخر فيطلق عليه الصندوق المفتوح، وهو ما يعني تعرض رأس المال للتغير بالزيادة أو النقصان نتيجة لدخول مساهمين جدد أو خروج مساهمين قدامى يقوم الصندوق بشراء الأسهم^(٢).

تحمّل القوانين صناديق الاستثمار من مزاولة أي أعمال مصرفيّة وعلى وجه خاص إقراض الغير أو ضمانه أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة، كما لم يجز المشروع تعاملها في القيمة المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص من مجلس إدارة الهيئة.

تعتمد مقدرة صناديق الاستثمار كوعاء ادخار يحقق حجم أرباح يجذب جانباً من الودائع على كفاءة المحللين الماليين الذين يوفرون المعلومات عن الأسهم والأخذ الودائع على كفاءة المحللين الماليين الذين يوفرون المعلومات عن الأسهم والأخذ قرارات البيع والشراء في الأوقات المناسبة، ويجب أن تكون عند هؤلاء المحللين المقدرة على التنبؤ بالتجاهات أسعار الأسهم والمعلومات الكافية عن صناديق الاستثمار الأخرى المتعاملة مع سلة السندات والأسهم التي يتعاملون معها سواء كانت صناديق الاستثمار هذه محلية أو أجنبية، وحاجة هذه الصناديق للسيولة التي ربما تدفعهم للبيع.

(١) عدالات عبد الوهاب، صناديق الاستثمار الخاصة في دوره التعاملات في سوق المال ١٩٩٥، ص ١٢ - ١٤ (١٩٩٤).

(٢) بنك القاهرة، صناديق الاستثمار ودورها في تشجيع سوق الأوراق المالية، النشرة الاقتصادية، يونيو ١٩٩٤، ص ١٠ - ١١.

ومن مزايا صناديق الاستثمار تشجيع المدخرات المحلية على البقاء في السوق المصري واستعادة جزء من المدخرات المودعة بالخارج فضلاً عن إمكانية تشجيع جذب الأموال الأجنبية الباحثة عن أرباح عالية في الأوراق المالية والأسواق الجديدة.

خسارة البورصة المصرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨

تأثير صناديق الاستثمار بالمحيط العالمي كما حدث في الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ مما إلى تراجع مؤشرات الأسهم والسندات والذي أدى بدوره إلى خسارة كبيرة في صناديق الاستثمار، مما قد يعرضها مستقبلاً لعدم الثقة لدى المدخرين ليضعوا مدخراتهم مرة أخرى في الأوعية الادخارية الأخرى.

إن درجة افتتاح الدول على الاقتصاد العالمي تؤثر في اقتصادياتها ومع أن مصر أقل افتتاحاً على الاقتصاد العالمي من الدول الأخرى، إلا أن تأثير بورصتها كان في مستوى تأثير الدول الأكثر افتتاحاً على الاقتصاد العالمي، إن حالة الخوف والفزع التي تصيب المستثمرين في العالم ومنها بورصة مصر تؤدي إلى انهيار هذه البورصة.

نظراً لرغبة الأجانب في تسليم محافظهم المالية من أجل تدعيم مراكزهم في دولة أخرى، وبالطبع يتصرف المستثمر المحلي مثل الأجنبي وعلى ذلك فإن خسائر البورصة المصرية ترجع إلى التأثر بالبورصات العالمية مع ملاحظة أنها لا تعكس تعثر شركات أو بنوك أو مؤسسات مالية محلية. وإنما فإن الخسائر تعود إلى خروج كبير من مستثمرين أجانب وعرب^(١).

(١) د. يمن الحمامي، د. إبراهيم نصار الياباني، محاضرات في الاقتصاد التعليمي ٢٠٠٩، ص ٣٩٩.

الادخار في الفكر الاقتصادي

الادخار في النظرية الاقتصادية^(١):

تبلور مفهوم الادخار منذ يدء الفكر الاقتصادي المنظم العلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي.

وهناك دراسات عديدة تبحث في علاقة الادخار بالمتغيرات المفسرة له:

- * افتراض الكلاسيكي.
- * افتراض الدخل المطلق.
- * افتراض الدخل النسبي.
- * افتراض الدخل الدائم.
- * افتراض دورة الحياة.

١- افتراض النموذج الكلاسيك^(٢)

يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولاً بتحديد ما يريدون ادخاره تبعاً لمعدل الفائدة السائد، ويعمقاب ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات. فالادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية ويرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة، وهناك علاقة طردية بينهما، وكلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك، ويكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح، إذن يرى الاقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن امتناع وانتظار الاستهلاك، كما يرونوا الأجر كتعويض عن الجهد، وهذا يعني معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو المحدد الرئيس لقرارات الاستهلاك والادخار.

(1) Mikesell RF and Zinsre JE (1973) The nature of the saving functions in developing countries: A survey of the theoretical and empirical literature. Journal of Economic Literature, 1973.

(2) ت. م. خاتشادوروف، فعالية توظي رؤوس الأموال ترجمة عبد الكريم أبا زيد ويونس الصالح.

٤- نظرية الدخل المطلق: النظرية الكينزية^(١)

كان كيتر أول من وضع العلاقة بين الدخل والاستهلاك في شكل نظرية وبالتالي كانت المحاولة الأولى لدراسة الادخار على أساس الدخل، وقد توصل إلى ما أسماه القانون النفسي الأساسي الذي يشير إلى أن الأفراد يميلون إلى زيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل، وإن كانت هذه الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل والميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد الصحيح وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار ومن ثم نجد أن الادخار يتحدد بمستوى الدخل المطلق، فكلما زاد مستوى الدخل المطلق زاد مستوى الاستهلاك والعكس.

كما أشار إلى أن الاستهلاك يتوقف على الدخل والميل للاستهلاك وكذلك الادخار يتوقف على الدخل والميل للادخار، كما يتوقف كل من الميل للاستهلاك والميل للادخار على نوعين من العوامل هما: العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية وترتبط العوامل الشخصية بالطبيعة الإنسانية والتي لا تتغير في الأجل القصير، أما العوامل الموضوعية فت تكون ذات أهمية ثانوية على الاستهلاك والادخار في الأجل القصير، وبالتالي ترجع معظم التغيرات في الاستهلاك والادخار في الأجل القصير إلى التغير في الدخل وليس للتغير في الميل للاستهلاك أو الميل للادخار.

وانتهى كيتر إلى أن الدخل المطلق هو المتغير المستقل الأساسي في ذاتي الاستهلاك والادخار، وقد وضع دالة الادخار في صورة دالة خطية بسيطة كالتالي:

$$S = a + (1-b)Y$$

حيث S يمثل الادخار و a الحد الثابت، $(1-b)$ الميل الحدي للادخار، Y الدخل.

وانتهى كيتر إلى أن الدخل الجاري هو المحدد الأساسي للاستهلاك ومن ثم الادخار.

(١) الموسوعة العربية، المجلد الأول، العلوم القانونية والاقتصادية، الاقتصاد، الادخار.

هذه النظرية تميز بثبات الميل الحدي للإدخار وجود علاقة موجبة بين الدخل الجاري والإدخار وزيادة الإدخار مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، ولكن هذا الاتجاه لا يكفي في حد ذاته لصياغة دالة الإدخار.

٣- افتراض الدخل النسبي (دوزنيري)^(١)

يرى صاحب هذا الافتراض، أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعاً للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة. فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عنها إذا جاورت عائلات فقيرة؛ إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لغيرها حرصاً منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه. وطبقاً لهذا الافتراض، لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق فقط، وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة.^(٢)

من أهم مسلمات هذه الافتراض أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا من أهم مسلمات هذا الافتراض أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه. فإذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله.

من ناحية أخرى، إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل من في المجتمع، فإنه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله.

من ناحية أخرى، إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل من في المجتمع؛ فإنه سوف ينفق نسبة أقل من دخله لكي يحافظ على مستوى استهلاكه متواافقاً مع نمط الاستهلاك في المجتمع، والسبب في ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أكبر من استهلاك الأشخاص الآخرين، لذا ربما يكون هذا دافعاً له

(1) Kotlikoff, Laurence J. What Determines Savings? Cambridge: MI Press, 1989>

(2) Duesenberry, J.S. (1949). Income, saving and the theory of consumer behavior. Cambridge, MA Harvard University Press.

لتخفيضه، بينما لا يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أقل من استهلاك الآخرين لذا ربما سيرفعه. وهكذا فإن الفرد وفقاً لهذه النظرية لا يتم بمستوى الاستهلاك المطلق وإنما يتم بمستوى الاستهلاك النسبي، أي مستوى الاستهلاك مقارنة بمتوسط استهلاك المجتمع الذي يعيش حوله.

طبقاً للاقتصادي دوزنيري، يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة. فمستوى الاستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري سواء كان مطلقاً أو نسبياً، وإنما يتوقف أيضاً على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية. السبب في ذلك أنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر تخفيض مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه، ولكن من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة، من أجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك الذي اعتادت عليه الأسرة.

٤- افتراض الدخل الدائم فريدمان^(١):

يرى فريدمان أن نظرية الدخل المطلق والدخل النسبي قاما على مفهوم الدخل الجاري.

كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك وبالتالي الادخار. وكما سبق، فقد رأى كيت أن الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للاستهلاك إنما يتوقف على المستوى المطلق لهذا الدخل، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة لها، والتي تمثلها على مقياس الدخل. يرى فريدمان أن الدالة الأساسية للاستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناضجية، مثله في ذلك مثل دوزنيري، إلا أنه يجد أن هذه الدالة ليست علاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري الذي أشار إليها كيت. ولكن العلاقة بين ما أسماه بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي، وهو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم. ويشير الدخل الدائم إلى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في

(1) Friedman M.A theory of the consumption function, Princeton university press for the national bureau of economic research, 1957.

المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية، فالفرد يحصل على الأجر من استغلاله لمهاراته وخبراته والتي تمثل ثروته البشرية، ويحصل على فوائد أو أرباح من رأس المال المستثمر في أسهم أو سندات أو ودائع أو أصول مادية. ووفقاً لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل لأنّه يتحدد بعناصر الثروة التي تكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبياً، ويقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة والسنوات الحالية، أما عن الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية ولذا فهو يعتبر مفهوم قصير الأجل.⁽¹⁾

الدخل الجاري يحتوي على عنصرين أحدهما دائم ويسمى الدخل الدائم، وأحدهما مؤقت ويسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف بالاستمرارية وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً، فعل سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلاً مؤقتاً موجباً، وفي حالة انخفاض الأسعار تعتبره دخلاً مؤقتاً سالباً.

يرى فريدمان أن الدخل الدائم والدخل المؤقت لنفس السنة هما المحددان للادخار وجود علاقة عكسية بين الادخار والأصول.

٥- افتراض دورة الحياة فرانك ووديجلياني⁽²⁾

يرى موديجلياني أن سلوك الأفراد يتصرف بأنهم يخططون لمستوى استهلاكم وادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل، التي يمكن تقسيمها إلى فترة اللانشاط؛ فترة النشاط وفترة التقاعد. هذه النظرية ترى أن الادخار ما هو إلا انعكاس لرغبة الأفراد في الاستهلاك في المستقبل عندما يتقللون إلى التقاعد. وقد أظهر هذا الافتراض أهمية بعض العوامل التي

(1) Michael Sherraden, Mark Schreiner and Sondra Beverly, (2003) income, Institutions, and Saving Performance in Individual Development Accounts Economic Development Quarterly, Vol. 17, No. 1, pp. 95- 112.

(2) Modigliani F and Ando M. The life cycle hypothesis of saving, aggregate implications and tests. American Economic Review 53, no 1 (1963). Pp 55- 84.

تأثير في الأدخار والتي لم يتناولها التحليل الكيتي من قبل، مثل الهيكل العمري للسكان.

الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي:

افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن ٦٥ عاماً ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر ٨٠ عاماً.

* يفترض أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل.

* أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لأحد بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في حياته.

* أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الاستهلاك.

* عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

اعتماد على هذه الافتراضات المبسطة التي تقوم على درجة كبيرة من التأكيد سواء بشأن مستوى الدخل أو عمر الفرد، فإننا نستطيع القول بأنه عند أي نقطة زمنية، يوجد في المجتمع ثلاثة فئات من العمر، والنظرية تنص على أن استهلاك الشخص وادخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد أن فترة شبابه تتميز باستهلاك كبير وربما يفوق استهلاكه الدخل المتحصل عليه في بعض الأحيان فيلتجأ إلى الاقتراض، أما في فترة متوسط العمر فإن ادخاره يصبح أكثر من استهلاكه، وهذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الاستهلاك، لأن هذه المدخرات سوف تكون دخله الوحيد بعد تقاعده إلى أن يموت.

إذن بالنسبة لهذه الفرضية، لكي يكون هناك ادخار معتبر في المجتمع، فلا بد من توفر هذا الأخير على تشكيله ديموغرافية شابة أي أن تكون نسبة الشاب تفوق نسبة الكهول والشيخ.^(١)

(١) رمزي زكي، مشكلة الأدخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٢٠ - ١٢١.

في دراسة حديثة في مصر وجد أن السلوك الادخاري في مصر لا يتأثر فقط بالدخل الجاري المتأخر كما تقرر ذلك النظرية الكينزية، بل يتأثر بدرجة لا يستهان بها بمتسبة الإعاقة والتي تعكس ضرورة الاهتمام بمشكلة البطالة لزيادة دخول من هم في سن العمل والتي تعكس بالضرورة على القدرة الادخارية للقطاع العائلي، كما يتأثر السلوك الادخاري بالتضخم المتوقع بالإضافة إلى توفر القنوات الادخارية مثلة في أعداد البنوك العاملة وفروعها، كما أن نتائج التقدير تدل على عدم أهمية سعر الفائدة في التأثير على السلوك الادخاري مما يجعلنا نتحفظ على تشجيع الادخار برفع سعر الفائدة حيث أن الأفراد لا يدخلون مجرد ارتفاع الفائدة كما أن سعر الفائدة لا يعوض المدخرين انخفاض القوة الشرائية للنقد الذي يحدده التضخم طالما أن هناك اختلاف بين أسعار الفائدة الدائنة ومعدل التضخم. هذا إلى جانب وجود حدود سعر الفائدة وإلا أصبح سعر الفائدة ضمن القوى المولدة للتضخم^(١).

والتالي المتحصل عليها تكتسب أهمية بالغة على المستوى التخطيطي. ومع ذلك فقد وضح من هذا البحث أن هناك مجالا لإدخال مجموعة أخرى من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على دالة الادخار ولعل من أهمها معدلات العائد التي تقدمها البنوك الإسلامية، معدل الادخار العام، نمو الأسواق المالية والعائد منها مما يتبع المجال لدراسات أخرى لتطوير صياغة وتقدير دالة الادخار العائلي في الاقتصاد المصري.

(١) د. محمود أشرف حلمي، تقدير دالة الادخار العائلي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص ٣٥٩.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الادخار

تعاني الدول النامية ومنها مصر بصفة عامة من انخفاض مستويات المدخرات الوطنية المتحققة فيها، فهي تقل بكثير عن المعدلات المطلوبة لترامك رفوس الأموال التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أيضاً أن معدل الادخار في هذه الدول أقل من معدل الاستثمار كما أن نسبة الادخار المحلي الإجمالي إلى الاستثمار المحلي الإجمالي منخفضة جداً في كثير من هذه الدول، مما دفعها إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتمويل التنمية.

يرجع انخفاض معدلات الادخار في الدول النامية ومنها مصر إلى عدة أسباب أهمها:

١ - انخفاض معدل نمو دخل الفرد الحقيقي: فقد انخفض هذه المعدل في الدول النامية من حوالي ٣٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

٢ - سوء توزيع الدخول: حيث نجد أن قلة من الأفراد يحصلون على أكبر قدر من الدخل القومي ومدخرات هؤلاء الأفراد تمثل في اكتناف الذهب والعملات الأجنبية وشراء الأراضي وتشيد المباني الفاخرة وذلك يعني سوء توجيه هذه المدخرات.

٣ - عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات: حقيقة أن وجود مؤسسات مالية مناسبة قد لا يساعد بالضرورة وبشكل مباشر في زيادة المدخرات المحلية إلا أنه مهم في تشجيع العادات الادخارية لدى المواطنين والمؤسسات. وفي الواقع فإن وجود مثل هذه المؤسسات يعد أداة فعالة في تعبيئة المدخرات، بل إن البعض يرى أن الطريق إلى تحقيق تراكم رأس المال مناسب يكمن في وجود مجموعة من المؤسسات المالية تتلاءم مع ظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.^(١)

٤ - عدم استقرار القوة الشرائية للنقد: وذلك لأن الأموال التي يدخرها الأفراد اليوم عن

(١) د/ محمد رضا العدل، د/ أحمد مندور، د/ إبراهيم نصار البيانى، مبادئ في التحليل الاقتصادي الكمى، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٧، ص ١٦٣ - ١٦٥.

طريق امتناعهم عن الإنفاق على الاستهلاك تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

ونظراً لعدم توفر عنصر الاطمئنان في هذه الناحية يقبل الأفراد على الاستهلاك ويكون ذلك بالطبع على حساب النقص في المدخرات.^(١)

يمكن للدول النامية اللجوء إلى وسائل أساليب كثيرة لتشجيع وتعبئة مدخراتها القومية وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية المطلوبة في خطط التنمية ومن هذه الوسائل ما يلي:

- ١ - زيادة الناتج المحلي وذلك لرفع مستوى الدخول.
- ٢ - تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد في المجتمع.
- ٣ - إقامة ونشر المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار أو التوفير والجمعيات التعاونية للادخار لأغراض مختلفة كالجمعيات التعاونية للادخار والبناء.
- ٤ - توزيع الدخل الملائم للادخار، فقرار نمط أكثر عدالة لتوزيع الدخل ربما من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز العاملين على بذلك مزيد من الجهد يتجل في النهاية في شكل زيادة في الإنتاجية والناتج والدخل والادخار.
- ٥ - زيادة الأرباح، حيث أن المدخرات الاختيارية تشكل نسبة كبيرة من الدخل فقط عندما يكون توزيع الدخل ينبعوي على كبر وزن الأرباح فيه.
- ٦ - يمكن أن تسهم الإجراءات المالية العامة في تشجيع المدخرات، وذلك عن طريق الزيادة في الضرائب وتحفيض الإنفاق الحكومي والتوجه في قطاع التصدير.^(٢)

(١) د/ إبراهيم نصار البهانى، مبادئ في العلوم الاقتصادية، مراجعة أ. / علي لطفى، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٤، ص ٢٩٥-٢٩٧.

(٢) د/ محمد رضا العدل، د/ أحمد مندور، د/ إبراهيم نصار البهانى، مبادئ في التحليل الاقتصادي الكلى، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٧، ص ١٦٣-١٦٥.

محددات الادخار في مصر

١- مستوى و هيكل الضرائب:

يعد مستوى و هيكل الضرائب من أهم العوامل المحددة لمستوى الادخار المحلي. وفي هذا المجال يتم اختيار تأثير زيادة الضرائب على مستوى الادخار الكلي و مقارنة الميل الحدي للادخار لكل من القطاعين الحكومي والخاص، ومن خلال إدخال متغير خاص بالضرائب و نسبتها إلى الدخل في دول الادخار والاستهلاك. وقد أظهرت الدراسات الخاصة باختيار هذه العلاقات في الدول النامية نتائج متضاربة، حيث أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة موجبة بين نسبة الضرائب للدخل وبين مستوى الادخار الكلي، والبعض الآخر أثبت أن العلاقة عكسية وذلك بالنظر إلى أن الميل للادخار في الحكومية أقل منه بالنسبة للقطاعين العائلي والخاص، وأن زيادة الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار الخاص بنسبة أكبر من زيادة الادخار الحكومي مما يؤدي إلى نقص الادخار الكلي.^(١)

٢- العجز الحكومي والادخار:

هناك خلاف جوهري حول تأثير العجز المالي الحكومي على الادخار الخاص. حيث يرى كينز أن تأثير هذا العجز موجب، وهي رؤية تناقض تماماً الرأي الكلاسيكي حيث يرون له أثراً سلبياً. أما الكلاسيك فيروا على لسان دافيد ديكاردو أن هذه الأثر متعادل، مما يعني أن هذا العجز يعوض من خلال زيادة مماثلة في الادخار الخاص. وما يؤكّد هذا الخلاف تلك النتائج المتضاربة التي أظهرتها الدراسات التطبيقية الحديثة في الدول المتقدمة، كما أن غالبية هذه الدراسات قد ركزت على العجز المالي المؤقت ولي الدائم، كما لم تهتم بشكل كاف بمعالجة التوقعات، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسات تعاني من النواحي القياسية، بالإضافة إلى مشكلة تعريف التغيرات الداخلية والخارجية، لذا ظهر

(١) أحد عبد الرحمن أحد، أثر التمويل التضخمى على الاقتصاد المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٩ / ٨٨، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ١٩٩١.

اتجاه لاختبار هذه العلاقة بنتهاج أكثر تعقيداً. أما بالنسبة للدول النامية فإن اختبار هذه العلاقات لم يظهر إلا مع بداية العقد الثامن من القرن العشرين مع ظهور أزمة التمويل الخارجي. وانتهاج كثير من هذه الدول برامج إصلاحية تهدف إلى تصحيح الاختلالات السائدة في اقتصاداتها. وهناك عديد من القيود والتحفظات حول هذه الدراسات والتي ترجع في غالبيتها إلى مشكلات القياس والتقدير. وما هو جدير بالذكر أن غالبية هذه الدراسات طبقت على عديد من دول أمريكا اللاتينية وأسيا، بينما ندر وجود مثل هذه الدراسات بالنسبة للدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط، وربما يعزى ذلك إلى عدم توافر بيانات عن هذه الدول^(١).

وبالنسبة لأهم نتائج هذه الدراسات ومدى اتسامتها مع النظريات المتأحة في هذا المجال، نجد أنها تؤكد الفرض الذي يرى وجود تأثير موجب معنوي للدخل على الادخار، حيث أظهرت هذه الدراسات أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد الصحيح، وبالنسبة للدراسات التي تميز بين الدخل الدائم والدخل المؤقت، وكان منها دراسة خاصة بدولة الإمارات، حيث قدمت الدراسة نموذجاً يفرق بين آثار كل من الدخل الدائم والدخل المؤقت، وذلك باستخدام ما يسمى بالنموذج المستقر للسلسلة الزمنية للدخل الشخصي المتأخر، وباحتساب المكون المؤقت للدخل باعتباره تباين لوعار يتمي للدخل الشخصي المتأخر عن الاتجاه الزمني الأسني^(٢).

٣- سعر الفائدة:

هناك اتجاهين متضادين لتأثير سعر الفائدة على الادخار:

يتمثل الأول في العلاقة العردية الناتجة عن أن ارتفاع سعر الفائدة سوف يمثل إغراء للأصحاب الأموال على إيداع أموالهم والادخار في مختلف الأوعية الادخارية ذات

(١) عالية عبد المنعم، أهمية ملامح وسمات دالة الادخار الكلية، مصر المعاصرة العدد يناير ١٩٨٩، ص ٤١٥ - ٤١٦.

(٢) هدى السيد، محددات الادخار في مصر ١٩٦٩٠ - ١٩٩١، مصر المعاصرة، العدد ٤٣١ يناير ١٩٩٣.

سعر الفائدة العالي، وخير دليل على ذلك أنه عند ارتفاع عائد الفوائد من شهادات الاستثمار ودفاتر التوفير ودفاتر توفير البريد والأسهم والسنادات أن اتجه كثيرون من المصريين إلى الإيداع يختلف تلك الأوعية وقد حدث نتيجة لذلك تكدس الأموال بالبنوك وعدم القدرة على توجيهها كاملاً للاستثمار.

يتمثل الثاني في العلاقة العكسيّة بين سعر الفائدة والإدخار حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية للأموال المقترضة من البنوك مما يؤدي إلى ارتفاع عائد الفرصة البديلة للاستثمار والإنتاج. فيدفع ذلك المشروع للاحتفاظ بأرباحها المحتجزة في صورة ودائع في البنوك بدلاً من استخدامها في التوسعات الإنتاجية، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وفي كلا الحالتين يكون التأثير سلباً على النمو والدخل وبالتالي على الإدخار.

إن رفع سعر الفائدة قد لا يؤثر بصورة كبيرة على الإدخار خاصة في الدول النامية ومصر وإن أثر الدخل وزيادته هم التأثير الأكثر والأقوى؛ لأن شريحة كبيرة من الأفراد محدودة الدخل وليس هناك متبقى من دخولهم ليخصص كمداخرات وبذلك يقتصر أثر سعد الفائدة على ما يسمى بالحراث الإدخاري أي حرية تنقل أرصدة المدخرات الموجودة من وعاء إدخاري لأخر حيث التفاوت في أسعار الفائدة على الأوعية المختلفة.

ـ المعتقدات الدينية:

تلعب المعتقدات الدينية دوراً هاماً في حياة المجتمع المصري. لذلك تؤثر العقائد الدينية على الإدخار، ولكن الحقيقة أن جميع التعاليم الدينية الإسلامية والمسيحية تنبذ الإسراف والبذخ وتندى بالادخار لتحقيق الأمان والطمأنينة ومواجهة الكوارث والازمات وتحقيق الاستقرار بالمجتمع.

إن التعامل مع البنوك في مختلف صور الأوعية الإدخارية قد وجد اختلافاً واعتراضًا من جانب بعض الفقهاء بين قيم الحلال والحرام. وبناء عليه وجد الناس

أنفسهم وسط هذه الفتاوى المتضاربة والمختلفة تائبين وينظرون بربية وشك مع التعامل في الجهات المصرفة خصوصاً في المناطق التقليدية كالقرى والمناطق الشعبية في المدن. أما الناس في المناطق الحضرية فاتجاهه كثير منهم إلى التعامل مع الأوعية الإدخارية بالبنوك خصوصاً بعد صدور فتوى من دار الإفتاء تجيز التعامل مع تلك الأوعية الإدخارية وأن أرباحها حلال.^(١)

٥- دوافع المحاكاة والتقليد:

جدير بالذكر أن الادخار قد يبدأ داخل الأسرة من خلال محاكاة الطفل وتقليله لوالده وأمه أو أخيه الأكبر. فعندما يحس الطفل بأن أخيه لديه دفتر توفير أو أن الوالد يشجع أخيه أو اخته الكبيرة على الاقتصاد في مصر وفها الشراء لعبه أو فستان أو هدية في المناسبات المختلفة سيرغب في أن يكون لديه هو الآخر دفتر توفير. فهذا النمط السلوكي الإيجابي يساعد على تنمية السلوك الإدخاري داخل الأسرة ومن ثم على مستوى المجتمع ككل.^(٢)

٦- القدرة على التخطيط للمستقبل:

يعتبر هذا العامل من العوامل السيكولوجية الهامة حيث يتطلب من الفرد أن يكون لديه القدرة على التصرف بوعي وتحديد بنود الاتفاق حسب ميزانيته وتحديد أولويات مطالبه أو مطالبات الأسرة... وأن يكون لديه القدرة على التحكم في رغباته للاستهلاك. وأن تكون اختياراته بين السلع والخدمات بالصورة التي تجعله ينفق بوعي وبحساب.^(٣)

٧- النمو السكاني ومعدل الإعالة:

أثبتت الدراسات التطبيقية أن تخفيض معدل النمو السكاني يؤثر تأثيراً إيجابياً على معدلات الادخار، فزيادة عدد السكان تؤدي حتى إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك-

(١) عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، حقوق عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠١.

(٢) محمد يسري إبراهيم دعيس، الادخار والعوامل المؤثرة فيه، ١٩٩٧، ص ٣٤.

(٣) الموسوعة العربية المجلد الأول، العلوم القانونية والاقتصادية، الاقتصاد، الادخار.

ويتناقص وبالتالي الميل للأدخار، كما أثبتت كذلك أن انخفاض عبء الإعالة يؤدي على زيادة الميل للأدخار للمجتمع ككل.⁽¹⁾

الادخار في مصر

كانت نسبة الادخار المحلي الإجمالي ١٢,٧٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ /١٩٩٦، أما في ٢٠٠٨ /٢٠٠٧ فقد زادت هذه النسبة لكي تصل إلى ١٦,٢٪ وبذلك ارتفع الادخار المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٤٥,٥ مليار جنيه مصرى بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٨. (جدول رقم ١). أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ فإن الادخار المحلي الإجمالي قد ارتفع من ١٢٩,١ إلى ٢٩٠,٨٧ مليار جنيه مصرى (جدول رقم ٣). الادخار القومى الإجمالي الذى يتكون من الادخار المحلي الإجمالي والتحويلات من الخارج وكان نسبته إلى الناتج القومى الإجمالي ١٤,٤٪ عام ١٩٩٥ /١٩٩٦، ثم وصلت هذه النسبة إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٦ و ٢٢,٢٪ عام ٢٠٠٨ /٢٠٠٧. (جدول رقم ٢).

(1) jean N (1989) Dependency rates and private Saving behaviour in developing countries. IMF, working papers, March 1989.

جدول رقم (١)

نسبة الادخار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.

(مليار جنيه مصرى)

%	الادخار المحلي الإجمالي (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (١)	السنة
١٢,٧	٢٩,١	٢٢٩,٤	١٩٩٦ / ١٩٩٥
١١,٩	٣٠,٦	٢٥٧,٢	١٩٩٧ / ١٩٩٦
١٢,٠	٣٤,٥	٢٨٧,٤	١٩٩٨ / ١٩٩٧
١٣,٤	٤١,١	٣٠٧,٧٢	١٩٩٩ / ١٩٩٨
١٢,٩	٤٤,٠	٣٤٠,١	٢٠٠٠ / ١٩٩٩
١٣,٤	٤٨,١	٣٥٨,٧	٢٠٠١ / ٢٠٠٠
١٣,٦	٥١,٧	٣٧٨,٩	٢٠٠٢ / ٢٠٠١
١٤,٣	٥٩,٧	٤١٧,٥	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢
١٥,٦	٧٥,٦	٤٨٥,١	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣
١٥,٧	٨٤,٦	٥٣٨,٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤
١٧,١	١٠٥,٧	٦٦٧,٧	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥
١٦,٢	١٢١,٢	٧٤٤,٨	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦
١٦,٢	١٤٥,٥	٨٩٦,٥	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧

(١) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

(٢) البنك المركزي المصري، النسبة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

نسبة الادخار القومي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي
خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧

(مليار جنيه مصرى)

%	الادخار القومي الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي	السنة
١٤,٤	٣٣,٨	٢٣٤,٠٨٧	١٩٩٦ / ١٩٩٥
١٨,٠	٤٧,٨	٢٦٤,٥٦٢	١٩٩٧ / ١٩٩٦
١٧,٣	٥١,٠	٢٩٥,٠٣٢	١٩٩٨ / ١٩٩٧
١٨,٠	٥٧,٠	٣١٥,٢٤٩	١٩٩٩ / ١٩٩٨
١٦,٦	٦٠,٠	٣٦٠,٧٩٦	٢٠٠٠ / ١٩٩٩
١٦,٩	٦٤,٠	٣٧٨,١٦١	٢٠٠١ / ٢٠٠٠
١٦,٤	٦٥,٢	٣٩٦,٧٠١	٢٠٠٢ / ٢٠٠١
١٦,٥	٧٣,١	٤٤١,٢٥٧	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢
١٨,٩	٩٦,٢	٥٠٧,٦٠٧	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣
١٨,٣	١٠٤,٣	٥٦٩,٢٢٨	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤
٢٠,٢	١٣٢,٣	٦٥٣,٥٢٥	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥
٢٣,٠	١٨١,٦	٧٨٤,٤٠٠	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦
٢٢,٢	٢١١,٣	٩٥٠,٠٠٠	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧

وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

البنك المركزي المصري.

جدول رقم (٢)

الناتج القومي الإجمالي والإدخار القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي والإدخار المحلي الإجمالي
خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥-١٩٩٦.

(مليار جنيه مصرى)

السنة	الناتج القومي الإجمالي	الإدخار القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الإدخار المحلي الإجمالي
١٩٩٦ / ١٩٩٥	٢٣٤,٠٨٧	٣٣,٨	٢٢٩,٤	٢٩,١
١٩٩٧ / ١٩٩٦	٢٤٩,٠٧	٤٤,٨	٢٤٢,١٨٥	٢٨,٨٢
١٩٩٨ / ١٩٩٧	٢٦٢,٩٥٢	٤٥,٥	٢٥٦,١٥	٣٠,٧٣
١٩٩٩ / ١٩٩٨	٢٧٠,٨٣٢	٤٨,٧	٢٦٤,٣٦٤	٣٥,٤٢
٢٠٠٠ / ١٩٩٩	٣٠١,٣٣٣	٥٠,٠٢	٢٨٤,١٢٧	٣٦,٦٥
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٣٠٨,٤٥١	٥٢,١٣	٢٩٢,٥٧٧	٣٩,٢
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٣١٥,٨٤٥	٥١,٨	٣٠١,٦٧٢	٤١,٠٢
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٣٤٠,٤٧٦	٥٦,١٨	٣٢٢,١٤٥	٤٦,٠٦
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٣٤٩,٨٣٢	٦٦,١٢	٣٣٤,٣٢١	٥٢,١٥
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٣٦٠,٥٠٥	٦٥,٩٧	٣٤١,٠٣٩	٥٣,٥٤
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٣٩٧,٠٣٨	٨٠,٢	٣٧٥,٢٧٣	٦٤,١٧
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٤٢٩,٨٠٨	٩٨,١٧	٤٠٨,١١	٦٦,١١
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٤٧٦,٦٦٨	١٠٥,٨٢	٤٤٩,٨٢٤	٧٢,٨٧

الفصل الرابع
مفاهيم وأنواع الاستثمار

أهمية الاستثمار:

يعتبر الاستثمار العنصر الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية وفي نوعية هذا النمو من ناحية أخرى. ولذلك فإن تحقيق معدل النمو المطلوب يتوقف مداه على النجاح في توفير حجم الاستشارات المطلوبة، وهذا يتوقف بدوره على توافر التدفقات النقدية المطلوبة لذلك سواءً داخلياً أو خارجياً.

كما يعتبر الاستثمار هو المحدد الرئيسي لحجم الإنتاج ونوعيته وحجم العمال وفرص العمل الجديدة المطلوبة لزيادة الدخل والارتفاع بمستويات المعيشة وبالتالي خلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة للتنمية الشاملة.

إن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل المتوجة كـ أن الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي محرك أساسي للنجاح التصديرى لأن الاستثمار يصاحبه عادة رأس مال وتكنولوجيا وإدارة حديثة ويساهم في زيادة الإنتاجية وإنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة. وبالنسبة لدولة نامية مثل مصر فإن أهم الأمور التي يجب أن نأخذها في الحسبان هو التذبذب الذي يتعرض له الاستثمار المتاح - حجمًا ونوعًا وتكلفة - وهو تذبذب يزداد خطورة في ظل الركود العالمي السائد في الفترة الأخيرة.^(١)

يمثل الاستثمار في مصر محوراً أساسياً من محاور التنمية في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، نظراً لكونه الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات والعوائق التي تستطيع مصر عن طريقها خوض معركة التنمية بما يواكب التحديات العالمية المعاصرة وخاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة.^(٢)

مفاهيم الاستثمار:

الاستثمار هو استخدام المدخلات (رأس المال) في تكوين العلاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على العلاقات الإنتاجية

(١) أ.د/ علي لطفي، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، المؤتمر السنوي الثاني عشر إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١١.

(٢) بوابة الاستثمار المصرية، www.investment.gov.eg.

القائمة أو تجديدها والمشروع الاستثماري من الممكن أن يقوم به الفرد معتمداً على مدخلاته (الاستثمار في المشروع الفردي) أو تقوم به الدولة معتمدة على الاقتصاد القومي (الاستثمار القومي)^(١).

الطاقات الإنتاجية ما هي إلا سلع إنتاجية أي أنها لا تشبع أغراض الاستهلاك بل تسهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات وتسمى هذه السلع أيضاً السلع الرأسالية أي السلع التي تمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه في أي عملية إنتاجية^(٢). أي أن الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناص أصول يقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر^(٣).

يقصد بالاستثمار هو أي ارتباط مالي (رأس المال) بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة من الزمن فهو نوع من إنفاق المال لتحقيق منافع في المستقبل سواء تحققت هذه المنافع من مشروعات جديدة، أو باستكمال مشروعات قائمة أو تجديدها أو توسيعها أو من شراء الأوراق المالية من الشركات والحكومات والأفراد أو التجارة في السلع والمعادن والصرف الأجنبي والعقارات^(٤).

مكونات الاستثمار في المشروع الفردي:

يتكون رأس المال في المشروع الفردي من:

- * الأرض وما عليها من مباني وتشييدات ثم الآلات والمعدات ووسائل النقل.
- * القوى البشرية ومدى تدريبيها وقدرتها على الإدارة والعمل في المشروع الاستثماري الفردي هو أحد المكونات الرئيسية والمؤثرة في المشروع الاستثماري.^(٥)

(١) د/ حسين عمر، الاستثمار والدولنة، جامعة القاهرة والأزهر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

(٢) Piana, Economics WEB Institute, 2001.

(٣) حامد العربي الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣.

(٤) د/ السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٢٢٥.

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، الاستثمار في مصر، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ١١.

مكونات الاستثمار القومي:

مكونات الاستثمار القومي هي نفس مكونات المشروع الفردي ولكن الأرض تدخل ضمن التشييدات لأنها تجري عليها العمليات الاستثمارية مثل عمليات استصلاح الأراضي أو ردم البرك والمستنقعات أو حفر الترع والأبار أو مد الطرق فإنها جميعاً عمليات إنتاجية يترتب عليها إضافة إلى رأس مال المجتمع وعلى ذلك فإنها تدخل ضمن الاستثمار القومي على إنها تشييدات^(١).

أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار إلى أنواع مختلفة، فاما أن تكون إضافة إلى الأصول الثابتة يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها. أما السمة التي تميز هذه الطاقات الإنتاجية فهي إنها أصول معمرة بمعنى أنها دائمة الاستعمال لا غنى عن استخدامها في العملية عملية إنتاجية واحدة إنتاجية أو بعض عمليات. وهذه الطاقات الإنتاجية إما أن تبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية، وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال بصفة متكررة في توليد تيار متدفق متجدد من السلع والخدمات، أما في نهاية هذه الفترة فإن هذه الأصول تهلك بمعنى أنها تفقد صلاحيتها للاستخدام، وتقوم المنشآت باستقطاع جزء من الأرباح الإجمالية ليوضع في احتياطي خاص لمقابلة إهلاك الأصول حتى إذا ما انتهت الفترة المقررة لاستخدامها أي إذا انتهى عمرها الإنتاجي يكون لديها من الأصول السائلة ما تستطيع معه المنشآت شراء أصول جديدة تحل محل الأصول القديمة أفالكة^(٢).

بعض أنواع الاستثمار من الممكن أن يكون غير متتج، بمعنى أنه لا يوجد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالاستثمار في المتاحف واللوحات الفنية والثاثيل ولو

(١) عصام عبد الغني، أحد عبد المنعم شفيق، قعاليات تشغيل واستثمار الأموال في مؤسسات المال والأعمال، طبعة النادى الهندسى القاهرة، ٢٠٠٨.

(٢) د/ عزت قناوي، دراسة تحليلية لتقدير فجوة النمو الاقتصادي في مصر، المؤتمر العلمي السنوى الثاني عشر، استراتيجيات الاستثمار قضايا التنمية المحلية في مصر، كتاب المؤتمر، ٢٠٠٨، ص ٤٧٩.

أن هذا النوع من الاستثمار صار له مدخل مالي إما من تذاكر دخول المتاحف أو من زيادة أسعار التحف القيمة^(١).

من أنواع الاستثمار تكوين المخزون السلعي أو زيادة فائض الصادرات.

ومن الممكن أن ينبع الاستثمار حسب مدته إلى استثمارات قصيرة الأجل كالاستثمارات في الأوراق المالية أطواله الأجل.

إن الاستثمار يمكن أن يقسم حسب مجالاته كالاستثمار الزراعي أو شركات الطيران والنقل والمواصلات والتشييد وخلافه^(٢).

يصنف الاستثمار وفق الفئتين به إلى:

١- الاستثمار الخاص:

هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة وينقسم إلى:

- استثمار فردي: ويتمثل فيما يقوم الفرد بتكوينه من رأس مال حقيقي جديد ويعتمد في تمويله على مدخراته أو مدخلات الغير.

- استثمار الشركات: ويتمثل فيما تكونه الشركات من رأس مال حقيقي جديد معتمد في تمويله على احتياطيات الأرباح المحتجزة أو على القروض.

٢- الاستثمار العام:

يتمثل فيما تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة الحكومية بتكوينه من رأس مال حقيقي جديد معتمدة في تمويله على فائض الإيرادات الجارية، أو على حصيلة القروض التي تطرحها للاكتتاب العام، أو على القروض الأجنبية التي تحصل عليها من الهيئات أو الحكومات الأجنبية^(٣).

(١) مروة إبراهيم نصار، الاستثمار الخاص الوطني، محدداته وأهميته النسية ودعم دوره في هيكل الاستثمار الكلي ودراسة تطبيقية على الأدخار المصري (١٩٩٠-٢٠٠٦)، ٣-٩.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الاستثمار في مصر، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٩.

(٣) محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٧، رسالة ماجستير، كلية التجارة «بور سعيد»، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٢، ص ٦.

تحتفل دوافع كل من الاستثمار الخاص والاستثمار العام، فقرار الاستثمار الخاص دافع الأساسي الرابع ونقوية المركز التنافسي للمشروع، أما الاستثمار العام فتحكمه دوافع مثل زيادة الرفاهية العامة وتخفيف حدة البطالة أو التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزراعة معدل النمو، أي تقوم الدولة بتنفيذ هذه الاستثمارات لاعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية كما أن الاستثمار الخاص والاستثمار العام يشكلان الاستثمار الإجمالي الذي ينبع إلى الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن معدل الاستثمار المستخدم في عملية التنمية الاقتصادية، وتتوقف الأهمية النسبية لكل من الاستثمار العام والخاص على الأهمية التي يوليها النظام الاقتصادي المتبع لكل منها من جانب، وعلى مراحل النمو الاقتصادي التي يمر بها المجتمع من جانب آخر^(١).

أنواع الاستثمار طبقاً لمصدر رأس المال:

الاستثمار إما أن يكون محلياً أو خارجياً.

١- استثمارات محلية (الاستثمار الوطني).

٢- استثمارات خارجية (الاستثمار الأجنبي)

الاستثمارات المحلية:

الاستثمار المحلي هو الذي ترد أمواله من مصادر داخل الدولة، أي أنه باستخدام المدخرات المحلية في تكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة أي أن المستثمرين من الممكن أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين وسواء كان هذا المال عاماً أو خاصاً، فإن الهدف الرئيسي لأي مشروع هو تحقيق العائد الاقتصادي له، بحيث يتم مقارنة التكاليف بالمنافع التي يخلقها المشروع، وإن كان أسلوب تقسيم المشروع مختلفاً من وجهة نظر كلاً من رأس المال الوطني العام أو الخاص.^(٢)

(١) نعيم فرج إبراهيم إبراهيم، أثر تحرير القطاع المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٩، ص ١٥٢.

(٢) د/ أحد شرف الدين، استثمار المال العربي، محلية مصر المعاصرة، العددان ٣٩٣ - ٣٩٤ يوليو - أكتوبر، ص ٢٠١.

الاستثمار على المستوى القومي:

بالنسبة لرأس المال الوطني العام فيتمثل في مجموعة التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرة أو بطرق غير مباشر في إنتاجية القطاع الخاص تحديداً مثل تجهيزات البنية الأساسية، التي تشمل أنشطة النقل والاتصالات والتخزين وقناة السويس (في مصر) والكهرباء والمياه والزراعة والري واستصلاح الأراضي وقطاعات الخدمات التعليمية والصحية وقطاعات الخدمات الاجتماعية ورعاية وإعداد وتأهيل رأس المال البشري، وحماية الملكية (الأمن والدفاع) وكذلك الخدمات التي دخل مباشرة في دالة منفعة المستهلكين (الملاعب والمتاحف وغيرهما)^(١).

فإن الاستثمار على المستوى القومي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى معيشة للمواطنين وبذلك يكون له هدف اقتصادي يتمثل في تحقيق عائد مادي للمجتمع، كما هو الحال في الإنفاق على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة وهدف اجتماعي يتمثل في تحقيق رفاهية للمواطن مثل الإنفاق على التعليم والصحة ووسائل الاتصال والطرق.. إلخ^(٢).

عند تقييم المشروعات العامة يضاف للهدف المادي هدف آخر وهو العائد الاجتماعي للمشروع، حيث يقيم المشروع العام وفقاً لمعيار العائد الاقتصادي من جهة ثم دراسة أثر تنفيذ المشروع على الاقتصاد القومي من جهة أخرى. ولدراسة آثار المشروع العام على الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة فيتم ذلك عن طريق عدة معايير أهمها:

- ١ - أثر المشروع على الدخل مثلاً فيما يحققه من قيمة مضافة صافية وكيفية توزيعها وكذلك أثر المشروع على توزيع الدخول.
- ٢ - أثر المشروع على العمالة.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الاستثمار في مصر، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٩.

(٢) عبد الباسط وفا، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية تقدمة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٠٨.

٣- أثر المشروع على حصيلة النقد الأجنبي ودراسة تأثيره على ميزان المدفوعات.^(١)

الاستثمار على المستوى الشخصي:

يتمثل رأس المال الوطني الخاص المملوک لأفراد طبيعيين وطنين بهدف فيها المستثمر الوطني إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة، ويقوم بدراسة الربحية المتوقعة من خلال عدة معايير منها معيار فترة استرداد أموال المشروع، وبهتم هذا المعيار بالمشروعات التي تعطي عائدًا سريعاً، وهناك معيار القيمة الحالية للإيرادات حيث يهتم بالمشروعات التي تحقق قيمة حالية صافية للإيرادات أكبر من مثيلتها بصرف النظر عن القيمة الحالية للتکاليف.

ولتجنب المخاطر التي تتبع على اعتماد معيار واحد، فإنه من الأفضل أن يقوم المستثمر بتطبيق أكثر من معيار حتى يصل إلى القرار الأمثل؛ لأن معايير تقييم أرباح المشروعات لا تحل محل بعضها ولكنها مكملة لبعضها.^(٢)

الهدف الأساسي للاستثمار على المستوى الشخصي أو المؤسسي فهو تحقيق أقصى عائد ممكن على الأموال المستثمرة في المستقبل ويتضمن هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية التي قد تختلف باختلاف المستثمر، وأيضاً قد تختلف لدى المستثمر نفسه باختلاف الأوقات والظروف التي يمر بها، ومن تلك الأهداف الفرعية:

١- تحقيق أقصى نمو ممكن لرأس مال المستثمر في الأجل الطويل:

يركز هذا الهدف على المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة أو ارتفاع قيمة الاستثمارات خلال فترة طويلة نسبياً أي في الأجل الطويل.

٢- تحقيق أقصى عائد جاري:

يقصد بذلك أن المستثمر يهتم بالاستثمارات التي تحقق أقصى عائد جاري وتحقيق هذا الهدف يناسب المستثمر الذي يعتمد على الدخل الذي تولده الاستثمارات في تمويل نفقاته الجارية.

(١) د/ حديقة زهران، النظرية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦.

(٢) د/ إبراهيم نصار، الاستثمار وتقييم المشروعات، دار البيان، ٢٠٠٥، ١٠٥، ١٠٠.

٣- تحقيق عائد جاري متوسط مع تحقيق زيادة معقولة في قيمة الاستثمارات:

يهدف هذا الهدف بمراعاة تحقيق التوازن بين العائد الجاري المتولد من قيمة الاستثمارات والمكاسب الرأسالية الناتجة عن زيادة أو ارتفاع قيمة الاستثمارات التي يمكن الحصول عليها.

٤- تحقيق الحماية لمصادر الدخل الأخرى من الفوائد المرتفعة:

قد يكون الهدف من الاستثمار في بعض الحالات تحقيق الحماية لمصادر الدخل الأخرى من الفوائد المرتفعة التي يخضع لها المستثمر حيث تخضع أموال الاستثمار لبعض المزايا الضريبية.

وما هو جدير بالإشارة أن المستثمر يحدد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من وراء الاستثمارات في ضوء اعتبارات عديدة منها ما يلي^(١):

- * درجة السيولة المناسبة للمستثمر والتي يرغب في توافرها في استثماراته.
- * درجة تحمله لعنصر المخاطرة التي قد يتعرض لها.
- * درجة قابلية الاستثمارات للبيع وفقاً لرغبة المستثمر. درجة جودة المعلومات والخدمات الاستشارية المتاحة للمستثمر والتي قد تساعد في بدرجات فعالة في إدارة وتوجيه استثماراته.
- * مدى تنوع مصادر دخل المستثمر والموقف الضريبي له ودرجة تعرضه لشرائح ضريبية مرتفعة.

٢- الاستثمارات الخارجية:

الاستثمارات الخارجية هي إحدى الوسائل الهامة في تنمية الموارد الوطنية للدولة المصدرة لرأس المال من بعيد، وتطورت هذه الاستثمارات بشتى صورها وأشكالها في القرن

(١) شريف رفاعي عبد الحميد، دور الأعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠٠٠ ص.

العشرين والقرن الحالي حيث بدأت الدول الصناعية عن طريق مؤسساتها العامة والخاصة البحث عن أسواق في الخارج تستثمر فيها رؤوس أموالها وهي تأخذ شكل تجاري تمثل في الاستيراد والتصدير أو تأسيس فروع لمؤسسات الصناعية الوطنية أو اقتناه الأسهem والسنادات أو تأسيس شركات متعددة الجنسيات، أي أن الاستثمار الأجنبي استخدام للمدخرات المحلية في تكوين رأس مال حقيقي جديد في دولة أجنبية.^(١)

يعرف البعض الاستثمارات الأجنبية بأنها هي الاستثمارات الوافدة من الخارج للإسهام في تعجيل في مشروعات التنمية وتحمل معها الخبرة الفنية والمعدات الرأسمالية ويمكن لاصحاحها إعادة تصديرها وإعادة تصدير الأرباح الناشئة عن عمليات الاستثمار بالدول النامية إلى بلادهم، وهناك من يرى أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن امتلاك أحد الأفراد أو الشركات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى^(٢).

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمار، هما الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر.

(١) الاستثمارات غير المباشرة:

يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر امتلاك الأفراد أو الشركات الأجنبية لبعض الأوراق المالية من أسهم وسنادات مؤسسات وطنية في دولة أخرى، وذلك دون أن يقوم هؤلاء الأفراد أو الشركات بممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري، ولكن لهم الحق في الحصول على عائد نظير المشاركة المتمثلة في الأسهem والسنادات^(٣).

أو تأتي في صور اكتتاب في الصكوك الصادرة عن أحدى الدول النامية، أو في المشروعات التي تقام بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السنادات التي تحصل على فائدة ثابتة أو

(١) Blomstein M and Kokko a (1996) The impact of foreign investment on host countries: A review of the empirical evidence. Policy Research Working Paper, The world Bank Washington paper, The world Bank, Washington DC, pp 1-24.

(٢) د/ علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩.

(٣) الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قطاع السياسات الاقتصادية والعلوم، ٢٠٠٠، ص ١١.

طريق الأسهم التي تصدرها أو المشروعات المقامة بها على ألا ينحو للأجانب حاملي الأسهم حق الإدارة أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستئمارها^(١).

يشمل كذلك الاستئمار الأجنبي غير المباشر تلك الاستشارات التي تتدفق داخل الدولة في صورة قروض مقدمة من أفراد أو مؤسسات أجنبية خاصة أو عامة^(٢).

الاستئمار المالي:

يتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسنديات وأذون الخزانة والتي تدر عائدًا يتناسب مع حجم المخاطرة المفترضة خلال الاستئمار وهي ليست جزءاً من الاستشارات بالمفهوم الاقتصادي لأن الأسهم والسنديات لا تساعد على زيادة الإنتاجية الاقتصادية ولا تشكل إضافة حقيقية إلى الأصول الثابتة، بل مجرد تحويل للملكية بين الأفراد وبالتالي لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي ويترب على الاستئمار المالي استئمار عيني فقط في حالة إصدار أوراق مالية جديدة بغرض تمويل إقامة أصول رأسمالية جديدة^(٣).

تعتبر القروض الخارجية استئماراً غير مباشر:

القروض الخارجية هي التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة إلى الهيئات أو المؤسسات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر بناء على اتفاقيات قروض تحدد شروطها وأوضاعها و الزمن الوفاء بها سواء كانت بفائدة أو بدونها.

إن للقروض الخارجية آثاراً إيجابية على الاستئمار إذا أحسن استخدامها في مشاريع استثمارية مجدهية وداعمة للنمو الاقتصادي، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

١ - تمويل الفجوة بين الاستثمار والإدخار في كثير من الدول النامية بما لها من آثار إيجابية من

(١) د/ محمود محى الدين، النمو الاقتصادي للتنمية المالية، أشكاله تحديد العلاقة السببية، القاهرة، ٢٠٠١، رضوان، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(٢) عبد القادر محمد عبد القادر طيبة، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(٣) عصام عبد الغني، أحد عبد المنعم شفيق، فعاليات تشغيل واستئمار الأموال في مؤسسات المال والأعمال، طبعة الدار الهندسية القاهرة ٢٠٠٨.

- خلال عمل مضاعف الاستئثار على كل من الناتج والتوظيف وبالتالي على الاستثمار.
- ٢ - تمويل مشروعات إنتاجية من أجل التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الاستثمار.
 - ٣ - تمويل الاحتياجات الخارجية للتنمية الاقتصادية من السلع الوسيطة والاستثمارية الالزامية لزيادة نمو الناتج، وذلك في الحالات التي لا تكفي فيها حصيلة الصادرات لتمويل الواردات.
 - ٤ - تمكن القروض الخارجية الدول النامية من استيراد التكنولوجيا الحديثة سواء في شكل خبرات فنية أم في شكل سلع.
- كما أن لها آثاراً سلبية تمثل في:
- ١ - تقليل الحافز على القيام باستثمارات جديدة، وذلك لإحساس المستثمرين بأن نسبة كبيرة من عوائد مشروعاتهم ستوجه إلى تسديد الديون الحالية للدولة.
 - ٢ - تؤدي إلى صعوبات في الحصول على قروض جديدة أو تسهيلات من جانب الموردين.
 - ٣ - تعكس الديون عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، مما يمثل حافزاً هريراً رؤوس الأموال^(١).

عوامل جذب الاستثمار غير المباشرة في سوق الأوراق المالية المصرية:

أهم العوامل التي تدفع المستثمر نحو الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية تمثل في:

١ - نظام جيد للتسوية والحفظ المركزي.

٢ - حماية حقوق المستثمرين والاستقرار السياسي.

(١) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر) رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٠٦ - ٢٠٥.

- ٣- سهولة إجراءات التعامل في البورصة.
- ٤- تنظيم سوق الإصدار وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات.
- ٥- استكمال البنية الأساسية للبورصة، بتأسيس نظام فعال للتداول الآلي للأوراق المالية^(١).

(٢) الاستثمارات المباشرة:

الاستثمارات المباشرة هي تلك الاستثمارات التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناء على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وتأخذ هذه الشركات شكل الشركات المساهمة. وتوجه تلك الاستثمارات إلى مشروعات يمتلكها المستثمر الأجنبي ويديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك مع رأس المال الوطني بنسبة تبرر له حق الإدارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو مؤسسة خاصة، وإن كان غالباً في الوقت الحاضر فروعًا لشركات أجنبية كبرى تعرف باسم الشركات عابرة القارات، أو الشركات متعددة الجنسية، أو الشركات دولية النشاط وأصبحت هذه الشركات تسيطر على الجانب الأكبر من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم.^(٢)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات الضرورية للتنمية، حيث يعمل على سد فجوة الموارد المحلية في الدول التي تعاني من نقص في رأس المال، وهو أفضل من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خاصة في ظل الشروط المجنحة للقروض الخارجية، وتقلص المساعدات الخارجية للدول النامية المضيفة، كما يعمل على سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الاستثمارية؛ لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي مما

-
- (١) Hess P and Ross C (1997) Economic development: Theories, evidence and policies. The Dryden Press, Harcourt Bruce College Publishers, USA, P490.
 - (٢) علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١١١.

يؤدي بدوره إلى زيادة حصيلة الضرائب المدفوعة للدولة مقابل الزيادة في أرباح ودخول المشروعات^(١).

هذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن المشروعات التي يقيمها أو يمتلكها أو يديرها المستثمر الأجنبي من خلال المعرفة الفنية والإدارية وبها يملكون من رأس المال النقدي^(٢).

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على تحويلها في رأس المال من مستثمر سواء كان فرداً أو شركة في دولة مستثمر إلى مشروع أجنبي في دولة مضيفة، أي أنه انتقال رأس المال من موطنه الأصلي للاستثمار في البلاد الأخرى.^(٣)

فسر البعض انتقال رأس المال لارتفاع معدلات الفائدة أو معدل الربح الذي يمكن أن يتحقق في الدولة المضيفة. ويتجاهل هاذ التفسير العوامل الأخرى التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار أمواله في الخارج من بينها الظروف الدولية والمحالية التي تشجع على ذلك والإمكانيات التي تتمتع بها الدولة التي يراد الاستثمار فيها، سواء من ناحية الموقع أو انخفاض التكاليف أو اتساع السوق المحلي وغيرها^(٤).

يفضل البعض تفسير انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في الخارج على أساس استفادة المشروعات والمنشآت الأجنبية من وجودها داخل الدولة التي تعمل فيها، فتحصل على المواد الخام بسعر أقل مما لو قامت باستيراده من هذه الدولة، كما تتمكن من تصریف منتجاتها فيها دون تعرضها لقيود جمركية أو غير جمركية، فضلاً لما يتبع لها هذا الأسلوب من تحقيق التكامل الرأسي في عمليات الإنتاج، والذي يتحقق بربط عوامل

(١) جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ٢٠٠٠، ص ٣٠.

(٢) محمود عبد العزيز عجمية، إيان عطية ناصف، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

(٣) نزيه عبد المقصود محمد مبروك دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على التجارة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٠٧.

(٤) د/ السيد عبد المولى: فائض الأموال العربية وإمكانية الاستثمار في المنطقة العربية، مجلة القانون الذهب والمعادن النقدية- الاقتصاد، عدد مارس - يوليوي ١٩٧٥، ص ٥.

الإنتاج بالدولة التي ترد منها المواد الخام بدلاً من الاعتمادات على عقود التوريد طويلة الأجل، والمخاطر التي تنجم عنها.^(١)

ويتخد الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:

أ- الاستثمار المشترك:

وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي-الخاص والحكومي أو الاثنين معاً- المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلافه، فضلاً عن تخفيف الأعباء المادية التي يتحملها الاقتصاد المضيif نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.^(٢)

ب- الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات:

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعًا متعددًا تتدنى إلى عدة دول مختلفة وتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.^(٣)

قد يؤدي وجود إحدى المشروعات الأجنبية في البلد المضيif إلى نوع من التدخل في التواهي السياسية لهذه الدولة خاصة إذا تحكمت هذه الشركات الأجنبية في إحدى أو

(١) د/ رمضان صديق، الغرائز القانونية والحوافز الضريبية، المؤتمر القومي الثاني، جمعية الضرائب المصرية، بالاشتراك مع بنك التأمين، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٧.

(٢) د/ سلوى محمد مرسي، أولويات الاستثمار الصناعي في مصر، معهد التخطيط القومي، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٥٣.

(٣) Kenworthy JI (1977) foreign direct investment in Egypt: Problems and prospects. Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA). 27th international Conference for Statistics, computer Sciences for Scientific and Social Applications, Cairo, May 10, p 30.

بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة وعند تعارض مصالح الشركات الأجنبية مع
المصالح القومية والاجتماعية للدولة المضيفة.

إذا تزايدت مبيعات الشركات الأجنبية عن مبيعات الشركات المحلية من لا يمكن
أن تحكم في أسعار السلع وكذلك من الممكن أن تعيد تصديرها متوجهة إلى الخارج
ويؤدي ذلك إلى نقص في السلعة في السوق المحلي مما قد يؤدي على تباطؤ في العمليات
التمويلية في الدولة المضيفة. وبالطبع فإن الشركات العابرة للقارات يهمها أساساً مصلحة
رأس ماها العام وليس في البلد المضيف فقط.⁽¹⁾

مع أهمية الاستثمار المباشر إلا أن له بعض السلبيات ومنها:

- * يترتب على ملكية الأجانب لهذه المشروعات حقوق أخرى متعددة مثل تحويلات
الأرباح والعوائد إلى الخارج والتحكم في خطط الإنتاج والتسويق الخاصة بهذه
المشروعات، ويلاحظ أنه في ظل استثمار أجنبي مباشر يكون للمستثمر الأجنبي الحق
في إدارة المشروع، وفي اتخاذ القرارات اللازمة والرقابة.
- * غالباً ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد
متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحليين أو
أنها ذات جودة أقل مقارنة بمشيلاتها من الخارج. ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة
الواردات، وينعكس ذلك سبباً على الميزان التجاري، خاصة إذا كانت الزيادة في
الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات⁽²⁾.
- * قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقض الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي
Crowd in في الدول المضيفة بدلاً من أن يشجع على Crowd out مزيد من الاستثمارات

(1) عمود حافظ غانم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور الشركات متعددة الجنسيات ومشكلة صيانة
الاستقلال الاقتصادي، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين العرب، المؤتمرون الأول، الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٦، ٢٠-٢٧ مارس، ص ٨٩.

(2) Young L and Miyagiwa K (1986) International Investment and Immiserizing growth.
Journal of International Economics, Elsevier Publishers BV, North-Holland, P171.

المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول.^(١)

* يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة المضيفة وبصفة خاصة في ظل قيام الدولة المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات^(٢).

* تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالات الأجنبية وعمالاتها الوطنية في يتعلق بالأجور إذ تمنح العاملون الأجانب أجوراً عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالات الدول المضيفة.^(٣)

* يركز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحياناً) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة. تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم)، إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة مقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماويات والمنسوجات والصلب والأسمدة والسيراميك.^(٤)

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

* تسمح حركات الاستثمار الأجنبي المباشر الابتعاد عن القروض المصرفية وبالتالي الحد من الديون مما سيؤدي على زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي. وكذلك يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة بما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، خاصة في ظل تقليل اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية، وتقليل حجم المساعدات الخارجية إليها.^(٥)

(1) Hess P and Ross C (1997) Op cit, P 496.

(2) خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٣٧ / ٤٣٨، السنة الخامسة والثانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٩٧، يوليو / أكتوبر، ص ١٥٠.

(3) جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٢، ص ٢٩ - ٣٠.

(4) Hoekman B and Saggi K (1999) Mutilateral disciplines for investment-related Policies. WB, pp16.

(5) Firebaugh G (1992) Growth effect of foreign and domestic investment. American

- * تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- * إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي تؤدي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص للحد من ظاهرة هروب رفوس الأموال إلى الخارج. يساعد الاستثمار الأجنبي المباشرة الدول المضيفة على التعجيل ببرنامج الاستخلاص، وبالتالي المساهمة في إتمام برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي يقوم بتنفيذها الدول النامية.⁽¹⁾
- * يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة جودة المنتجات الشركات المحلية في الدول المضيفة، وذلك يفعل المنافسة بينها وبين شركات الاستثمار الأجنبي المباشرة والتي تحدث الشركات المحلية على البحث عن كل ما هو جديد من تكنولوجيا مستخدمة في عمليات الإنتاج. وبذلك تساعد الاستشارات الأجنبية المباشرة على انتقال التكنولوجيا من خلال:
 - إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة.
 - كشف مصدر جديد للمادة الأولية الضرورية لإنتاج سلعة معينة.
 - إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل.
- * الحاجة إلى توفير فرص عمل للحد من البطالة.
- * فتح أسواق تصديرية جديدة أمام الصناعات المصرية لتحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى.

journal of Sociology, volume 98, number 1, The University of Chicago, july, pp 106.

(1) Haddad M and Harrison A (1993) Are there positive spillover from direct foreign investment? Evidence from panel data for Morocco. Journal of Development Economics. Vol 42, Elsevier Publishers BV. North- Holland, P51.

* تقرير الفجوة بين الادخار والاستثمار.^(١)

عوامل جذب الاستثمار المباشر في مصر^(٢):

تشتم مصر بمجموعة من عوامل جذب الاستثمار المباشر من أهمها:

- ١- استداعة السوق المحلي في مصر.
- ٢- عدم جواز التأمين أو المصادر.
- ٣- الاستقرار السياسي.
- ٤- القرب من الأسواق واتساع حجمها.
- ٥- انخفاض تكلفة العمل، الاستقرار الاقتصادي.
- ٦- بنية أساسية جيدة.
- ٧- حرية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج.
- ٨- حرية التعامل في النقد الأجنبي.
- ٩- إعفاءات ضريبية محفزة.
- ١٠- ارتفاع العائد على الاستثمار في مصر.
- ١١- توافر مناخ استثماري مناسب.
- ١٢- ارتفاع معدل النمو.
- ١٣- توقيع اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول.

(١) د/ أميرة حسب الله محمد، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مؤتمر: أولويات الاستثمار الصناعي في مصر ١٩ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٥٣.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الاستثمار في مصر، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ١٧، تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥.

- ١٤ - المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية.
 - ١٥ - تحرير التجارة الخارجية وانخفاض معدل التضخم.
 - ١٦ - إعفاءات جمركية.
 - ١٧ - توافر الموارد الطبيعية.
 - ١٨ - تحرير سعر الفائدة.
 - ١٩ - توحيد الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية.
 - ٢٠ - زيادة الاتجاه نحو الخصخصة.
 - ٢١ - استقرار سعر الصرف.
 - ٢٢ - حق تملك الأرض.
 - ٢٣ - توافر خرائط استثمارية مدققة.^(١)
- محددات الاستثمار والمؤشرات والتحديات التي تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر.**

موقع الدولة الجغرافي ومواردها الطبيعية من أهم العوامل التي تشجع على الاستثمار في هذه الدولة سواء أكان استثماراً محلياً أو استثماراً أجنبياً. كما أن البنية الأساسية للدولة وحجم السوق المرتبطة بها في محيطها الجغرافي وتكلفة العمالة ودرجة توافر العمالة الماهرة يُشجعان على الاستثمار وما لا شك فيه أن المستوى التكنولوجي السائد ومستوى التعليم والمهارات الفردية من أهم العوامل التي تحدد الاستثمار في هذه الدولة^(٢).

(١) السياسات المقترحة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٤، ص. ٩. www.investment.gov.eg بوابة الاستثمار المصرية.

(٢) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر) رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ص ٢٠٥ - ٢٧٨. يمكن الرجوع إلى أ.د/ إبراهيم المصري «محددات الاستثمار في المشروع العام الصناعي ١٩٩٣، ١٩٩٤»

١- المحددات الاقتصادية في إطار المتغيرات الاقتصادية المختلفة:

- * زيادة الدخل.
- * القوة التنافسية للاقتصاد القومي.
- * الادخار.
- * سعر الفائدة.
- * التضخم.
- * سعر الصرف.
- * الفراغ.
- * الدين الخارجي.

٢- المحددات الخاصة بالنظام السياسي والبيئي والمؤسسي (المحددات السياسية والقانونية) والمحددات الاجتماعية والثقافية.

- * درجة الاستقرار الأمني والسياسي.
- * المحددات العصبية أو التفرقة العنصرية.
- * معدل الجريمة في المجتمع.
- * معدل البطالة.
- * التعارض بين الثقافات في المجتمع.^(١)

المحددات الاقتصادية في إطار المتغيرات الاقتصادية المختلفة:

١- زيادة الدخل أو الناتج:

زيادة الدخل أو الناتج يشجع على زيادة الاستهلاك مما يشجع على زيادة الاستثمار،

(١) تقرير مناخ الاستثمار العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - ٢٠٠٠.

وزيادة الدخل يشجع كذلك على زيادة الاستيراد من الخارج مما يشجع على الاستثمار الخارجي كذلك مما يؤدي إلى زيادة الناتج وزيادة الأدخار، وتحقيق المزيد من الاستثمارات مرة أخرى، وبالتالي يتبيّن وجود علاقة طردية بين الاستثمار ومعدل نمو الناتج، وتأخذ هذه العلاقة اتجاهين.^(١)

أ - زيادة الاستثمار في تنمية الموارد أو في البحوث والتطوير والتعليم والتدريب، تزيد معدل نمو الناتج الإجمالي من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية.

ب - زيادة معدل نمو الناتج تعد مؤشرًا تفاؤلًا لرجال الأعمال على مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ وإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

٢ - القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

هناك أيضًا المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي الذي يعني أنه كلما زادت تلك القوى كلما كان الاقتصاد القومي جاذبًا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل ذلك على زيادة القوى التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح، وأيضًا هناك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فإذا اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التناصي للاقتصاد القومي في مجال الاستثمار الأجنبي.^(٢)

هناك المحدد الخاص ب مدى القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الذي يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبًا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي وعدد التغيير فيها وعدد شهور تغطية الواردات فكلما زادت كلما دل

(١) ونيس فرج عبد العال وصالح وهيب عبد الغنى، الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في مصر المجلة العلمية لاقتصاد التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى أبريل ٢٠٠٢، ص ١١.

(٢) ليل أحد الخواجة، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري من ١٩٧٤ - ١٩٩٢، مجلة مصر المعاصرة، السنة السادسة والثانون العدد (٤٣٩ - ٤٤٠) الجمعية المصرية يوليو - أكتوبر ١٩٩٥.

ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي وزادت جاذبيته للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.^(١)

معدل النمو الاقتصادي الذي كلما زاد دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح وكذلك معدل التضخم كلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح^(٢).

٣- الادخار:

تؤدي زيادة الادخار إلى زيادة الاستثمار، وقد اهتم الاقتصاديون بالادخار كمصدر أساسي لتمويل الاستثمار، كما تؤكد الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية على ضرورة تدبير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار، وذلك تأكيداً على حقيقة أن الاستثمار يجب أن يمول ذاتياً، وهذه ضرورة تفرضها اعتبارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل؛ لأن زيادة الناتج لأي دولة بمعدلات مرتفعة تتطلب الاعتماد على تنمية المدخرات المحلية في تكوين رأس المال الإجمالي.^(٣)

٤- سعر الفائدة:

يرتبط الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسيّة فارتفاع الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال والعكس عند الاقتصاديين التقليديين ولكن عند الاقتصاديين النيوكلاسيكيين نفس الاستنتاج مما يعني أن كل الاقتصاديين قد وافقوا على أن الاستثمار يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسيّة على الرغم من اختلاف مفهوم سعر الفائدة عند كل منها.

حيث يرى الكلاسيك أن سعر الفائدة هو مقابل استخدام رأس المال، أما كيتز

(1) Hoekman B and Saggi K (1999) Multilateral disciplines for investmentrelated policies. WB, pp16.

(2) IMF (1999). Foreign direct investment in developing countries. Finance and development, volume (120) IMF (1999). Foreign direct investment in developing countries. Finance and development, volume 1march pp 1-30.

(3) د/ عمود أشرف حلمي، تدبير دالة الادخار العائلي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩، ص ٣٥٩.

فيiri أنه مقابل التخلّي عن السيولة، والنوكلاسيك أدخلوا سعر الفائدة الحقيقي بدلاً من الاسمي عند دراسة العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار^(١).

اختلفت نتائج دراسة Meckinnon-Shaw^(٢) عمّا اتفقت عليه التيارات الفكرية بالأدب الاقتصادي من وجود علاقة عكسيّة بين سعر الفائدة والاستثمار، فيiri كل من Shaw-Meckinnon أن ارتفاع أسعار الفائدة يلعب دوراً حيوياً في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال خروج المشروعات الخاسرة وغير قادرة على المنافسة، واستمرار الاستثمارات ذات الكفاءة المرتفعة ومن ثم ارتفاع النمو الاقتصادي.^(٣)

٥- سعر الفائدة:

يمارس سعر الصرف تأثيره على الاستثمار من زاوية التخفيض الرسمي للقيمة الخارجية للعملة المحلية، حيث تهدف هذه السياسة إلى تخفيض الإنفاق من ناحية وإعادة تخصيص موارد المجتمع من ناحية أخرى^(٤).

ويعني تخفيض قيمة العملة أن تقرر السلطات النقدية في الدول تخفيض قيمة ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية الأجنبية بحيث تصبح مساوية لقيمة أقل من العملات الأجنبية وتوثر تخفيض قيمة العملة على كل من العرض والطلب المحليين على

(١) محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل اتباع برامج التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

(٢) Shaw, E. M, 1973, Financial Deepening in Economic Development (Oxford: Oxford University press).

McKinnon, R. I, 1973, Money and Capital in Economic Development (Washington: The Brookings Institution).

(٣) إبراهيم المصري «ال kedade العامة والقطاعية والاتجاهات المستقبلية»، ١٩٨٨

(٤) ليل أحمد أخراجها، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، ١٩٧٤ - ١٩٩٢، مجلة مصر المعاصرة السنة السادسة والثانون، العددان ٤٣٩ - ٤٤٠ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، بوليو / أكتوبر ١٩٩٥، ص ١٣١

السلع والخدمات، ومن ثم على الاستثمار^(١).

٦- التضخم:

يعتبر التضخم مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي، فارتفاع معدل التضخم يخلق حالة من حالات عدم التأكيد والاطمئنان حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية، ويزدي إلى نتائج سلبية على عملية جذب الاستثمارات، كما يزيد من الأجور ومن تكاليف العمليات الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية، وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج وتصبح الدولة أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى مزيد من التقلبات في أسعار العملة الوطنية كما تؤدي التغيرات الحادة وغير المتوقعة في معدل التضخم إلى احتلال المعلومات عن هيكل الأسعار النسبية زيادة مخاطر الاستثمار طوي الأجل^(٢).

هناك من يرى أن ارتفاع معدل التضخم ينخفض من سعر الفائدة الاسمي، أي أن سعر الفائدة الحقيقي يكون سالباً ولا يشجع على الادخار، وبالتالي ينخفض مستوى الاستثمار لعدم توافر المدخرات اللازمة لتمويله^(٣).

٧- الضرائب:

تستخدم الضرائب لمواجهة التغيرات الاقتصادية الدورية، ومنها التغيرات التي تحدث في الاستثمار في الدولة النامية للحد من الاستهلاك، وتقليل من حدة التضخم، وتكوين المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار، وتشجيع الاستثمار الخاص بتقديم حوافز الضريبية له، وحماية الصناعات الوطنية من منافسة الصناعات الأجنبية.^(٤)

(١) منى محمود علي الأشقر، سياسة تحفيض قيمة العملة وأثرها على الميزان التجاري في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، فرع بنات جامع الأزهر ٢٠٠٧، ص ٢٦.

(٢) Aysan, Ahmed, et al, uncertainty, Economic reforms and private Investment in the middle east and north Africa , MPRA paper, No 5482, 2007, p3.

(٣) Shiimi, Ipumbu W. & Kadrikwa, Gerson Saving and investment in Namibia , Bank of Namibia, Bon Occasional paper, no. 2. 1999. p9.

(٤) د/ مصطفى كامل السعيد، أحد رشاد موسى، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

تؤثر الضرائب المباشرة التصاعدية على الأرباح على العائد الاستثماري بصورة مباشرة، فتحد المشروعات من استثماراتها في حالة زيادة أسعار الضرائب المباشرة، فضلاً عن احتمال خروج المشروعات الحالية من الصناعة في الأجل الطويل، ذلك لأن الاستثمار الخاص في الدول المتقدمة يعتمد إلى حد كبير على عنصر الثقة والتفاؤل بالنسبة للمستقبل، ومن ثم يتربّع على زيادة أعباء الضريبة حدوث تأثير سلبي في دوائر الأعمال، وبالإضافة لما سبق نجد أن الضرائب تؤثر على الاستثمار الإجمالي من خلال ما يلي:

١ - أثر الضرائب على الاستثمار العام:

تعد الضريبة إحدى مصادر تكوين الادخار العام اللازم لتمويل الاستثمارات العامة، إذاً ما تم توجيهه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق الاستثماري لا إلى الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم يتم النظر إلى أثر الضرائب على الاستثمار العام من خلال معرفة كيفية تصرف الحكومة في حصيلة الضرائب، الأمر الذي يصعب معه الوصول إلى حكم خاص بأثر الضرائب على الاستثمار العام.^(١)

٢ - أثر الضرائب على الاستثمار الخاص:

تؤثر الضرائب على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، حيث تفرض ضرائب الدخل على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم نتيجة لزيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراهم وبالتالي يقل حجم الاستثمار.^(٢)

(١) شريف رفاعي عبد الحميد، دجور الاعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر، خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧، رسالة ماجister، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٢، ص ٥٢.

(٢) محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٧، رسالة ماجister، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس ٢٠٠٢، ص ١٥٢.

٨- الدين الخارجي:

يعرف الدين الخارجي بأنه المبالغ التي تحصل عليها الدولة المدينة من دولة أخرى أو هيئة دولية أو خاصة، تتعهد بسدادها على أقساط في آجال محددة، وتؤدي عنها فوائد متفق عليها عند إصدار هذا القرض.

تقليل الموارد المتاحة محلياً لتمويل استثمارات جديدة نظراً لارتفاع أعباء خدمة الدين المقترن بارتفاع حجم المديونية الخارجية.

يعتمد حجم المدفوعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالمياً، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، ومعدلات التبادل التجاري، فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوباً بحالة من عدم التأكيد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات، تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب، أو رسوم جمركية، أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي، وما إلى ذلك من إجراءات، مما يجعل لسداد القروض تأثيراً سلبياً على الاستثمار الخاص^(١).

المحددات الخاصة بالنظام السياسي والبيئي والمؤسسي (المحددات السياسية والقانونية) والمحددات الاجتماعية والثقافية.

أولاً : مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالاستقرار الأمني والاقتصادي:

- ١ - درجة الاستقرار الأمني السياسي.
- ٢ - درجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

نرى كلما كان النظام الاقتصادي يعمل بأكياس السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود احتيالات ومخاطر الحروب كلما كان ذلك

(١) حازم بدر الخطيب، الاستثمار الخاص محدداته وأثره على نمو الاقتصادي في الأردن، دراسة سياسية، مجلة مصر المعاصرة، السنة السابعة والتسعون العدد ٤٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦، ص ٧٣.

جاذبًا للاستثمار والعكس صحيح، وكلها انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبًا له والعكس صحيح أما عن النظام المؤسسي الذي يتكون من النظم الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية والتجهيز إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

أما عن المنظمين فكلما توافر عدد كافٍ منهم ذات كفاءة عالية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وفيها يتعلق بنظام المعلومات الاستثمارية فكلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة، وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

ثانية: مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى:

وتتركز أهميتها في تكلفة عنصر العمل ومدى توافقه ومستواه التعليمي ومهاراته وإننتاجيته. العوالة في المشروع يجب أن تكون مدربة تكنولوجياً ويكونوا قادرين على تقليد منتجات المنافسين كما يجب أن يكون لديهم مقدرة ودافع للابداع، وتدريب هذه العوالة استثمار جيد لأن قيمة وإنتجية العوالة ستزداد.

وأيضاً البنية الأساسية ومدى كفاءتها وتكليف النقل والوقت الذي يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها والكهرباء والطاقة من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها والأرض وتكلفتها ومدى توافرها.

ثالثاً: الطاقة، أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي:

والتي تعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد جز في الدول محل الاعتبار، وتتوقف الطاقة أو القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على ثلاثة عوامل أساسية، أولاهما المجالات الاستثمار المتاحة داخل الاقتصاد محل الاعتبار أي فرص الاستثمار، وثانيها القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذه الاقتصاد، وثالثها نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.^(١)

التحديات والمعوقات التي ما زالت قائمة في مناخ الاستثمار في مصر:

تتمتع مصر بموقعها الجغرافي الفريد جعل منها مركزاً لتعزيز الروابط التجارية بين أوروبا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أن مواردها الطبيعية تنوع بين البترول والغاز والمعادن المختلفة والصحراء والجبال التي تسهم مشتقاتها في صناعات كثيرة مثل الصناعات الكيميائية وصناعات الأسمنت ومواد البناء.

عدد السكان في مصر يسمح لها بأن تنشأ صناعات تعتمد على أساس كثافة العمل.

إن عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة فالموارد البشرية جزء هام في زيادة الدخل.^(٢)

مع ذلك هناك بعد التحديات التي لا زالت تواجه مناخ الاستثمار في مصر ومن أهلهها:

- * انخفاض جودة البنية الأساسية مقارنة بالمستويات العالمية، حيث لا زالت مصر تعاني من ضعف في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات الحديثة مما يؤثر في سهولة وسرعة الاتصالات والتجارة الخارجية والتصدير.

- * صعوبة تحصيص الأراضي للمشروعات وتصميم المشروعات الكبرى، اتساع الرقعة الصحراوية في مصر مع عدم وجود الطرق الرئيسية لربطها بالموانئ على البحرين

(١) د/ عمود محبي الدين متدى الاقتصاد العربي لبنان ٣ مايو ٢٠٠٨ جلسة متدى الاستثمار العربي التطوير في مؤشرات أداء الاقتصاد القومي.

(٢) ثناء عبد العزيز محمود، اقتصاديات العائد والتكلفة في صناعة الأسمنت في مصر، رسالة ماجستير اقتصاد أكاديمية السادس، ٢٠٠١، صفحات مختلفة.

(المتوسط والأخر) أدى إلى محاولة أن تكون المشروعات الاستثمارية منحصرة في الأراضي في الدلتا والشريط الأخضر في الصعيد.

- * ارتفاع تكلفة الاستثمار في مصر لعدم سهولة الحصول على التمويل من البنوك لعدد جهات المراقبة البنكية في مصر وتعدد شروط الائتمان وضماناته وشروط إجراءات الحصول عليه وكذلك تضمنه على مدفوعات غير رسمية.
- * مركزية المراقبة.
- * افتقار المناطق الصناعية القائمة للتكميل بين مشروعاتها المختلفة وجود المناطق الخدمة التي يحتاجها والعمال بها.
- * ندرة العمال الماهرة.

مع معرفة هذه التحديات ومحاولات الدولة التغلب عليها إلا أنه لازالت هناك بعض المعوقات القائمة في مناخ الاستثمار في مصر مما يعيق المشروعات الاستثمارية سواء أكانت برأس مال محلي أو أجنبي^(١):

- * الطبيعة التقديمة لقوانين العمل.
- * ضعف تنافسية الموارد البشرية للفكر السائد عند العمال أن الإنتاج لا يرتبط بالأجر أو التدرج الوظيفي.
- * عدم الثقة في السياسات والقرارات الاقتصادية مما يؤدي إلى مشكلة في التقاضي حل المنازعات.
- * البير وقراطية وطول إجراءات تأسيس المشروعات.
- * ضعف البيانات والإحصاءات عن السوق المحلية وكذلك عدم شفافيتها.
- * ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات مع ارتفاع تكلفة توصيل المرافق إليها وضعف كفاءتها.
- * ارتفاع معدلات التضخم.

(١) أ.د/ علي لطفي، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في خصوصيات الاقتصاد العالمية، المجلد الأول ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٢٨.

- * عدم ربط الحوافز الضريبية والجماركية التي يحصل عليها المستمر بمدعي مساهمة هذه الاستثمارات في زيادة الناتج القومي أو زيادة الصادرات المصرية أو نقل التكنولوجيا الحديثة أو خلق فرص علم.
- * عدم وجود مؤسسة مستقلة تقوم بعملية الترويج للاستثمار رأس المال الأجنبي والمحلى داخل مصر والفوائد التي تعود المستمر المحلي إذا استمر رأس ماله في داخل الوطن حتى تجذب رؤوس الأموال المهاجرة.
- * ضعف القاعدة التكنولوجية المحلية الذاتية في مصر بالشكل الذي يؤثر على استيعاب العاملين المحليين في المشروعات التكنولوجية المتقدمة من ناحية وعلى سير العمل بها مما قد يؤدي إلى استيراد عماله لهذه المشروعات.
- * تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- * صعوبة الحصول على التمويل أو الائتمان.
- * عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة حرب العراق وظهور الإرهاب وما أثر سلبياً على السياحة وبالتالي الاستثمار في هذا المجال الذي يؤثر سلباً على الدخل المحلي والإجمالي.
- * ضعف البنية الأساسية والإنتاجارتفاع تكاليف النقل الداخلى وانخفاض كفاءة وسائل نقل البضائع داخلياً وخارجياً مما يؤثر على حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- * عدم التنسيق بين الوزارات المختلفة المعنية بشئون الاستثمار والمالية والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات، كما أن وزارات الصحة والتعليم مهمان في عملية الاستثمار.^(١)

الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الاستثمار المحلي الإجمالي: هو قيمة الإضافات التي تضاف إلى الأصول وتمثل في العدد والألات والمباني والأثاث ووسائل المواصلات وطرق المواصلات وال موجودات المختلفة (stocks) وكذلك الإصلاحات الجوهرية التي تزيد من عمر الآلات أو تزيد من إنتاجيتها وبذلك فإن الاستثمار الإجمالي يتضمن استبدال الأصول التي تقادمت نولاً يطرح منه قيمة

(١) أ.د/ علي لطفي، المرجع السابق، ص ٣٣.

الاستهلاكيات والتقادم مقوماً بالأسعار الجارية^(١). ارتفعت جملة الاستثمارات خلال فترة الدراسة من ١٤٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ١٩٩٥/١٩٩٦، إلى ١٩٩,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن الزيادة كانت مستمرة من سنة إلى أخرى، ولم تشهد أي انتكاسة كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

هذا الإجمالي العام للاستثمارات هو مجموع ما تم إنفاقه واستخدامه على الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء كانت قطاعات سلعية أو قطاعات خدمة.

تتراوح نسبة جملة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ١٦,٣٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠٣ (أقل نسبة في سنوات الدراسة إلى ٢٢,٣٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨).

ومن الملاحظ أن النسبة كانت في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ١٩,٢٪.

(١) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي وجملة الاستثمارات خلال الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

مليار جنيه بأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥/١٩٩٦

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	جملة الاستثمارات (١)	الاستثمار المحلي العام	الاستثمار المحلي الخاص	الاستثمار الأجنبي المباشر (٢)
١٩٩٦ / ١٩٩٥	٢٢٩,٤٠٠	٤٤,١	٢٣,٤	١٨,٦	٢,١
١٩٩٧ / ١٩٩٦	٢٤٢,١٨٥	٥٢,٠	٢٥,٤	٢٤,٢	٢,٤
١٩٩٨ / ١٩٩٧	٢٥٦,١٥٠	٥٤,٦	٢٠,٥	٣٠,٧	٣,٣
١٩٩٩ / ١٩٩٨	٢٦٤,٣٦٤	٥٥,٠	٢٠,٦	٣٢,٣	٢,١
٢٠٠٠ / ١٩٩٩	٢٨٤,١٢٧	٥٣,٧	٢٠,٥	٢٨,٧	٤,٥
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٢٩٢,٥٧٧	٥١,٨	١٩,٣	٣٠,٧	١,٨
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٣٠١,٦٧٢	٥٣,٧	٢٨,٤	٢٣,٨	١,٥
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٣٢٢,١٤٥	٥٢,٥	٢٧,٤	٢١,٩	٣,٢
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٣٣٤,٣٢١	٥٥,٢	٢٩,٤	٢٤,١	١,٧
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٣٤١,٠٣٩	٦١,٠	٣٠,٠	١٦,٧	١٤,٣
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٣٧٥,٢٧٣	٧٠,٢	٣٠,٠	١٨,٨	٢١,٤
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٤٠٨,١١٠	٨٤,٩	٣١,٨	٢١,٣	٣١,٨
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٤٤٩,٨٢٤	١٠٠,٣	٣٢,٨	٣٤,٧	٣٢,٨

(١) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية تقارير متابعة إدارة الخطة، سنوات مختلفة.

(٢) البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة من ١٩٩٥ / ٢٠٠٨ إلى ١٩٩٦ / ٢٠٠٧

مليار جنيه بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	تحويلات المصريين من الخارج	عوائد محصلة من الخارج	الناتج القومي الإجمالي
١٩٩٦ / ١٩٩٥	٢٢٩,٤٠٠	٣,٥٢١	١,١٦٦	٢١٤,٠٨٧
١٩٩٧ / ١٩٩٦	٢٥٧,٢٠٠	٤,١٤٥	٣,١٧٦	٢٦٤,٥١٢
١٩٩٨ / ١٩٩٧	٢٨٧,٤٠٠	٤,٤٠٣	٣,٢٢٧	٢٩٥,٠٣٢
١٩٩٩ / ١٩٩٨	٣٠٧,٧٢٠	٤,٩٩٥	٢,٥٥٣	٣١٥,٢٤٩
٢٠٠٠ / ١٩٩٩	٣٤٠,١٠٠	١٧,٣١٤	٣,٢٨٥	٣٦٠,٦٩٦
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٣٥٨,٧٠٠	١٦,٨٣٩	٢,٦٢٣	٣٧٨,١٦١
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٣٧٨,٩٠٠	١٦,٨٣٩	-١,٢٠١	٣٩٦,٧٠١
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٤١٧,٥٠٠	١٩,١٣٥	-١,٥٦٢	٤٤١,٢٥٧
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٤٨٥,١٠٠	٢٥,٣١٩	-١,٦٠٤	٥٠٧,٦٠٧
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٥٣٨,٥٠٠	٣٠,٩٣٧٢٤,١١٢	-٠,١٩٩	٥٦٩,٢٣٨
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٦٦٧,٧٠٠	٣١,٦٦٩	٤,٢٠٦	٦٥٣,٥٢٥
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٧٤٤,٨٠٠	٣٤,٥	٥,١	٧٨٤,٤٠٠
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٨٩٦,٥٠٠	٤٨,١	٥,٤	٩٥٠,٠٠٠

وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، المرجع السابق.

البنك المركزي المصري، المرجع السابق.

الفصل الخامس

طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادرات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ولم يزَان المدفوعات أهمية كبيرة لأنَّه من خلال دراسة مفردات يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويتمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالباً ما يتطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم قف موازين مدفوعاتها ستويًا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم المركز الخارجي للعضو.

وفي هذا الصدد سنحاول الإلام بجميع جوانب الموضوع من طرفين ففي الفصل الأول سوف نتطرق إلى ميزان المدفوعات واحتلالاته وفي الفصل الثاني سوف نتعرض لتصحيحات هذه الاحتكالات مع التعرض لميزان المدفوعات.

تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبى خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

وهو عبارة أيضاً عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.

كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل حقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي جانب دائن (إيجابي) تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي وتواجهه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية

على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التغريق بين المقيم والغير مقيم، واختلاف أسس حساب القيمة الدولية ومشكلة التوقيت....إلخ.

أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبّر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

- * إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنّه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف....إلخ
- * إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبيّن أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادرات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- * يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تحديد وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتحديد التجارة الخارجية من الجانب السمعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- * إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في

الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

عناصر ميزان المدفوعات :

نظراً لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتباينة والمتشاركة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعبية حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزة من المعاملات ذات الطبيعة المتباينة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

١- الحساب التجاري :

يمثل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري :

يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمى أيضاً ميزان التجارة المنظورة.

ب/ميزان الخدمات :

تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية.....إلخ ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تحذر الملاحظة أن ٧٠ من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

٢- حساب التحويلات من طرف واحد :

يتعلق هذا الحساب بمبادلات ثمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح واهدايا والمساعدات وأية تحويلات

أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

٣- حساب رأس المال : (العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنة والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

أ/ رؤوس الأموال الطويلة الأجل :

وهي التي تتجاوز السنة كالقرض الطويل الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقرض القصيرة الأجل.... إلخ

وتسمى حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل.

وتعتبر هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقاً أو ديناً للقطع على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

ملاحظة:

عادةً ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة لميزان المدفوعات الأساسية ولقد أخذنا بالتقسيم السابق فقط من أجل التوضيح والتبسيط.

٤- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:

تقييم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان

من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسويي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

والذهب الذي يسوى العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقييد فيها حركة الذهب والنقد الأجنبي.

٥- فقرة السهو والخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

٦- طريقة التسجيل:

كما قلنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن وفي الجانب المدين.

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل :

- ١- الاستيرادات من السلع والخدمات
- ٢- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)

٣- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتوجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب الدائن: يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل:

١- الصادرات من السلع والخدمات

٢- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)

٣- رؤوس الأموال القادمة من الخارج

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

لقد قلنا آنفاً أن ميزان المدفوعات يكون متوازناً محاسباً نظراً للاتباع طريقة القيد المزدوج. إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً؟

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

١- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي

ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالباً ما يتبع عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

٢- أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السمعي أي اعتمادها على سلعة أساستين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أسعار السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

٣- أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتضليلات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرئيسي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثنا وارتفاع معدلات البطالة، فتتكشم الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثنا والأجور والدخل فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التضليلات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التضليلات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر وبالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات

الأسعار والدخول فيها.

٤- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً فهذه الحالات ستؤثر عفي صادرات القطر المعنى الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالفقد الأجنبي خصوصاً قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

٥- أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالباً ما يتجاوز طاقتها من الأدخار الاختياري، ويترب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الأدخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرًا لزيادة واردات هذه الدول المتغيرة فإنها تعاني عجزاً دائرياً أو مزمناً في ميزان مدفوعاتها وتمويل هذه الواردات بقرض طويلة الأجل معقودة مقدماً.

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمت إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموماً هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في

ميزان المدفوعات وهم:

١- التصحيح عن طريق آلية السوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الشمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينيات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كنر وجهاز الأنضه نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة. وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال هي:

١- التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويطلب تطبيق هذه الآلية ثلاثة شروط أساسية هي:

* ثبات أسعار الصرف.

* الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.

* مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (classical theory) ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر برافقتها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وستترتب عن ذلك نتيجتين، أولاهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الآجانب وثانيتها هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطنين القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما حالة حدوث عجز

في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضاً.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقاً للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض).

بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظراً لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فيامكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندما ستزداد السيولة في السوق المالية ز إعادة التوازن للميزان.

ونلخص كلما سبق في :

بـ/ التصحيم عن طريق سعر الصرف :

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلص من قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر [١٩] و عدم تقديره من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندما ستعدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه

يحدث العكس تماماً.

ج/ التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكيتزية التي تهتم بالتغييرات الحاصلة في الدخول وأثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

* ثبات أسعار الصرف.

* جود الأسعار (ثباتها).

* الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكيتزيين لا يرون ضماناً لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون يتفسر مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي وهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وطبقاً للنظرية الكيتزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الفرائض مثلاً، ففي حالة

وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلاً وتحث تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضاً في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكيترزين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراً لانخفاض الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها ستحسن موقف ميزان المدفوعات.

تستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات بإستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كسر اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.

د/ طريقة المرونات (أو التجارة):

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكيترزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاها على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المغادلة في عام ١٩٧١ وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكيترزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصاً من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري

للبلد المعنى حيث سترداد الصادرات وبالتالي متؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن تم متتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية :

- ١ - أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات للبلد واستيراداته.
 - ٢ - آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعنى وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتناصن) له، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات.
- ٣- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثيان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثيان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العملة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تمثل في :

- * بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- * بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- * استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الخصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن

في ميزان المدفوعات.

* استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تمثل في :

* اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية....الخ.

* بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

* بيع الأسهم والسنادات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية مواطنين تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر وما لم تلتاز الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على مستوى الدولي أمرا مستحيلا.

جدول يوضح انخفاض العملة

الحالة	قيمة الواردات	مرنة الطلب على الصادرات	قيمة الصادرات	تجاوب الميزان التجاري
١	تنخفض قيمة الواردات في جميع الحالات	أكبر من الواحد الصحيح	زيادة	تحسن «تجاوب طبيعي»
٢	الطلب على الواردات مساو للصفر، أي عديم المرنة	معادل للواحد الصحيح	ثابت	تحسن (تجاوب معتاد)
٣	ترداد قيمة الواردات كلما زادت قيمة مرنة الطلب	أقل من الواحد الصحيح	انخفاض	أ/ تحسن معتاد(تجاوب) ب/ تدهور(عديم التجاوب)

المصدر د. سامي عفيفي حاتم ص ١١٢

**الفصل السادس
النقود والبنوك
طبيعة النقود ووظائفها**

مقدمة:

النقد هي أي شيء مقبول قبولاً عاماً في التبادل أو في إبراء الديون، وترتبط النقود ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية - إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً -؛ فالإنتاج يتم عن طريق شراء المنتجين للموارد الإنتاجية من أصحاب هذه الموارد بواسطة النقود وأيضاً توزيع الإنتاج واستهلاكه بمعرفة الأفراد يتم بواسطة النقود، وبناءً عليه تؤثر النقود بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى التشغيل والدخل.

النقد ليست وسيلة للتبادل فقط، ولكنها تؤثر فعلاً في الإنتاج والثروة وتوزيعهما، فزيادة النقد تؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد الإنتاجية وإذا زادت النقود بدرجة أكثر من اللازم قد تؤدي هذه الزيادة إلى رفع الأسعار، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد والطبقات. كما أن هذا الرفع قد يؤثر في حجم الإنتاج أو الدخل ربما بصورة ملائمة في البداية، ثم بصورة سلبية بعد ذلك. وقد يؤدي النقص في النقد إلى آثار عكسية على الإنتاج والأسعار والتوزيع، ولذلك تعتبر النقد جزءاً هاماً وأساسياً في الهيكل الاقتصادي. وسوف توضح في هذا الجزء طبيعة النقد ولوظائف المختلفة لها وذلك على النحو التالي:

أولاً: طبيعة النقد:

تعتبر النقد بأنواعها الحالية وبكونها ذلك الشيء المقبول قبولاً عاماً في التبادل أو في الوفاء بالالتزامات، سلعة ذات طبيعة خاصة، وتسمى بسلعة التبادل. وهذه تعد أصلاً مالياً من الأصول التي تكون منها ثروة معظم المتعاملين. وكأصل مالي تتمتع النقود بالسيولة الكاملة (أي أنها ليست كبقية السلع التي تحتاج إلى وقت للتحويل إلى أصل سائل، أي نقد) بل هي السيولة نفسها. والاحتفاظ بهذا الأصل السائل لا يدر دخلاً بالمرة. ولكن السلع الأخرى ربما الاحتفاظ بها يدر دخلاً إذا ما ارتفعت أسعارها. ويلاحظ أن للنقد ثمن، وهذا الثمن يتحدد بقوة العرض منها والطلب عليها في السوق النقدي، ويطلق على هذا الثمن مصطلح: سعر الفائدة.

ويلاحظ أيضاً أن اكتساب النقود صفة السلعة هو كونها نادرة ونافعة وتستمد منفعتها من حقيقة أنها أداة لتسهيل التبادل، ومن هنا سميت بسلعة التبادل.

تسمى النقود بأنها أصل كامل السيولة، فإن الاحتفاظ بها يعني التمتع بحرية الاختيار، هذا بالإضافة إلى كونها أداة مباشرة وفورية وإجبارية يقبلها الجميع لسداد الديون وتسوية الالتزامات.

ثانياً: وظائف النقود:

تقوم النقود بالعديد من الوظائف منها الوظائف الأساسية حيث تستخدم النقود كوسيلة للتبادل ومقاييس للقيمة ووظائف ثانوية هي أنها مخزن للقيمة ومعيار للمدفوعات الأجلة، هذا بالإضافة إلى دورها الكبير في تسهيل واستمرار النشاط الاقتصادي، وسوف نعرض هذه الوظائف بإيجاز على النحو التالي:

١- النقود وسيلة للتبادل:

تعتبر النقود «قوة شرائية عامة» لها سلطة على كافة السلع والخدمات؛ وذلك لأنها مقبولة قبولاً عاماً من كافة المتعاملين في الوفاء بالالتزامات المختلفة، وبالتالي فالنقود تعطي الفرد الذي يقبلها أو يحصل عليها، حرية الاختيار فيما يتعلق ببنوعية وكمية السلع والخدمات التي يرغب في شرائها ومكان الشراء والأشخاص الذين يريد أن يتعامل معهم.

يشكل القبول العام للنقود الأساس في قيامها بدورها في تسهيل التبادل ويستند هذا القبول على ثقة المتعاملين في النقود والتي تستمد من الاعتقاد بأن الآخرين سوف يقبلونها كوسيلة للتبادل. وهذا يعني أن قبولنا للنقود لا ينبع من قيمة المادة التي تصنع منها وإنما من قيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد نتيجة التخلص عن وحدة واحدة من وحدات النقود التي لديه سواء كانت هذه النقود ورقية أو معدنية.

يلاحظ أن قيام النقود بدور الوسيط في التبادل ممكن من التغلب على صعوبات المعايضة والخاصة بضرورة تحقيق التوافق المزدوج لرغبات الأفراد المترادفين - تسهل النقود

عملية تبادل السلع بين الأفراد - حيث يقوم الفرد ببيع إنتاجه من السلع والخدمات مقابل النقود، ثم يستخدم النقود في شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات أخرى ..

لكي تقوم النقود بدور الوسيط في التبادل لا بد أن تكون مقبولة قبولاً عاماً من جميع الأفراد وأن تتوافر فيها درجة كبيرة من الثقة. وأن الثقة في النقود قد تهتز عندما تنخفض قيمتها الحقيقية (قوتها الشرائية) بارتفاع الأسعار ..

٣- النقود مقياس للقيمة:

في ظل النظام النقدي، أي في ظل وجود نظام اقتصادي تقبل فيه النقود قبولاً عاماً على أنها وسيط للتبادل، يمكن القول أن أي سلعة أو خدمة أصبح لها قيمة نقدية واحدة، أي إنه يمكن القول أن أي سلعة من السلع أو خدمة من الخدمات أصبح لها قيمة تمثل في عدد معين من وحدات النقود. فمثلاً يقال أن ثمن الوحدة من السلعة (س) تساوي خمسة جنيهات أو أجر العامل في اليوم يساوي عشرة جنيهات .. إلخ.

وبناءً عليه يمكن عقد المقارنات النسبية بين قيم السلع والخدمات المختلفة على الفور وبسهولة ويسر، ومن ثم تحديد كميات وأنواع السلع والخدمات محل التبادل، كما يمكن القيام بالحساب الاقتصادي بصفة عامة على كافة المستويات الفردية والقومية.

يشترط لكي تكون النقود مقياساً للقيم أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها وتتحدد قيمة النقود كقوة شرائية عامة كما سبق القول بقيم جميع السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل إنفاق الوحدة النقدية.

٤- النقود مخزن للقيمة:

يظهر النقود استطاع الفرد أيضاً أن يحتفظ بها لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، وهذا تقوم النقود كقوة شرائية وعلى المستوى الفردي بدور - أداة - لاحتزان القيمة، وبالرغم من أن هناك العديد من الوسائل التي تصلح كمخزن للقيمة والتي استخدمها الإنسان فعلاً للقيام بهذه الوظيفة - مثل الاحتفاظ بالسلع المعمرة والتحف والخليل الذهبية

والعقارات والأسهم والسنادات.. إلخ -، إلا أن النقود تميز عن كافة هذه الوسائل بأنها كاملة السيولة يستطيع الإنسان أن يستخدمها مباشرة في تسوية التزاماته في الحاضر وفي المستقبل وبدون خسارة تذكر، كما أنها وبالمقارنة بالتخزين السلمي تعتبر أكثر وسائل تخزين القيمة سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة.

تكون النقود مخزناً مناسباً للقيمة، يجب أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها حيث إنه في ظل استقرار الأسعار يستطيع المرء أن يحدد بدقة السلطة التي يملكتها على السلع والخدمات باحتفاظه بكمية من النقود. ولكن عندما تتغير الأسعار بسرعة لا يعرف تماماً ما الذي يستطيع أن يشتريه بالنقود المكتنزه عندما ترتفع الأسعار، وبالتالي سوف يتعرض حائز النقود لخسارة عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، أي عندما تنخفض قيمة النقود.

٤- النقود معيار للمدفوعات إلا جلة

النقود بالإضافة إلى وظيفتها كمقاييس للقيم الحاضرة، فإنها تقوم أيضاً بوظيفتها كمقاييس للقيم المستقبلة، حيث نجد أن الكثير من الصفقات والديون الآجلة يتم الاتفاق على قيمتها المستقبلة باستخدام النقود.. فمثلاً الديون الآجلة يتم الاتفاق على تسديد قيمتها والفوائد المستحقة عليها بالنقود..

ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب أن تكون قيمتها مستقرة نسبياً.. لأن تغير قيمتها يتربّع عليه نتائج خطيرة فمثلاً إذا انخفضت قيمة النقود يستفيد المدين ويخسر الدائن والعكس صحيح.

مقدمة حول البنوك

تعريف ومفهوم وأنواع البنوك

مقدمة^١:

تواجه العديد من الدول النامية ومنها مصر حرج الموقف التنموي وصعوباته المترافقه الداخلية والخارجية، وتأتي قضية التنمية بالفشل ويحد من قدرتها على الانطلاق، خاصة مع تضخم المديونية التي تستحق عليها للداخل والخارج وبالتالي عبء خدمة هذه الديون، صاحب هذا الموقف الكثير من المتغيرات العالمية والوطنية التي كانت دافعاً «لإعادة النظر في السياسات المالية والنقدية والمصرفيه المطبقة في هذه الدول»، كما تعاظمت أهمية تطوير البنك لمشاركة بفاعلية في إعطاء دفعه للتنمية حتى تقفز على الحواجز والأسوار التي خلقتها تلك الظروف الصعبة ومن ثم تستطيع الاضطلاع بدورها في تقديم التمويل والخبرات والمعارف اللازمة لنمو المشروعات من منظور كونها (بيوت تمويل وخبرة) و(مراكز للمعلومات).

أولاً: تعريف مفهوم البنوك:

يعتبر المصطلح «المنشآت الاقتصادية المتخصصة والتي تعمل في إدارة الأموال حفظاً وإقراضها أو بيعها» وشراء، فهي أماكن لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها.

يجتذب الجهاز المصرفي في أي مجتمع على عدد من البنوك التي تختلف وفقاً «لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع»، ويعتبر تعدد أشكال البنك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هيئات تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع.

(١) إبراهيم مختار، بنوك مصر في ظل عالم متغير ومتناقض، دار الطاعة الحديثة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥، ص ٧-٩.

أنواع البنوك:

تصدر الجهاز المركزي في الدولة البنك المركزي كما تتعامل في السوق المصرفية أنواع متعددة من البنوك من أهمها:

- البنك التجاري.
- البنك المتخصص.
- بنوك الاستثمار.
- بنوك الادخار.
- البنوك الإسلامية.
- بنوك تمويل المحليات.

البنوك المركزية: CENTRAL BANKS

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المركزي، حيث إنه يشرف على النشاط المالي بشكل عام وكما يقوم بإصدار أوراق النقد (البنكnot) ويعمل على المحافظة على قيمتها، وهو (بنك الحكومة) حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشار إليها في رسم السياسات النقدية والمالية، كما أنه (بنك البنك) حيث يحتفظ بحسابات المصارف لديه ويقوم بإجراءات المقاصة بينها إلى جانب تقديم القروض للمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الائتمانية، كذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني وكرقبي على الائتمان بالدولة.

البنوك التجارية: COMMERCIAL BANKS

سميت كذلك (مصارف الودائع) حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها إذ تقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، كما تقوم بمنع التجار ورجال الأعمال والصناعة قروضاً «قصيرة الأجل» بضمانات مختلفة، إلى جانب ذلك

تقوم هذه المصارف بعمليات مكملة من بينها:

- تحصيل الأوراق التجارية.
- خصم وقبول الكمبيالات.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- إصدار خطابات الضمان.
- شراء وبيع الأوراق النقدية.
- تحصيل الكوبونات.

وغير ذلك من مختلف الوظائف.

كما تدرج تحت المصارف التجارية البنوك ذات الفروع BRANCH BANKS وهي مؤسسات مصرفيّة تأخذ غالباً «شكل الشركات المساهمة» وتكون لها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وبنوك السلالم CHAIN BANKS وهي بنوك تمارس نشاطها من خلال فتح سلسلة مت垮لة من الفروع التي تكون من عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً حين يتم الإشراف عليها من قبل مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تتلزم بها كافة والسلسلة.

يل ذلك بنوك المجموعات GROUP BANKS وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسها وتشرف على سياستها وتقوم بتزويدها بـ ٩٩% كـ أن هذا النوع من البنوك طابعاً احتكارياً، وقد انتشرت في الولايات المتحدة من دول غرب أوروبا هناك نوعاً آخر من البنوك، وهو البنوك الفردية UNIT BANKS وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات ويقتصر عملها في أغلب الأحيان على منطقة صغيرة كما أنها تميّز عن البنوك الأخرى بكونها تقتصر توظيف مواردها على أصول باللغة

السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع ذلك لكونها لا تستطيع تحمل خاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها كما تعتمد في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مدبروها من خبرات مصرفيه وما يحوزون من ثقة المتعاملين ويقتصر هذا النوع على الرأسالية.

يلى البنوك المحلية LOCAL BANKS وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة.

٢- مصارف الاستثمار : INVESTMENT BANKS

سميت أيضاً (مصارف الأعمال) والغرض منها هو معاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية، كما تقوم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات والسنادات الحكومية حتى تضمن الشركة تغطية الأسهم والسنادات المعروضة على الجمهور خلال فترة عرضها للاكتتاب العام، وتربح الفرق بين شرائها من الشركة وسعر بيعها للمكتتبين.

كذلك تقوم هذه المصارف بالاشتراك في إنشاء بعض الشركات الصناعية والتجارية كما تساعد على تدعيم هذه الشركات وذلك من خلال إقراضها أحياناً « وإصدار سناداتها أحياناً أخرى . وهناك بنوك استثمار تقوم بشراء شركات خاصة أو عامة وإعادة هيكلة أسهمها وبيعها للمستثمرين .

٣- المصارف الصناعية : INDUSTRIAL BANKS

يتولى المصرف الصناعي (INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANKS) :

منح المنشآت الصناعية القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، كما يقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة والمساهمة في إنشائها وإقراض المشروعات القائمة.

يهدف المصرف الصناعي إلى الإسهام في إنشائها وإقراض المشروعات القائمة.

يهدف المصرف الصناعي إلى الإسهام في تحقيق التنمية الصناعية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها أو إنجاز توسعاتها أو الحصول على رأس المال العامل لها، وذلك بغرض المشاركة في إنماء اقتصاد الدولة وتنوع هيكلها الإنتاجي وتنمية وتطوير مختلف فروع الصناعة.

كما يقوم المصرف الصناعي بإعداد البيانات الالزمة الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية مما يمكن من تحديد مجالات عديدة للاستثمار الصناعي، وتمثل موارد المصارف الصناعية في رؤوس أموالها واحتياطياتها والقروض التي تحصل عليها من الدولة ومن المصرف المركزي والبنوك الأخرى ومن حصيلة السندات طويلة الأجل التي تصدرها.

٤- المصارف العقارية: *REAL ESTATE BANKS*

تسمى مصارف التنمية REAL ESTATE DEVELOPMENT وتقوم بتقديم العقارية القروض طويلة وقصيرة الأجل لملأك العقارات المبنية بضم إراضي ومباني، وللملأك الزراعيين بضم إراضي الزراعة وتستحق أقساط القروض سنويًا، كما تشمل مصادر أموالها إعادة رأس المال واحتياطياتها وحصيلة ما تصدر من سندات لا تجاوز التزامات المفترضين منها.

٥- المصارف الزراعية: *AGRICULTURAL BANKS*

تتولى مصارف التنمية AGRICULTURAL BANKS تأمين احتياجات الزراعة،

توفير الاتنان اللازم لتدبير احتياجات الزراعة من مستلزمات إنتاج (أسمدة وتقاوي - آلات ومعدات).

أو نقل أساليب التكنولوجيا الحديثة والمناسبة لتحديث الزراعة وتعظيم الإنتاج الزراعي كما ت تعرض استشارات هذه المصارف لمخاطر لا تتعرض لها استشارات المصارف الأخرى.

٦- البنوك الإسلامية: ISLAMIC BANKS

يمكن أن تسمى أيضاً (بنوك لا ربوية) أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة وتقوم على مبدأ التمويل بالمشاركة والمساهمة في تأسيس الشركات والمراقبة والإجازة والمضاربة الشرعية إلى جانب العمليات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل السابع

سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية، وموضع اهتمام كثير من الاقتصاديين والمسئولين عن السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية، وتعكس تحركات سعر الصرف في معظم الحالات مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معاً وتحدد نظم أسعار الصرف الإطار والكيفية التي ستنتمي بها تحركات أسعار الصرف.

وسوف نتناول في هذا الفصل ماهية سعر الصرف ومحدداته من خلال ما يلي:

أولاً: ماهية سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

أولاً: ماهية سعر الصرف:

تمهيد

يتعلق سعر الصرف بعمليات التجارة الدولية حيث يتطلب التبادل التجاري بين الدول تحديد قيمة العملة المحلية لكل دولة بالنسبة للعملات المحلية للدول التي تبادل السلع أو الخدمات معها حيث يمكن تحديد قيمة السلع أو الخدمات، التي يتم مبادلتها وبالتالي المراكز المالية الناشئة عن عمليات تبادل السلع والخدمات ولذلك تناول الباحثة من خلال هذا البحث مضمون ومفاهيم سعر الصرف وأهميته وطبيعته، وكذلك ت تعرض لسوق الصرف الأجنبي من حيث تعريفه وأنواعه وأغراض التعامل في سوق الصرف الأجنبي.

أولاً: سعر الصرف (التعريف والأهمية)

١- تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه (عبارة عن قيمة عملة مقومة بقيمة عملة أخرى) أي يعني (قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها) وبعبارة أخرى (هي قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية).^(١)

ويعرف سعر الصرف لعملة ما بأنه (سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى أو ما تساوية من وحدات عملة أخرى حيث سعر الصرف هو علاقة نسبية بين عملتين)^(٢) أي

(١) عبد المنعم راضي، نقود وبنوك مكتبة عين شمس ٢٠٠٠ ص ١٨.

(٢) سيد عيسى أسواق وأسعار النقد الأجنبي، إنتركون للطباعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٨.

أن (سعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من عملتين بحيث يمكن التعبير عن إحدى هذه العملات بدلالة الأخرى).^(١)

وهناك تعريف آخر يقول إن سعر الصرف هو الأداة التي تربط بين قيم العملات الوطنية بالعملات الأجنبية وإدارتها حقيقة تمثل إدارة قيم الناتج الوطني أمام الناتج الأجنبي وبهذا فإنها تتسم بالحساسية البالغة وأيضاً بالخطورة الفائقة لنتائجها المعددة الجوانب.^(٢)

كما يعرف البعض سعر الصرف بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى وفي حالة التبادل التجاري بين الدول فإن سعر الصرف المحدد للعملة تجاه بقية العملات يصبح المقياس الذي يتم على أساسه حساب دائرية أو مدینونية الدولة.^(٣)

ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة المعبرة عن تعادل العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية وليس العملة الوطنية بالنسبة ل العملات الأجنبية.

ويتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي يتم تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات وهناك أنواع لسعر الصرف نرى ضرورة توضيح مفهومها ومنها ما يلي:-

- أ - سعر الصرف الإداري: هو سعر يتحدد تبعاً لقرار إداري من الدولة.
- ب - سعر الصرف الثابت: هو سعر صرف ثابت لا يتغير تبعاً لقوى العرض والطلب.
- ج - سعر الصرف المعوم: هو السعر الذي يتحدد طبقاً لقوى السوق ولا تتدخل في تحديده السلطات النقدية.
- د - سعر الصرف المدار: هو السعر الذي تتدخل السلطات النقدية في تحديده.

(١) محمد ناظم حنفي مثاكل تحديد سعر الصرف وتقدير العملات، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٩.

(٢) Bjueean Beecham « the Monetary and financial system» Third Edition Pitman Publishing, 1994,p.146.

(٣) حدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٠، ص ١٠٧ - ١٠٨.

هـ - سعر الصرف المعوم المدار: هو سعر صرف معوم ولكن تتدخل السلطات النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة للتأثير في هذا السعر^(١)

وـ - سعر الصرف المتعدد: حيث يتم فيه إعلان أسعار صرف مختلفة للمعنة حسب نوعية التعامل الذي سوف يتم فمثلاً يتم تحديد سعر مرتفع للعملة الأجنبية على حساب الصادرات من سعة معينة بهدف تشجيع الصادرات من تلك السلعة من خلال زيادة العائد الذي سيذهب للمصدر مقدراً بالعملة الوطنية كما يستخدم سعر منخفض للعملة الأجنبية على الواردات من سلعة إما لأنها تمثل مدخلاً مهمًا للإنتاج أو سلعة ضرورية للمجاهر.^(٢)

زـ - سعر الصرف المترافق: وهو ذلك السعر الذي يسود عندما تساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادلة.

حـ - سعر الصرف الأجل (forward exchange rate): يقصد بسعر الصرف الأجل القيمة الحالية لسعر الصرف الذي سيتحدد في أي فترة في المستقبل والذي يسمى بسعر الصرف الحاضر وقت حدوثه.^(٣)

هذا ويلاحظ أنه قد تتنوع مسميات سعر الصرف تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية كالتالي:

أـ - سعر التعادل: هو سعر رسمي اتفاقي أسس في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤.

بـ - سعر تجاري: هو سعر صرف محدد يستخدم في التبادل التجاري بين الدولة وشركائها في التجارة الخارجية لتسهيل وتنشيط التجارة الخارجية.

(١) مورن سليمان وبصـا: العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة في ظل المتغيرات الاقتصادية، (رسالة ماجستير) كلية تجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(٢) أكرم نعيمان الطيب: أثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي (رسالة ماجستير) كلية تجارة جامعة عين شمس ٢٠٠١، ص ٣٤.

(٣) حدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية مرجع سابق، ص ١٠٨-١١١.

- ج - سعر مالي: سعر تحديده الدولة لتحويلات رأس المال منها وإليها.
- د - سعر على أساس العرض والطلب: وهو سعر الصرف الذي يتحدد في السوق الحر دون تدخل من الدولة في تحديده حيث يترك لقوى السوق من عرض وطلب على العملة.

٢- أهمية سعر الصرف

- أ - تعد سياسة سعر الصرف ذات أهمية خاصة في التأثير على أسعار الصادرات وأسعار الواردات، وتأتي أهمية سعر الصرف في أنه ليس كباقي الأسعار من السلع والخدمات حيث يتحكم في الأسعار الأخرى من السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج، وبالتالي فإنه أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد القومي ومن ثم فهو المؤثر الأول والأخير في التجارة الخارجية بين الدول والتأثير بها أيضاً.^(١)
- ب - سعر الصرف يمكن اعتباره المرأة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة.
- ج - سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حراً دون قيود.^(٢)

- د - تعتبر أسعار الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقى اقتصادات العالم وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.^(٣)

- هـ - بالنسبة لأهمية تأثير سعر الصرف على علاج عجز ميزان المدفوعات يتوقف على دوره في زيادة الصادرات وخفض الواردات، ويأتي ذلك عن طريق خفض قيمة العملة

(١) بنك مصر سعر الصرف وموازنة الطلب والعرض على النقد الأجنبي في الاقتصاد المصري، النشرة الاقتصادية، ١٩٩٧، ١، ص ٧

(٢) حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٣) علي توفيق الصادق ود. نبيل عبد الوهاب لطيفة سياسات وإدارة أسعار الصرف بالدول العربية، أبو ظبي الإمارات، ١٩٩٧، ١٥ ص.

الوطنية في ظل شروط معينة مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية في الأسواق الخارجية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية بمعنى أصح زيادة الصادرات، كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات في السوق الوطنية وبالتالي انخفاض الواردات ولتحقيق هذا لا بد من توافر عدد من الشروط منها:-

- * مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة التي قامت بخفض سعر صرف عملتها بحيث يستجيب للزيادة في الطلب على صادراتها ويرتفع وبالتالي إجمالي الصادرات بحيث تفوق انخفاض قيمة العمل.
- * أن يكون الطلب الخارجي على منتجات الدولة مرنًا بحيث يؤدي خفض سعر عملتها إلى زيادة الطلب على منتجاتها بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر العملة فتكون النتيجة النهائية زيادة الصادرات الكلية عن ذي قبل.
- * يجب عند خفض سعر العملة أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرنًا بحيث يؤدي خفض سعر عملتها وارتفاع أسعار العملات الأخرى إلى الإحجام عن الواردات بنسبة أكبر من خفض سعر عملتها الوطنية، وبالتالي تنخفض قيمة الواردات.
- * يجب السيطرة على الأسعار المحلية ذلك لأنه عندما تقوم الدولة بخفض سعر صرف عملتها فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لعملتها خارجيا، وفي حالة ما إذا كانت مرونة الطلب على الواردات ضعيفة فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي بلا شك إلى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات.
- * يجب التأكد قبل تطبيق سياسة خفض سعر الصرف من الكفاية الإنتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات في السوق العالمي فإذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمي من الكفاية فإن خفض سعر العملة لن يتحقق الهدف المرجو لزيادة الصادرات.

وغالباً ما تنجح هذه السياسة في الدول المتقدمة، ولكنها تأتي كثيراً بنتائج عكسية في الدول النامية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول لأن طاقتها الإنتاجية صغيرة بالإضافة إلى عدم مرونة الطلب على الواردات الأجنبية لأنها تعتمد على الخارج في سد احتياجاتها من السلع الغذائية والاستهلاكية^(١)

ثانياً: سوق الصرف الأجنبي

١- تعريف سوق الصرف الأجنبي

أهم ما يميز سوق النقد المحلي عن سوق النقد الأجنبي هو أن الأول يتم التعامل فيه بعمليات تقبل لإبراء الذمة المالية داخل الدولة أما الثاني يتم التعامل بعمليات بلاد مختلفة، ويقصد بسوق الصرف الأجنبي المكان الذي يتم من خلاله عمليات الصرف الأجنبي أي بيع وشراء العملات الوطنية لبلد مقابل العملات الوطنية لبلد آخر.^(٢)

ويعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.^(٣)

كما يعرف البعض الآخر سوق الصرف الأجنبي بأنه المكان الذي يتم فيه التعامل في عمليات الصرف الأجنبي. هذا وليس من الفضولي أن يتعادل طلب وعرض الصرف الأجنبي في مكان واحد ذلك أن الزيادة في الطلب والعرض في بلد ما يمكن تسويتها في مكان أو بلد آخر.

وهناك من يرى أن سوق الصرف هو سوق لعملة وطنية وليس محلية ذلك أن استخدام الكلمة محلية له مخزى آخر ينصب على المقيمين فقط. فإذا كان هناك مثلاً فائضاً في عرض الدولار الأمريكي في نيويورك فإن هذا يمكن تسويته عن طريق بيع هذا الفائض في مكان آخر وليس من الفضولي أن يسوى هذا الفائض في نيويورك مقر العملة المحلية.

ويؤخذ عنصر الزمن في الحسبان، حيث يمثل عنصر الزمن اللازم لإنفاذ الصفقة أو العملية في سوق الصرف الأجنبي. ويمكن تقسيم سوق الصرف الأجنبي إلى سوق

(١) أكرم نعيم الطيب (رسالة ماجستير)، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٥.

(٢) حدي رضوان الاقتصاد الدولي والأصالة الفكرية والديناميكية، دار البيان للطباعة، ٢٠٠٢، ص ٨٥.

(٣) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٠، ص ١٦٣.

حاضرة وأخرى آجلة وكل منها تربطها علاقة وثيقة فالسوق الآجلة هي الانعكاس والامتداد الطبيعي للسوق الحاضرة.

٢- أنواع سوق الصرف الأجنبي.

يتم تقسيم أسواق الصرف حسب العمليات التي تتم فيها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

A - السوق الحاضرة: Spot Exchange Market

هي التي تتم فيها عمليات البيع والشراء الحاضرة وهما الأكثر أهمية في سوق الصرف وحيث يتم تسليم العملات المبادلة خلال يومين بالإضافة إلى يوم التعاقد ولا تخسب العطلات الرسمية في حساب يوم الاستحقاق وأسعار العملات الحاضرة هي الأسعار الأساسية التي يتحدد على أساسها أسعار السوقين الآخرين (السوق الآجلة وسوق المقابلة).^(١)

B - السوق الآجلة forward Market

يتم في هذه السوق عمليات البيع والشراء الأجل حيث يتم تسليم وتسليم العملات المبادلة في تاريخ لاحق لتاريخ التعاقد وتحرر عقود للعمليات الآجلة ويحدد فيها تاريخ للتعاقد هو ميعاد الاستلام والتسليم للعملات وأيضاً سعر التعاقد حيث يشمل الزيادة أو الخصم. ويعتبر السوق الآجل ذو أهمية كبرى للتجارة الدولية بصفة خاصة وللاستثمار في الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية حيث يتم بواسطه العمليات الآجلة التغطية والتأمين ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

C - سوق المقابلة Exchange Market

لتحتفل هذه السوق بعمليات المبادلة ولكن مع اختلاف زمن البيع عن الشراء أو العكس فيتم شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في السوق الحاضرة وفي نفس الوقت تتم عملية متزامنة في السوق الآجلة لبيع العملة التي سبقت شراءها أو شراء العملة التي سبق بيعها في السوق الحاضرة.

(١) سيد عيسى مرجع سابق ذكره، ص ٢٤-٣٤.

ما سبق يتضح أن عملية المقايضة تشمل على عمليتين مرتبطتين: أحدهما حاضرة والأخرى آجلة، وتمثل أهمية سوق المقايضة في التعاملات بين المصارف المركزية في تبادل العملات الأجنبية لاستخدامها في سوق الصرف.⁽¹⁾

٣- تتعدد أغراض واهداف المتعاملين في سوق الصرف:

فهناك أغراض أساسية وأغراض يفرضها السوق نفسه نتيجة طبيعة العمليات، وبالإضافة إلى النوعين السابقين فقد أدت تقلبات أسعار الصرف وجود خلل في النظام النقدي الدولي إلى ظهور عمليات الانتفاع من التقلبات في السوق. ويندرج تحت الهدف الأول عمليات تبادل العملات شراءً وبيعًا من أجل التجارة العالمية والسياحة والتعاون الاقتصادي بالدول، ويندرج تحت الهدف الثاني عمليات الحراية والتغطية للحقوق والالتزامات بالعملات الأجنبية أو المقومة بها وعمليات الموازنة والمراجعة التي تهدف إلى الاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة وأسعار الصرف بين أسواق الصرف.

والنوع الثالث يختص بعمليات المضاربة التي تهدف إلى تحقيق ربح سريع للمضاربين، ولكنها تضر أسواق الصرف ونظام النقد الدولي وسوف توضح الباحثة عمليات التغطية وعمليات الموازنة وعمليات المضاربة على النحو التالي:

١- عمليات التغطية coverag processing

تهدف إلى تغطية العمليات الخاصة بتبادل عملات مختلفة أو تبادل أصول مقومة بعملات مختلفة وهي تعني تحويل أموال مقابل أصول مستمرة في عملية يتحمل انخفاض قيمتها إلى عملية أخرى قوية من أجل حماية تلك الأصول أو الحقوق وينفس الكيفية تغطية الالتزامات المقومة بعملات يخشى ارتفاع أسعار صرفها.

٢- عمليات الموازنة

يقصد بها العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح من الفارق السعر بالنسبة لسعر صرف عملة معينة بين سوقين صرف أو أكثر في وقت واحد وذلك عن طريق شراء العملة

(1) Frederic S. Mishkin, the Economics Of Money, Banking, And Financial Markets, Fourth Edition, Harper Collins, New York, 1995, p. 175.

في السوق متخفضة السعر وبيعها في السوق مرتفعة السعر إذا كان سعر صرف الدولار في سوق الصرف بالقاهرة (عام ١٩٨٢ على سبيل المثال ٥٠ قرشاً) وكان سعر صرف الجنية المصري في لندن يعادل جنية استرليني واحد، وكان سعر صرف الجنية الاسترليني في نيويورك هو ٢,٥ دولار أمريكي فهذا يعني أنه يمكن تحويل ٢ دولار جنية مصر واحد في سوق القاهرة، وتحويل الجنية المصري على الجنية الاسترليني في سوق لندن ومن ثم تحويل الجنية الاسترليني إلى ٢,٥ دولار في سوق نيويورك) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاسترليني أمام الدولار. ويطلق على هذه العمليات اسم المراجحة وهي التي تحقق التكامل لأسواق الصرف المختلفة حيث يسودها سعر واحد للصرف منها كان يعودها الجغرافي. ^(١)

٣- عمليات المضاربة

يقصد بالمضارب الشخص الذي يخاطر بمركزة المالي لرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن من شراء وبيع عملة ما في سوق الصرف الحاضر والأجل تبعاً لتوقعاته عن ارتفاع أو انخفاض هذه العملة في المستقبل، ويقبل المضارب الخسارة إذا حدثت ويكون المضارب خبيراً بالأسواق وله حساسية خاصة نحو تغيرات أسعار الصرف حيث يبيع العملة في السوق الحاضر عند احتمال انخفاضها في السوق الأجل مقابل إحدى العملات القوية وشرائها فيما بعد أو العكس عند احتمال ارتفاع العملة في السوق الأجل لذلك يعتبر المضارب ذو موقف مكشوف بالنسبة للعملة التي يضارب عليها في المستقبل (open position).

وهو يتوقع مخاطر تقلب أسعار صرف العملات في المستقبل بالنسبة لأسعارها الحالية. ويتوقف الربح الذي يتوقعه المضارب على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة بتوقعات العامة للسوق، وهناك نوعين من المضاربين مضارب على الصعود (bull) وهو الذي يتخذ لنفسه موقف تفاؤلاً من توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة، ومضارب على الهبوط (bear) وهو الذي يتخذ موقفاً أكثر تفاؤلاً بالمقارنة بالسوق لمستقبل سعرة ما.

(1) (1) Foreign Exchange Markets A guide to Foreign Currency Operations, Heinz Richi-Rite Rodriguez-Magrow-Hill Book Company.

وتعتبر عمليات المضاربة إحدى أسباب عدم استقرار سوق الصرف.⁽¹⁾

ثالثاً: طبيعة سعر الصرف

لسعر الصرف خصوصيته مقارنة بباقي الأسعار وتشابه هذه الخصوصية إلى حد كبير مع سعر الفائدة وكلاهما يتعلق بتبادل بين وسائل الدفع في شكل نقود أو صكوك دائرية أو مدبلونة وكلاهما مع اختلاف في التفاصيل يتحدد بعرض وطلب مشترين من عرض وطلب السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك والاستثمار.

ومن هذا المنطلق يمكننا مناقشة سياسة الصرف المثل التي تحقق أسعار التوازن للعملة وهذا مع تسلينا الكامل بصعوبة الإمساك بفكرة التوازن خاصة عندما يكون المستوى العام للأسعار بعيداً عن التوازن.

كما لابد من تصحيح بعض الأخطاء الشائعة في هذه المسألة إذ يخلط البعض بين التعوييم والانخفاض رغم الفارق الكبير بينهما.

فالتعوييم: يشير إلى ترك سعر العملة ليتحدد وفقاً لظروف العرض والطلب وهو ما يعني نظرياً على الأقل إمكانية الانخفاض أو الارتفاع، وبالتالي فليس شرطاً أن يكون التعوييم مرادفاً للانخفاض.

ومن جهة أخرى فهناك درجات مختلفة لعملية التعوييم تختلف كثيراً عن مجرد ترك عملة لقوى السوق وحدها فهناك التعوييم المدار والتعوييم النظيف والتعوييم القذر وكل منها له سياسة اقتصادية محددة.

وقد يخلط البعض بين الانخفاض والانخفاض؛ إذ أن الانخفاض عمل إرادي يتم في إطار سياسة اقتصادية ونقدية متكاملة تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للدولة أما انخفاض قيمة العملة والذي يبلغ حد التدهور، إذا ما استمر بمعدلات مرتفعة ومتراكمة فيعبر عن محاولة تفاعل قوى السوق وما يعانيه الاقتصاد القومي من اختلالات هيكلية من

(1) International Economics, Steven Husted & Michael Melvin, op. cit., 1984, pp 306-309.

شأنها استمرار وتراكم عجز ميزان المعاملات الجارية.^(١)

وعموماً فإن سعر الصرف يلعب دوراً مزدوجاً في الاقتصاد القومي إذ يعزز القدرة التنافسية للبلد مما يكفل سلامه ميزان المدفوعات كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية، وبمعنى آخر فإن سعر الصرف يتبع أثره من خلال التأثير على الإنفاق.

ويمكن الحديث عنها يسمى "سعر الصرف التوازي" الذي يتبع مع المتغيرات الرئيسية وليس ذلك السعر الذي تحدده المضاربات ولكن هذا السعر لا يتحدد إلا بالاستناد لفكرة (التوازن العام) أي ببحث التفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلي، والتي لا تتأثر جميعها في نفس الوقت بسعر الصرف فحسب بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة، فعند ظروف اقتصادية معينة يمكن تعديل أسعار الصرف بدرجة معقولة، ولكن مع الإدراك الكامل لكافة العوامل المؤثرة على هذه العملية.

وهذا يعني أن المسألة ليست (التثبيت الدائم) أو (المرونة الكاملة) ولكن درجة المرونة المطلوبة، وهذا يتوقف على نوع الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد المعنى.

ففي حالة الصدمات الخارجية، فإن مرونة أسعار الصرف تستطيع الحد من أثارها بمعنى أن الأسعار المحلية يمكن استقرارها عند مواجهة الاقتصاد لحركة الأسعار الأجنبية عن طريق إدخال التعديل الملائم في سعر الصرف.

بينما في حالة الصدمات الداخلية، فإن الأمر يتوقف على طبيعة الصدمة المحلية من حيث كونها نقدية (أي تنشأ في سوق النقد) أم حقيقة (تنشأ في سوق السلع).

وتتركز وجهة النظر التقليدية على أن الحفاظ على سعر صرف ثابت هو الأسلوب الأكثر فاعلية في تحقيق استقرار الإنتاج حيث تكون الصدمات المحلية ذات طبيعة نقدية أما حينما تكون الصدمات المحلية (حقيقية) فيجب تعديل سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في الناتج عن طريق توليد الطلب الخارجي.^(٢)

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ص ٤٦٣-٤٦٥.

(٢) عبد الفتاح الجبالي كراسات إستراتيجية أجنبية المصري من التثبيت إلى التحرير، ٢٠٠٣، ص ٤-٦.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تمهيد

يتأثر تحديد سعر الصرف في أي دولة بعوامل عديدة داخلية وخارجية تتعلق بثلاثة محددات رئيسة هي:

- * قيمة العملة المحلية ومدى قوتها داخلياً.
- * العرض والطلب على العملات الأجنبية.
- * النظام النقدي العالمي ومدى ارتباط الدولة بالاتفاقيات الدولية النقدية.

ونظراً للتدخل تأثير العوامل المختلفة على هذه المحددات الرئيسية حيث قد يؤثر عامل واحد على أكثر من محدد من هذه المحددات الرئيسية بالإضافة إلى تعدد العوامل المؤثرة في هذه المحددات الرئيسية. فإنه سيتم عرض سريع في هذا البحث لأهم هذه العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومحدداته وسياسات سعر الصرف.

أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

١- ظروف التنمية ونمطها

تطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية جرعات ملموسة ومتالية من الاستثمار وبشكل مستمر مع تعاظم مقدار هذه الجرعات سنة بعد أخرى، ولكنها ارتفعت درجة الطموح في تحقيق التنمية كلما تطلب ذلك زيادة حجم الاستثمار القومي والتركيز على التكنولوجيا المتقدمة مما يؤثر في الطلب على العملات الأجنبية لتمويل الواردات الاستثمارية من الدول الأجنبية، كما أن نمط التنمية من حيث مدى شمول التخطيط وكيفية تحديد الأولويات يؤثر في جانب الطلب على العملات الأجنبية من حيث مدى الاعتماد على الموارد المحلية، كما يؤثر في جانب العرض عن طريق تأثيره في الأوضاع الهيكلية للاقتصاد. وبصفة عامة فإن ناتج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤثر تأثيراً مباشراً في مقدرة الاقتصاد القومي وتوازنه، وبالتالي على قيمة العملة المحلية داخلياً بالإضافة إلى تأثيره على

إبراهيم المصري محددات سعر الصرف ١٩٩٧

جانبي العرض والطلب بالنسبة للعملات الأجنبية.

وتجدر بالذكر أن نمط المؤسسات القائمة على تنفيذ الاستثمارات وتوزيعها بين القطاعين العام والخاص وكيفية تمويل استثمارات القطاع العام يؤثر أيضاً في سعر الصرف عن طريق تأثيره في عجز الميزانية العامة للدولة.^(١)

٢- الأوضاع الهيكلية السائدة في الاقتصاد القومي

تؤثر الأوضاع الهيكلية السائدة في الاقتصاد القومي في كل من قوة العملة المحلية داخلياً وعلى العرض والطلب على العملات الأجنبية، ولعل من أهم الأوضاع الهيكلية المؤثرة كل من هيأكل الإنتاج القائمة وعلاقة الأدخار القومي بالاستثمار القومي.

فالاختلالات في هيأكل الإنتاج القائمة - مثل نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية وخدمات الإنتاج أو قصور الإنتاج من السلع الضرورية عن الوفاء بالطلب عليها أو غير ذلك - تؤدي إلى إضعاف قيمة العملة المحلية داخلياً وزيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض المعروض منها.

أما اختلال العلاقة بين الأدخار القومي والاستثمار القومي فتؤدي إلى نفس التأثير حيث يزداد التمويل الخارجي للاستثمار وتزداد المديونية الخارجية ومتطلبات سداد أقساط القروض وأعبائها.

٣- الأوضاع النقدية والائتمانية المحلية.

تعتبر الأوضاع النقدية والائتمانية المحلية من أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالإصدار النقدي يجب أن يستند إلى غطاء من الذهب والعملات الأجنبية والصكوك الأجنبية والصكوك المحلية (السندات على الحكومة وصكوك الخزانة العامة) والأوراق التجارية ويقدر ما تزيد نسبة الذهب والعملات والصكوك الأجنبية في هذا الغطاء يقدر ما يضيف ذلك مزيداً من القوة للعملة المحلية داخلياً وخارجياً، حيث يعني ذلك وفرة عرض العملات الأجنبية. وتؤثر كل من كمية النقد المصدر ومقدار الائتمان المحلي في السيولة المحلية حيث تؤدي زيادة عن الحد المناسب

(١) سلسلة تقرير مجلس الشورى سعر الصرف في مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٦ التقرير رقم ٨ ص ٩-٨.

إلى موجات تضخمية تعني انخفاض قيمة العملة داخلياً وخارجياً.

وتلعب السياسات النقدية والاتهامية دوراً مهماً في تنمية المدخرات المحلية وفي تمويل الاستثمار مما يؤثر في العلاقة بين الادخار القومي والاستثمار القومي بما لها من تأثير على سعر الصرف.

٤- التجارة الدولية.

حيث أن سعر الصرف الأجنبي يتم أساساً لتسهيل عمليات التجارة الدولية فإن تغيرات هذه العمليات تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف، ومع الأخذ في الاعتبار أن عمليات التبادل التجاري مع الدول الأجنبية وناتجها من عجز أو فائض في الميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية تعتبر انعكاساً للعوامل الداخلية السابقة الإشارة إليها إلا أنه يلاحظ أن هناك عوامل خارجية قد تؤثر سلباً على عمليات التبادل التجاري، وبالتالي على سعر الصرف. مثل ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات بما يؤدي إلى تدهور نسب التبادل التجاري، أو العوائق التي تفرضها بعض الدول على حرية التجارة من حيث التعريفة الجمركية أو نظام الحصص أو العوامل الطبيعية التي تؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض حصيلة الصادرات لفائدة الثروات الطبيعية أو تغير نم الأسواق الخارجية وغير ذلك.

٥- النظام النقدي العالمي.

حيث أن سعر الصرف عبارة عن قيمة العملة المحلية بالنسبة لعملة (أو عملات) أجنبية أخرى، فإنه من البديهي أن يتاثر السعر بأي تطورات تحدث في قيمة العملات الأجنبية وكما يتاثر سعر الصرف بالنظام النقدي المحلي فإنه يتاثر أيضاً بالنظام العالمي.

فتدهور قيمة عملة أجنبية داخل الدولة المصدرة لها سيؤدي إلى تغير سعر الصرف لصالح العملة المحلية والعكس صحيح، كما أن تغير قيمة عملة ما في أسواق النقد العالمية الحرة سيؤدي إلى نفس النتيجة.

ومنذ عام ١٩٤٤ بدأت ملامح نظام نقدي عالمي تتشكل بتوقيع اتفاقية "بريتون وودز" وإنشاء صندوق النقد الدولي الذي بدأ يلعب دوراً مهماً في النظام النقدي العالمي

وأصبح عاملاً مؤثراً في تحديد سعر صرف عملات الدول والأعضاء فيه.^(١)

ثانياً: محددات سعر الصرف

لا شك أن عدداً من المتغيرات الاقتصادية لها دوراً واضحاً في بناء قوى العرض والطلب في سوق الصرف، كما تنشأ تأثيرات تبادلية بين هذه المتغيرات وسعر الصرف، ومن أبرز هذه المتغيرات ما يلي:-

١ - ميزان المدفوعات

٢ - السياسة المالية

٣ - السياسة النقدية

٤ - المستوى العام للأسعار

٥ - المؤشرات السيكولوجية

٦ - شروط التجارة

٧ - مستوى النشاط الاقتصادي

٨ - عرض النقود (أو كمية وسائل الدفع)

٩- ميزان المدفوعات *Balance of Payments*

من المتصور أن التغيرات التي تطرأ على المعاملات التي يلخصها ميزان المدفوعات، تعتبر من أهم المؤشرات في سعر الصرف، وذلك لأن هذه المعاملات ما هي إلا معاملات الدولة مع العالم الخارجي، ومن ثم فهناك علاقة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في سوق الصرف، فميزان المدفوعات ما هو إلا سجل يبيّن بطريقة منتظمة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمي الدولة ومتقيمي العالم الخارجي خلال فترة معينة.

(١) سلسلة تقارير مجلس الشورى المرجع السابق ص ١٠-١١.

وهذه المعاملات التي تشمل أغراضًا جارية أو رأسمالية، تسفر في جانب عن متحصلات سواءً صادرات أو خدمات تدفق رأسمالي كما تسفر في جانب آخر عن مدفوعات سواءً عن واردات أو خدمات تحويل رأسمالي.

يعبر جانب المتحصلات من الميزان عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي، بينما يشكل جانب المدفوعات الطلب الإجمالي على الصرف الأجنبي، وإذا ما تجاوزت المدفوعات المتحصلات فإن العجز يسفر عن هبوط في الأصول الأجنبية أو زيادة في الالتزامات الأجنبية أو زيادة في حجم مطالبات العالم الخارجي بالعملة المحلية ويتربّع على ذلك إزدياد المعروض من العملة المحلية في سوق الصرف مما يؤثّر على سعر صرفها وذلك بهبوطه.

أما إذا تجاوزت المتحصلات المدفوعات فإن الفائض يسفر عن زيادة في الأصول الأجنبية أو هبوط في الالتزامات الأجنبية أو هبوط في حجم مطالبات العالم الخارجي بالعملة المحلية، ومن ثم انكماش المعروض من العملة المحلية في سوق الصرف مما يؤثّر إيجابياً على سعر صرفه وذلك بصعوده.

٢- السياسة المالية

السياسة المالية ويقصد بها العناصر المالية كالإيرادات والنفقات العامة وتوجيهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

هذا وتؤثّر السياسة المالية على سعر الصرف من خلال الدور الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالضرائب التي يكون الهدف محاصرة التضخم تسهم في تحسين القيمة الخارجية للعملة الوطنية أما الضرائب التي تفرض على أموال غير المقيمين فتعمل على تقليل تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار في الداخل ويقل بذلك الطلب على العملة المحلية وتتدحرج بذلك القيمة الخارجية للعملة الوطنية.^(١)

٣- السياسة النقدية

السياسة النقدية يقصد بها ذلك التدخل من السلطات النقدية للرقابة على حجم وسائل الدفع وشروط الاتهان في النظام الاقتصادي من حيث الكمية والتوزع عن طريق

(1) Kreinin M.E: international Economics(forth Edition), New York, H.B.Jovanovich 1983, pp 405-407.

استخدام أدوات نقدية تعرف بأساليب البنك المركزي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في إطار من النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل مع المحافظة على سعر الصرف الخارجي للعملة.

وفي ظل قاعدة الذهب كان لسعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة دور في مجال العمل على الحد من إيقاف الاتجاه التزولي للقيمة الخارجية للعملة إذ كانت البنوك المركزية تلجأ إعادة إلى رفع سعر إعادة الخصم؛ وبالتالي رفع أسعار الفائدة وذلك لحث المودعين على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم دون استبدالها بذهب يشحن للخارج. وفي الوقت ذاته لاجتناب الودائع الخارجية التي تشهد أسعاراً أعلى للفائدة وكذلك رفع تكلفة الإقراض الخارجي للحد منه أي أن إعادة الخصم وأسعار الفائدة قد لعبت دورها في التخفيف من حدة آثار انتقال الأموال قصير الأجل على أسواق الصرف.

ونخت نظام التعويم الذي اتسع نطاق تطبيقه اعتباراً من عام ١٩٧٣ لم ترض بعض الدول الأوروبية - خاصةً ألمانيا وسويسرا - عن استمرار الاتجاه نحو حيازة قدر متزايد من الأرصدة بعملاًها نتيجة الارتفاع المطرد والملحوظ في القيمة الخارجية لهذه العملات مما أدى إلى زيادة قوة الجذب إليها.

ولقد وجدت السلطات السويسرية - مثلاً - أن التدفقات الرأسمالية إليها المرتبطة بتزايد ما يحوزه الأجانب بالفرنك السويسري، يخلق أمامها صعوبات في الإبقاء على التوسيع التقديري في نطاق السيطرة، فضلاً عما تشكله هذه التدفقات من استمرار لضغوط صعودية غير مرغوب فيها إزاء سعر صرف الفرنك وفي مواجهة هذا الموقف اتجهت السلطات السويسرية إلى حظر أداء فوائد على الإيداعات التي يحوزها الأجانب بل وفرض فائدة سالبة على هذه الإيداعات.^(١)

٤- المستوى العام للأسعار

تحمل الشواهد تأييداً لقيام تأثير متبادل بين أسعار الصرف ومستوى الأثمان بمعنى أن سعر الصرف هو مؤثر بدرجة أو بأخرى في المستوى العام للأسعار كما أن مستوى الأثمان

(1) Fredrich,K, international Economics: concepts and issues, new york:margrow-Hill Book Company, 1974, p.287.

هو مؤثر بدرجة أو بأخرى في سعر الصرف.

ومع ذلك فقد يتجه مستوى الأسعار داخل دولة ما إلى الارتفاع بشكل يفوقه في بلاد أخرى ذات وزن مهم بالنسبة لحجم التجارة الخارجية لهذه الدولة معبقاء سعر الصرف لعملة الدولة على مستوى مما يعني أن سعر الصرف لهذه العملة يجاوز لقيمتها الحقيقية over valued كما أن اتجاه مستوى الأسعار إلى الارتفاع قد يكون بما يقل عنه في الدول الأخرى معبقاء سعر الصرف لعملة الدولة على مستوى مما يعني أن سعر الصرف لهذه العملة أدنى من قيمتها الحقيقية under valued.⁽¹⁾

٥- المؤثرات السيكولوجية

تلعب المؤثرات السيكولوجية دوراً تؤكد الشواهد بالنسبة لسلوك المتعاملين في سوق الصرف ومن ثم في تحرك سعر الصرف في هذه السوق خاصة خلال الأجل القصير، وتقترب هذه المؤثرات بافتراضات او توقعات أحداث معينة أو إشاعة تنبؤات عما ستكون عليه بعض الأوضاع المالية والاقتصادية خلال فترة قادمة.

٦- شروط التجارة

تبدي مشكلة التحول في شروط التجارة أكثر حدة بالنسبة للدول النامية نظراً للطابع الهيكل لصادراتها حيث تستحوذ المواد الخام جانب الصدراة، حيث أنه في فترات الأزمات والركود التي توجهها اقتصاديات الدول المتقدمة المستوردة لهذه المواد، تأخذ أسعارها في الهبوط نحو كبير بينما الهبوط في أسعار السلع الصناعية يكون أكثر اعتدالاً بل قد تظل هذه الأسعار على حالها. ويعني ذلك أن شروط التجارة تميل لغير صالح الدول النامية بما يعني هبوط حصيلة صادراتها، وعدم كفاية مواردها من النقد الأجنبي لمقابلة احتياجات الاستيراد، ومن ثم التأثير سلباً على قدراتها نحو تنفيذ برامج وخطط التنمية. وقد واجهت الدول النامية غير البترولية هذا الموقف على نحو حاد بعد عام ١٩٧٣ حيث كان لارتفاع أسعار وارداتها من البترول والسلع الصناعية دون ارتفاع مماثل في أسعار صادراتها تأثير

(1) Ethier, W.J., Modern International Economics, new york, W.W. Norton & Company, 1983, pp. 353-358.

جوهرى على حالة العجز في موازين التجارة فيه.

ومع تحول شروط التجارة لصالح الدولة المتقدمة مع بقاء حل الطلب على صادراتها على ما هو عليه، فإن ذلك يعني تحقيق حصيلة أكبر من النقد الأجنبي لنفس الكم من الصادرات والعكس في حالة تحول شروط التجارة لغير صالحها وينطوي تحول شروط التجارة بدرجة محسوسة لصالح أو لغير صالح الدولة المعنية على زيادة أو انخفاض في الطلب على عملة هذه الدولة وما يعكسه من ضغوط تؤثر صعوداً أو هبوطاً على سعر صرفها، وتختلف حدتها بحسب المدى الذي أخذه التحول في شروط التجارة.

٧- مستوى النشاط الاقتصادي

عندما يرتفع أو ينخفض الدخل القومي في بلد ما فإن جانباً من التغير في الإنفاق الناجم عن ذلك ينعكس على الواردات ويقدر ما يكون الميل الحدي للاستيراد كبيراً يقدر ما يكون انتقال آثار التغير في الدخل إلى بقية العالم الخارجي عن طريق الواردات، وترتبط درجة الميل الحدي للاستيراد بشكل كبير باهيكل الاقتصادي للبلد المعنى، إذ كلما اقترب من إمكانية الاكتفاء الذائي كلما انخفضت درجة الميل الحدي للاستيراد، أما إذا ابتعد عن هذه الإمكانية وتخصص في إنتاج قدر محدود نسبياً من السلع مع الاعتماد على التجارة الخارجية فيها يتعلق ببقية احتياجاته، ارتفعت وبالتالي درجة الميل الحدي للاستيراد وما يسري على الواردات المنظورة يمتد كذلك إلى الواردات غير المنظورة، ومن ثم فإن حالة الرواج مثلاً في الدولة (أ) التي تصحبها زيادة في وارداتها المنظورة وغير المنظورة قد تؤدي إلى عجز في ميزان العمليات التجارية وطالما أن هذا العجز لا يتم تعويضه بتدفق رأس المال من الخارج فإن معالجة الموقف النهائي للميزان تعنى سحباً من الأصول الأجنبية أو تراكمها في مستحقات العالم الخارجي بعملة الدولة (أ) الأمر الذي يؤدي إلى التأثير سلبياً على سعر صرف عملة الدولة (أ).

٨- عرض النقود (كمية وسائل الدفع)

تعرف النقود من خلال مفهومين أساسين أو لها مفهوم خيقي ويقصد به أن النقد المتداول خارج البنك زائد الودائع تحت الطلب لدى البنك، وثانيهما مفهوم واسع يشتمل

فضلاً عما تقدم على أشباء النقود من ودائع لأجل وحسابات توفير وما يشابهها.

أما السيولة الإجمالية المحلية أو ما يطلق عليه وصف المعروض النقدي فهي تشتمل فضلاً عن العناصر السابقة الودائع الحكومية وما يشابهها والنقود وأشباء النقود والعناصر الأخرى المؤثرة في السيولة الإجمالية المحلية يوازنها جمعاً بند الأصول الأجنبية والاتهان المحلي وعندما تصبح الأصول الأجنبية ذات وزن مهم بالمقارنة بالسيولة الإجمالية المحلية خلال فترة زمنية معينة فإن ذلك يعكس أهمية متزايدة لقطاع المعاملات الخارجية تسفر تراكم في الحقوق قبل العالم الخارجي، وهو تراكم يأتي بتأثيراً موسعاً إزاء السيولة المحلية ومن ثم النقود.

وبالتالي فإن الأصول الأجنبية لها دور جوهري في تغطية المصدر من البنوك، وهذا لا يعني الاطمئنان التلقائي إلى ما قد يتم اللجوء إليه من توسيع في حجم الإصدار على اعتبار أن هذا التوسيع وما يترتب عليه من زيادة في حجم النقد المتداول ينبغي أن يستند بالدرجة الأولى إلى زيادة في حجم المعروض من السلع والخدمات محلياً وإلا أدت الضغوط التضخمية الناشئة عن عدم موازنة الزيادة في كمية وسائل الدفع بزيادة في حجم المعروض من السلع والخدمات إلى انخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية الأمر الذي ينعكس تأثيره السلبي على سعر الصرف، أما عندما يصبح رقم الالتزامات الخارجية مثلاً نسبة من السيولة الإجمالية المحلية فإن ذلك وإن كان يعكس أيضاً أهمية متزايدة لقطاع المعاملات الخارجية إلا أنه يقترب بتراكم في الحقوق لصالح العالم الخارجي نتيجة الاقتراض المستمر منه، وهو تراكم يؤذد في هذه الحالة إلى تأثيراً انكماشياً إزاء السيولة المحلية ومن ثم النقود^(١).

رابعاً: سياسات سعر الصرف

اعتمدت سياسات سعر الصرف في كثير من الدول المتقدمة لحجم كبير من التدفقات الرأسمالية على سياسة سعر صرف ثابتة أو قاعدة ثابتة لسعر الصرف ومع زيادة التدفقات الرأسمالية أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الصرف الحقيقة في كثير من هذه الدول، وما يستتبع ذلك من آثار تضخمية وعجز في الحساب الجاري ومن ثم فقد الميزة التنافسية للاقتصاد.

(1) Friedrich, K.: International Economics: concepts, op.cit, 1995, pp 225-235.

وقد اختلف رد الفعل إزاء التأثيرات السابقة لسعر الصرف فبعض الدول استمرت في تثبيت سعر الصرف والارتباط بعملة أخرى فيما يطلق عليه نظام سعر الصرف الأسماى الارتكازى، وذلك لدعم ثقة المستثمرين في الاقتصاد بتجنب خاطر تقلبات سعر الصرف.

وفي المقابل اتجهت بعض الدول لدرجة من المرونة وإن كانت محدودة مثل شيلي والمكسيك وذلك عن طريق توسيع نطاق تحرك سعر الصرف وفي العموم فإن سياسات سعر الصرف كانت محدودة في كثير من الدول النامية.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد أثار بعض الاقتصاديين تجربة بعض الدول للحد من الارتفاع الحقيقي لمعدل الصرف، وأطلق عليها الصدمات المؤقتة للتأثير على معدل الصرف وتمثل هذه الصدمات في التدخل من قبل الدولة عن طريق رفع معدل التضخم كسياسة معتمدة في ظل زيادة التدفقات الرأسمالية للداخل ومع توقع المستهلكين أن العمل في الحاضر أكبر منه في المستقبل، فسوف يقل الطلب على السلع غير القابلة للتجارة بهدف الحصول عليها آجالاً، ومن ثم ينخفض الاستهلاك عليها ويحدث انخفاض لمعدل الصرف الحقيقي. وقد استدلوا على ذلك بتجربة ثلاثة دول وهي: شيلي وكولومبيا والبرازيل والتي هدفت إلى خفض معدل الصرف الحقيقي، أو بطريق غير مباشر من خلال رفع معدلات التضخم، وتأثير ذلك على خفض الثروة ومن ثم انخفاض الطلب على السلع غير القابلة للتجارة؛ وبالتالي يحدث انخفاض في معدل الصرف الحقيقي.

وفي الواقع أنت لا تستطيع أن نجزم بالفاعلية الكاملة لهذه السياسة في جميع الدول، وتحت كل الظروف لأنه مما لا شك فيه أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى المتداخلة والتي تؤثر على معدل الصرف الحقيقي.⁽²⁾

-
- (1) Calvo.G.A,Reinhart.C.M, Ieideman:»In Flow of Capital to Developing Countries in the 1990s», op.ct,p 135.
 - (2) Calvo. G.A, Vegh.C.A,»Targeting The Real Exchange Rate: Theory and Evidence» Journal of Development Economics, vol, no:1, 1995, pp 98-100.

الخلاصة

يعتبر سعر الصرف من أهم المغارات الاقتصادية، موضع اهتمام كثير من الاقتصاديين والمسئولين عن السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية. كما أن سعر الصرف يتعلق بعمليات التجارة الدولية حيث يتطلب التبادل التجاري بين الدول تحديد قيمة العملة المحلية لكل دولة بالنسبة للعملات المحلية للدول التي تبادل السلع أو الخدمات معها حيث يمكن تحديد قيمة السلع أو الخدمات التي يتم مبادلتها وبالتالي المراكز المالية الناشئة عن عمليات تبادل السلع والخدمات.

كما أن لسعر الصرف خصوصيته مقارنة بباقي الأسعار هذه الخصوصية تتشابه إلى حد كبير مع سعر الفائدة، وكلاهما يتعلق بتبادل بين وسائل الدفع في شكل نقود أو صكوك داتية أو مدینونية وكلاهما يتحدد بعرض وطلب مشترين من عرض وطلب السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك والاستثمار.

كما يتأثر تحديد سعر الصرف في أي دولة بعوامل عديدة داخلية وخارجية تتعلق بثلاثة محددات رئيسة وهي:-

- * قيمة العملة المحلية ومدى قوتها داخليا.
- * العرض والطلب على العملات الأجنبية.
- * النظام النقدي العالمي ومدى ارتباط الدولة بالاتفاقيات الدولية النقدية.
- * سياسات سعر الصرف المتبعة ومدى تأثيرها على سعر الصرف في داخل الدولة.

الفصل الثامن

التوازن الكلي للاقتصاد القومي

توازن الاقتصاد القومي:

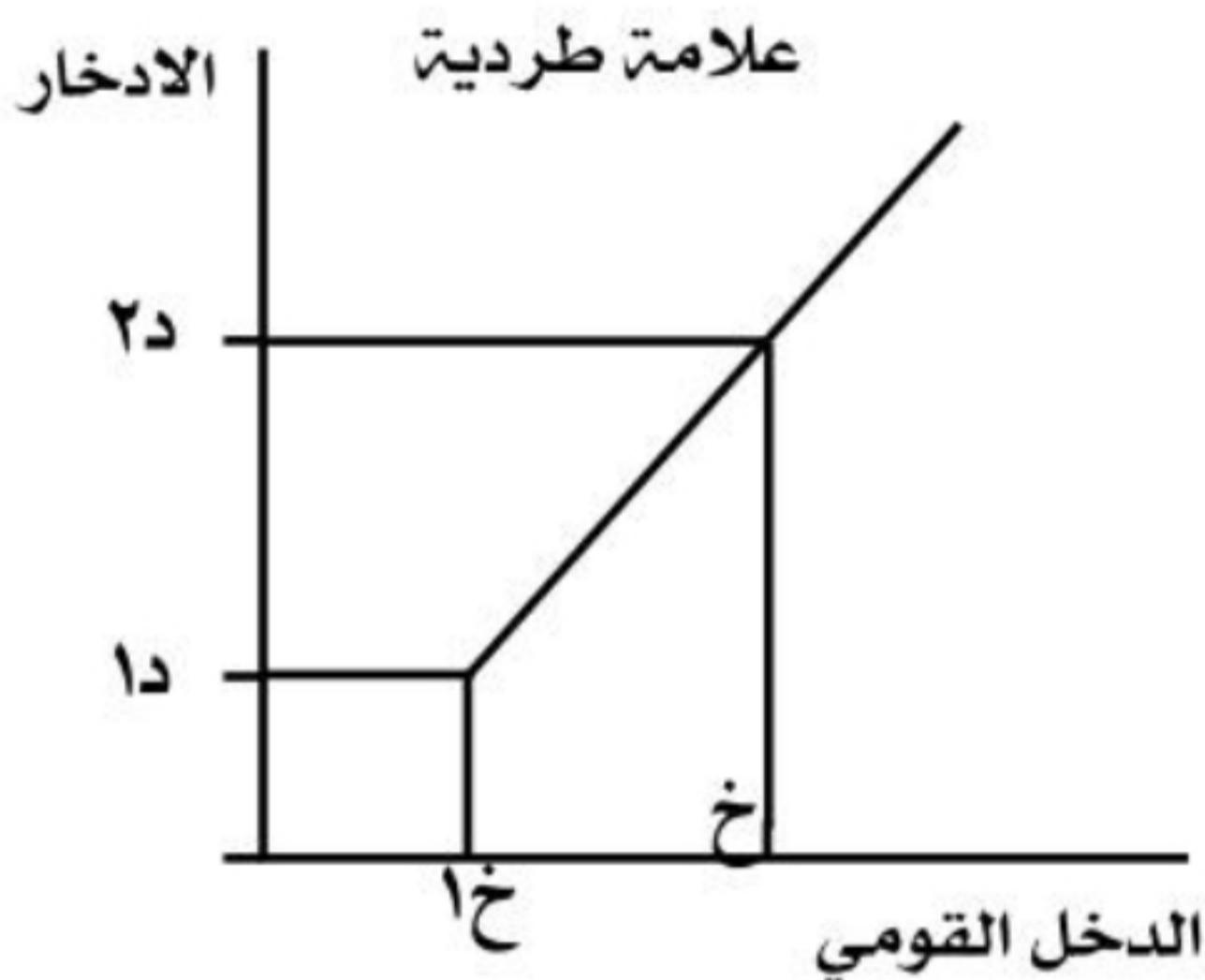
يتحقق التوازن عندما يتواءن كل من القطاع الحقيقي في الاقتصاد القومي مع القطاع الندبي في آن واحد والقطاع الحقيقي يعبر عنه بالقطاع الفعلى وهي تشمل المتغيرات الحقيقية كالدخل القومي والادخار والاستثمار والقوى العاملة وفرص التوظيف وحجم الناتج والإنتاج .. وهكذا.

القطاع الندبي يشمل المتغيرات الندية كالطلب على النقود بفرض المعاملات والاحتياط والطلب على النقود بفرض المضاربة وسعر الفائدة وعرض النقود وهكذا.

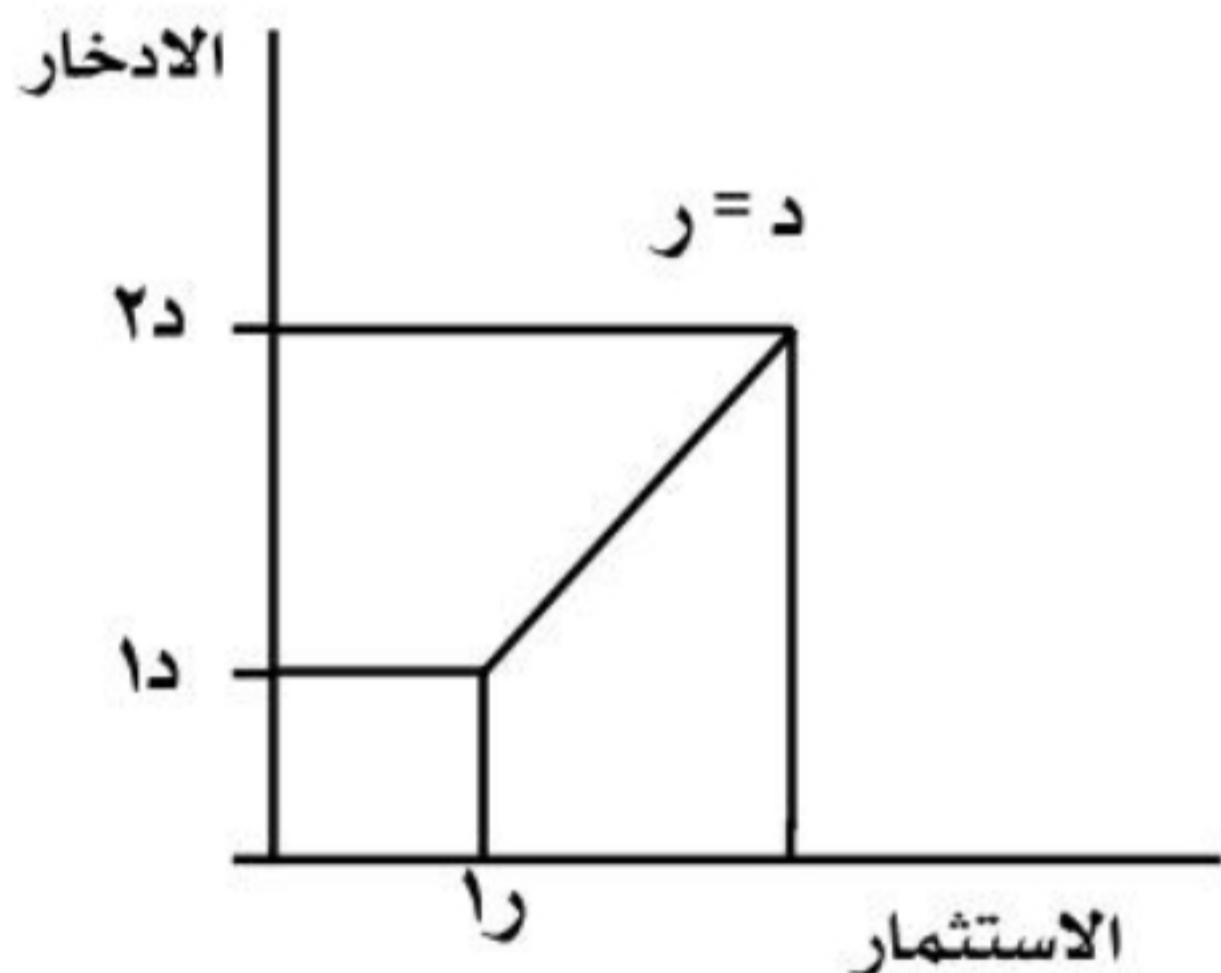
أولاً: توازن الجانب الحقيقي:

ويبيّن الشكل رقم (1) العلاقة بين الناتج والادخار علاقة طردية، أما العلاقة بين الادخار والاستثمار شكل رقم (2) فيفترض أن الادخار يعادل الاستثمار أي أن كل ما يتم ادخاره يتم استثماره، أما الشكل الثالث فهو يعرض العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة وال العلاقة هنا علاقة عكسية، أما الشكل الأخير فهو يعرض العلاقة المستنيرة بين الدخل القومي أو الناتج القومي وسعر الفائدة عكسية (IS).

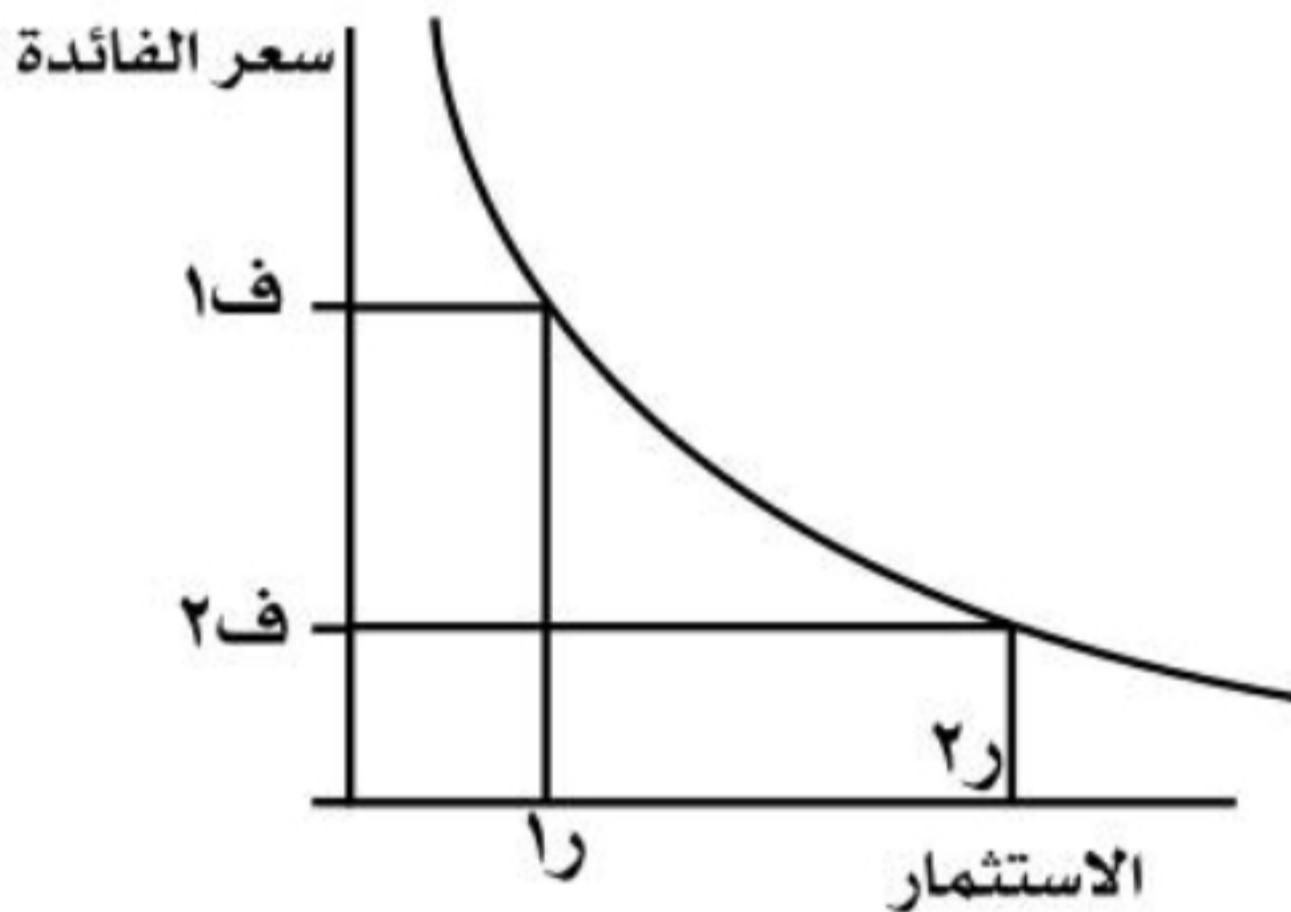
(1)



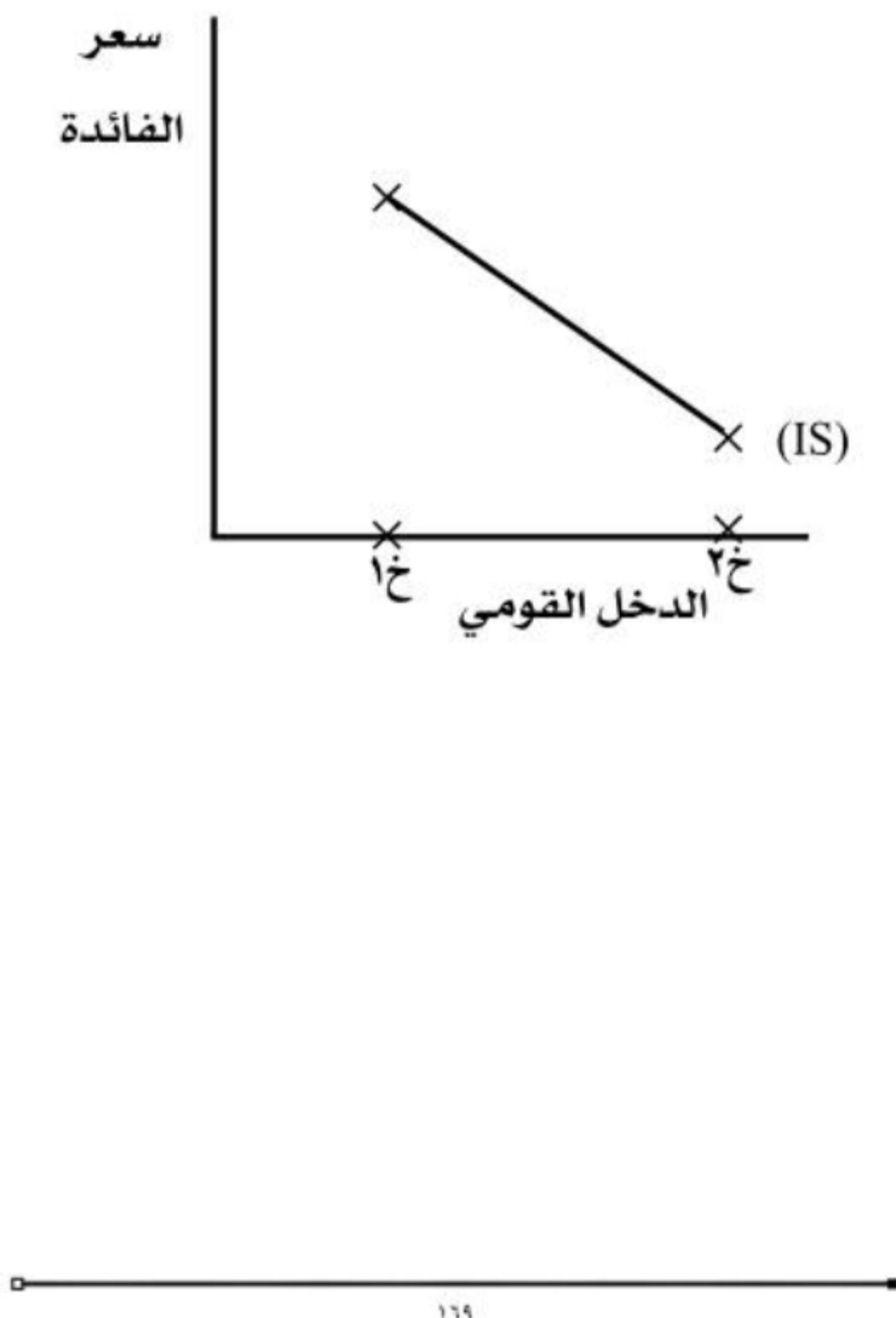
(2)



(3)



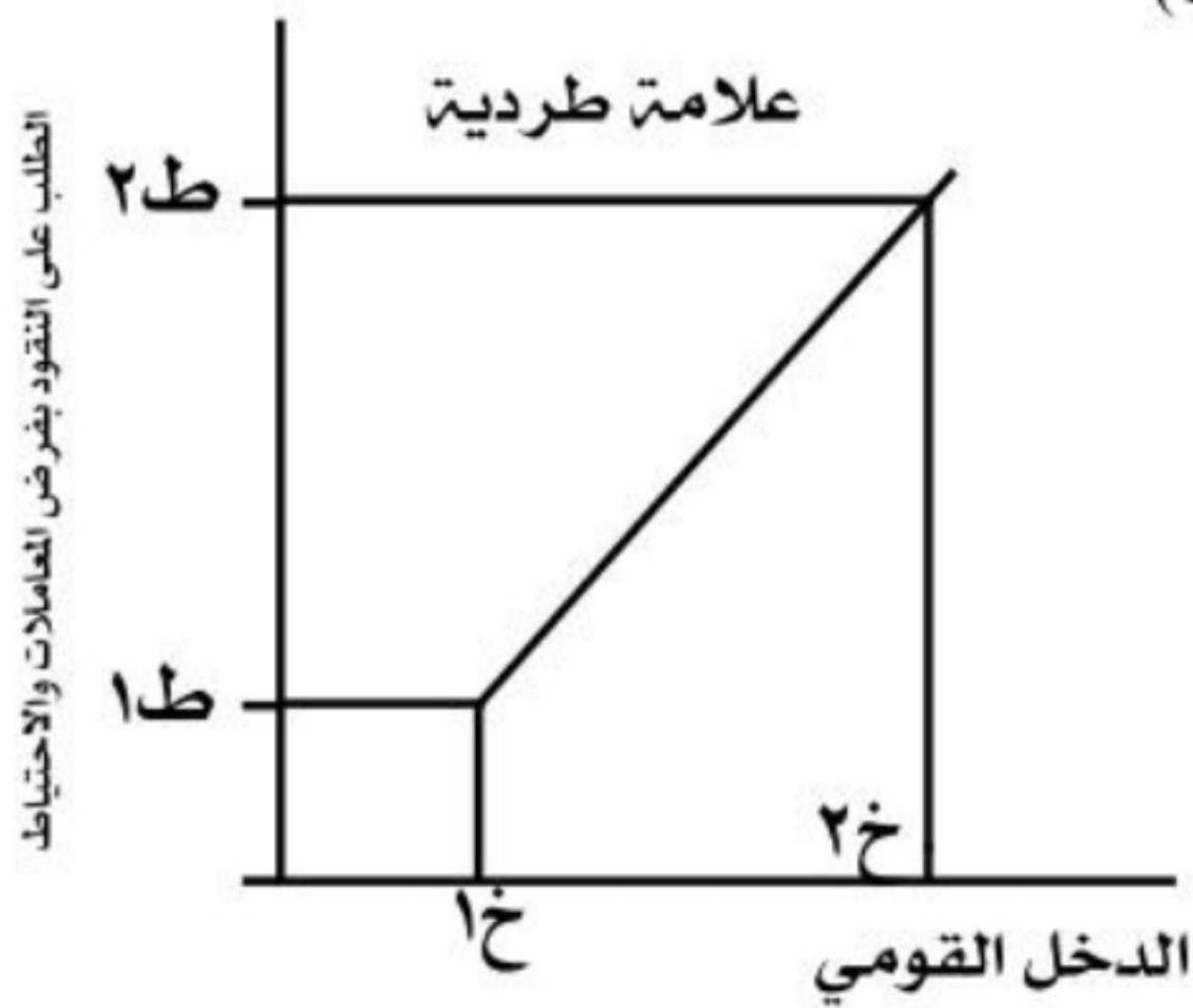
(4)



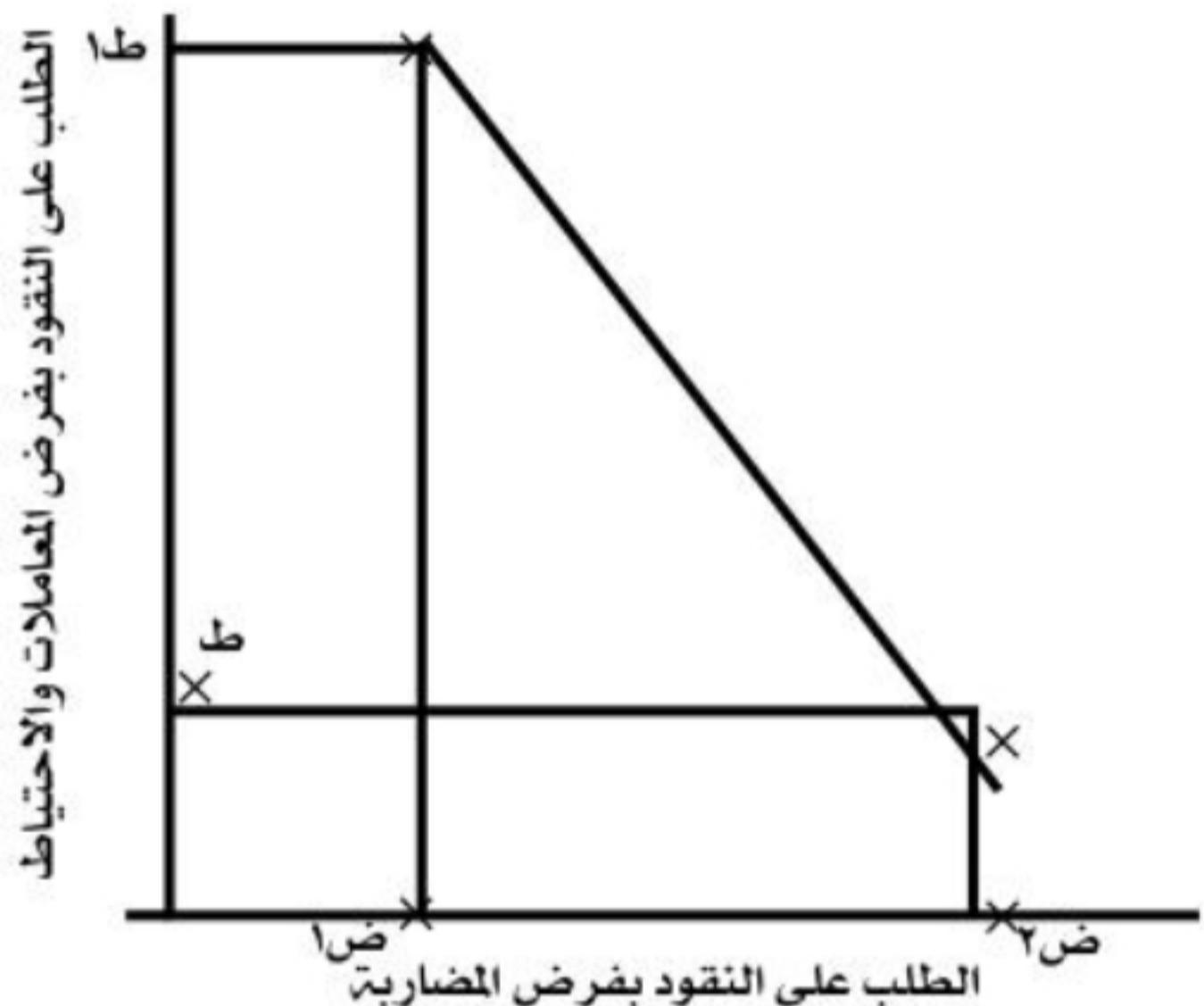
ثانياً: توازن الجانب النقدي:

ويظهر في الشكل التالي حيث يبين في الرسم (1) العلاقة بين الدخل القومي والكلي على النقود بفرض المعاملات والاحتياط وال العلاقة هنا طردية أما الرسم (2) فيه العلاقة بين الطلب على النقود بفرض المعاملات والارتباط والطلب على النقود بفرض المضاربة والعلاقة هنا علاقة تكامل (100%)، ثم العلاقة بين الطلب على النقود بفرض المضاربة وسعر الفائد والعلاقة عكسية، أما الرسم الأخير المستخرج نتيجة العلاقة بين الدخل القومي وسعر الفائدة والعلاقة طردية (LM)، أما التوازن الكلي فهو يظهر في الشكل الأخير بجمع IS و LM في شكل واحد.

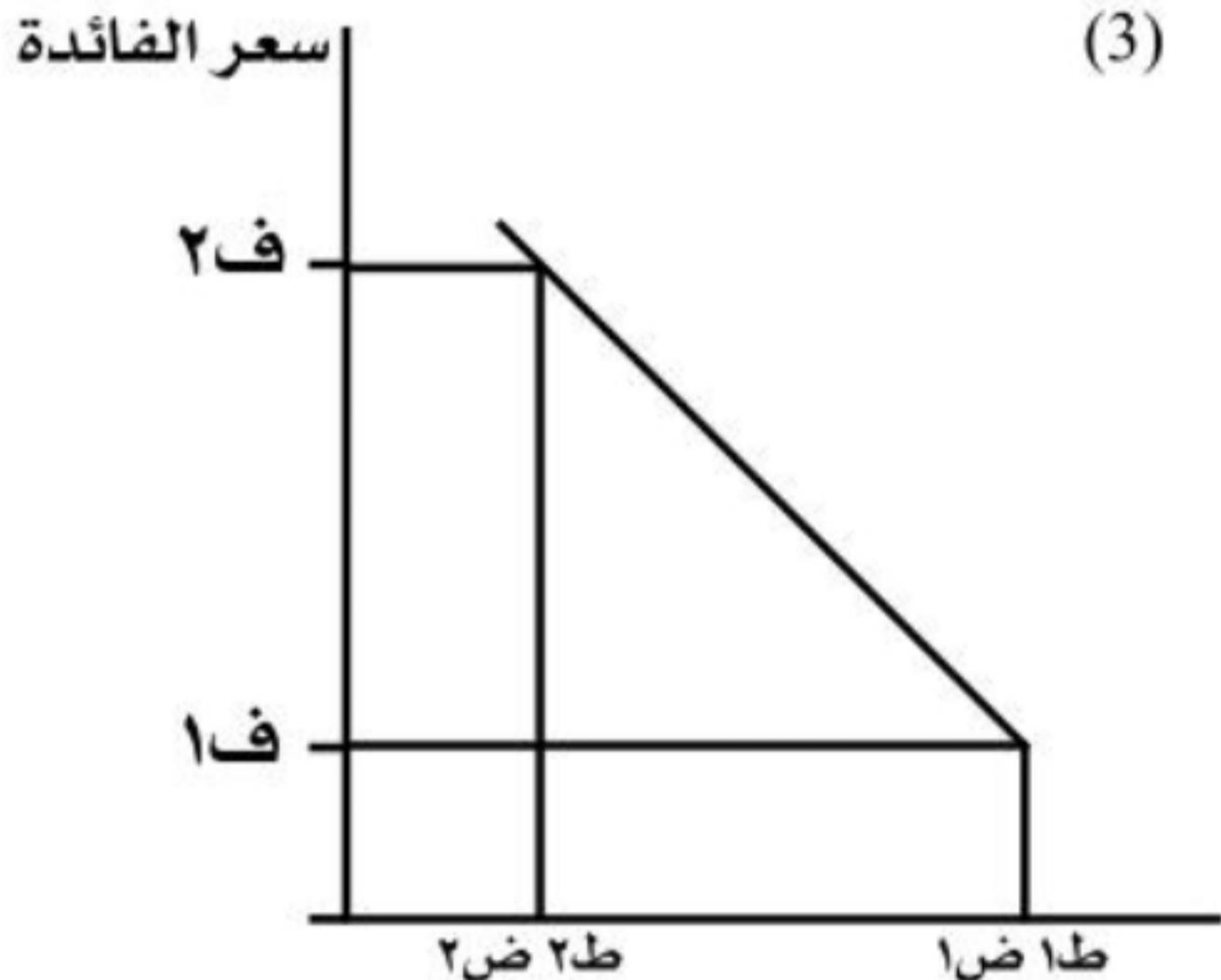
(1)



(2)

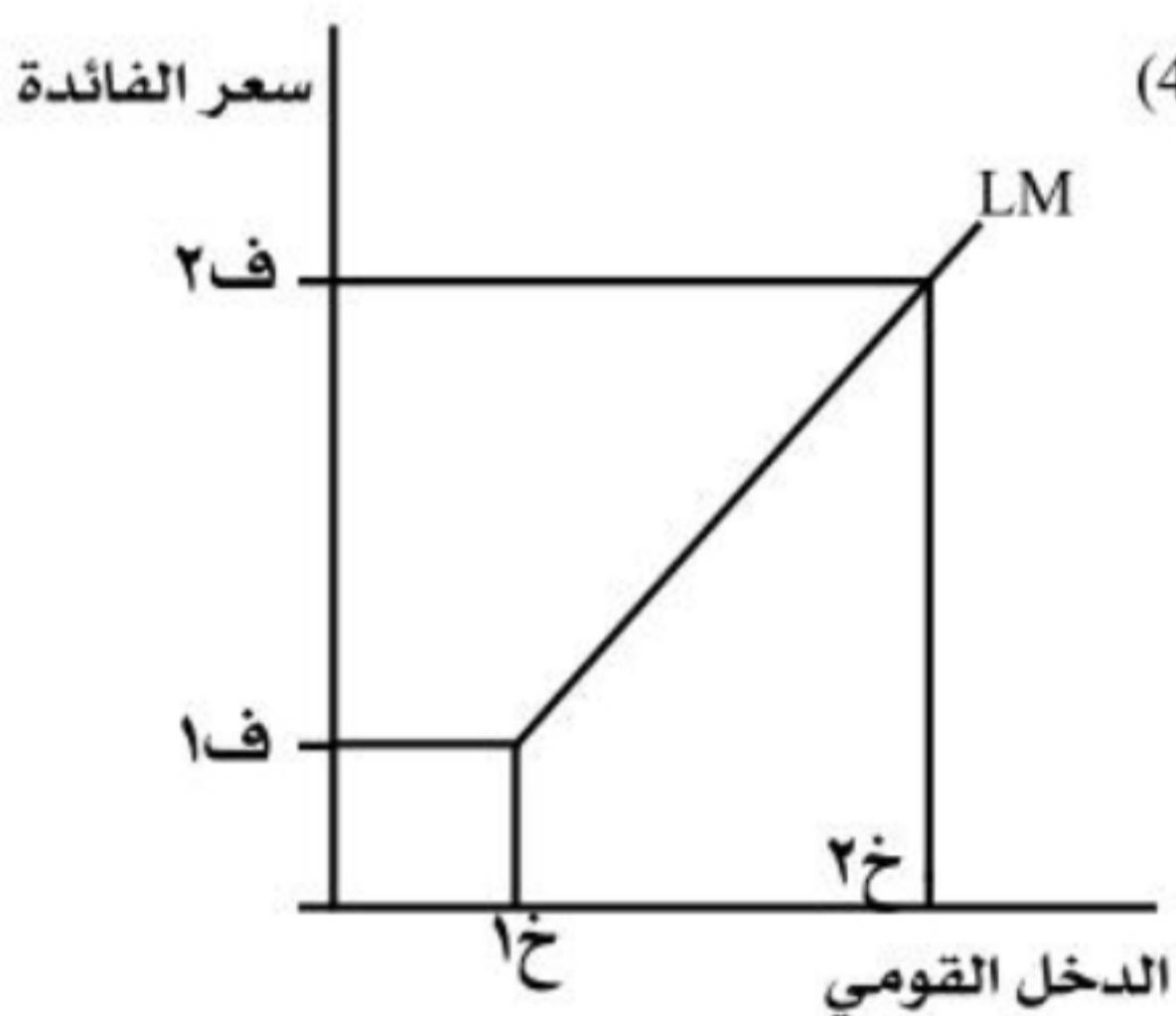


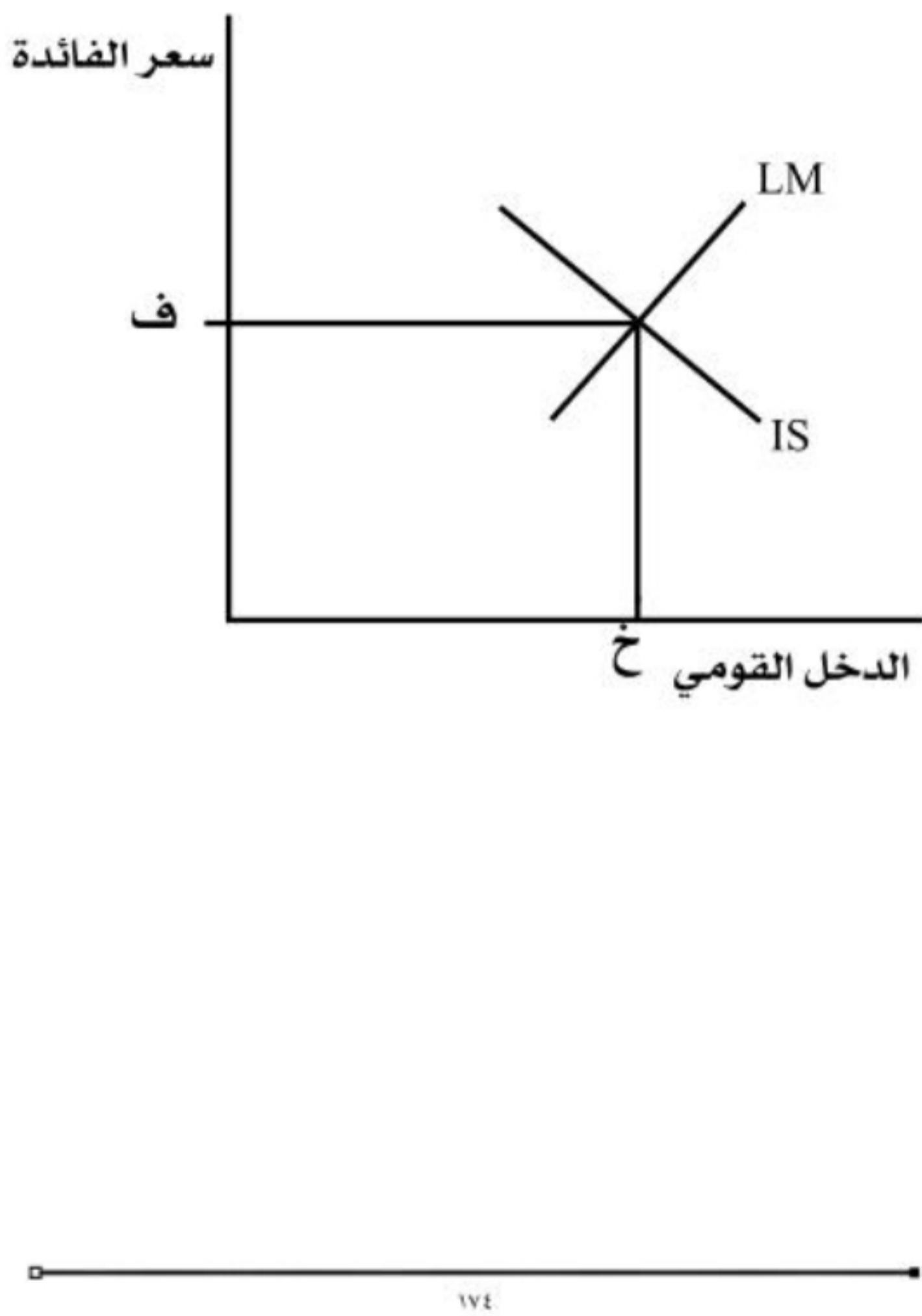
(3)



الطلب على النقود بفرض المضاربة

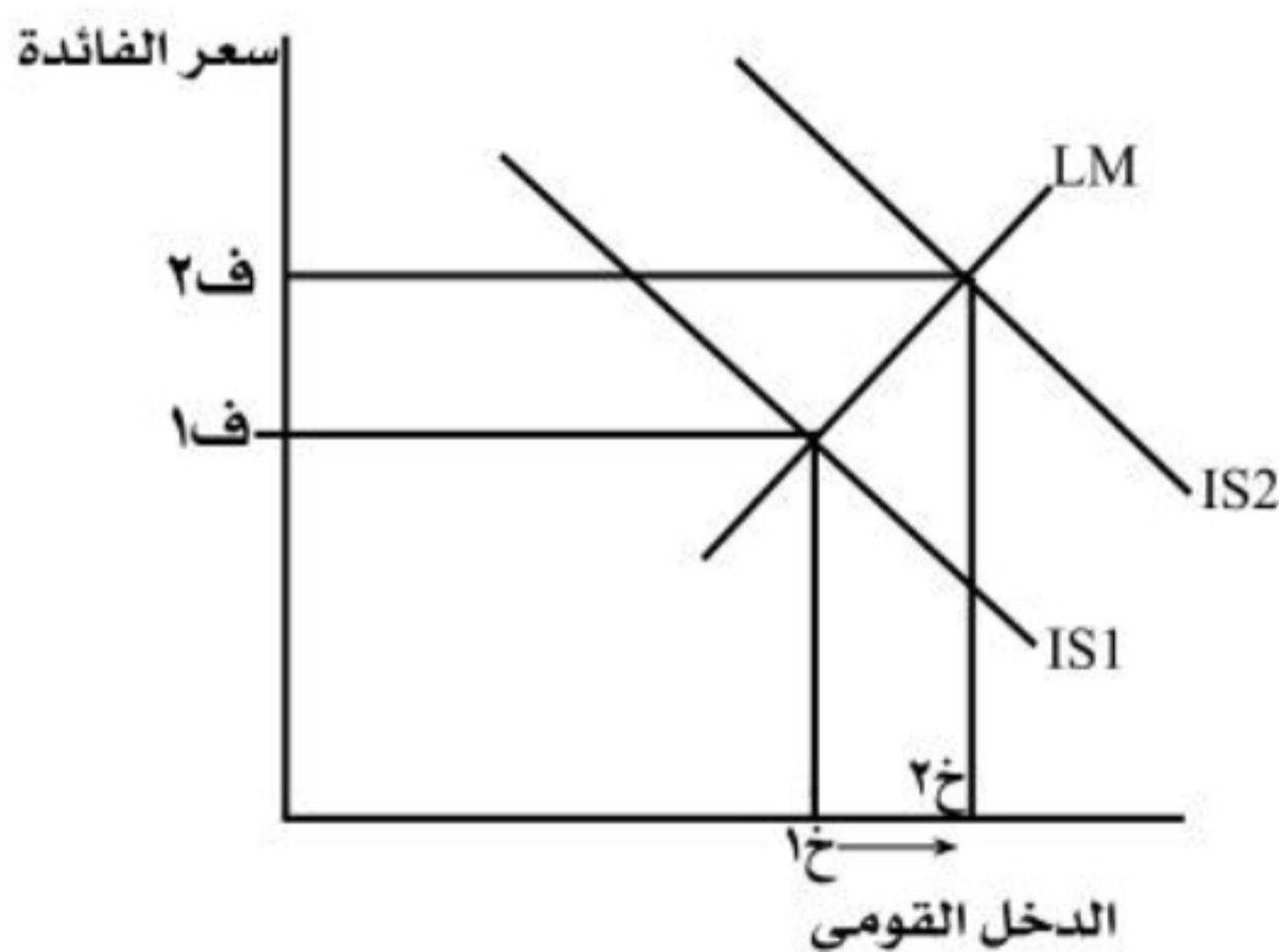
(4)



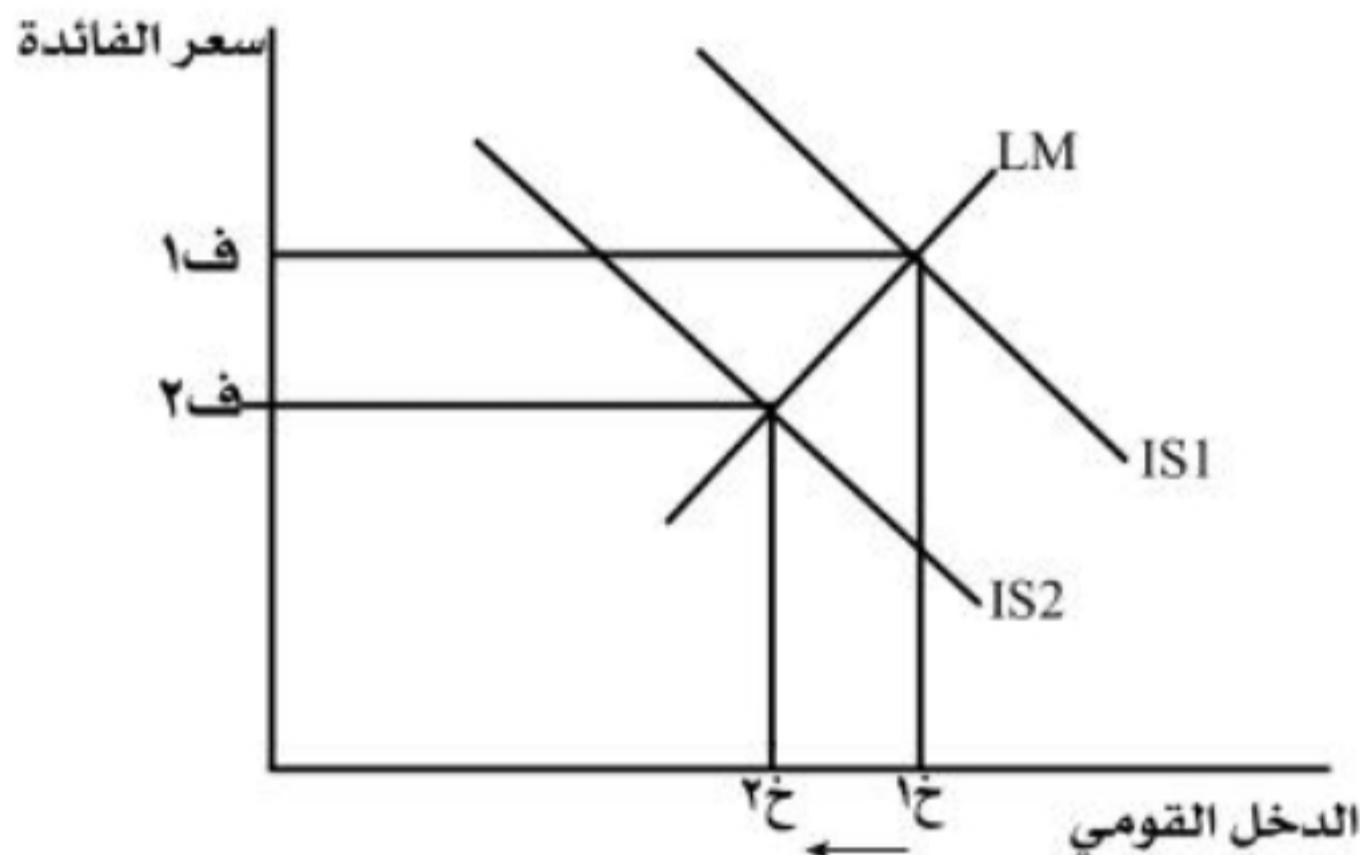


التغيرات التي تطرأ على التوازن الكلي للاقتصاد النقدي

- انتقال IS إلى اليمين أو إلى اليسار:



- انتقال LM إلى اليمين أو إلى اليسار:



يتربّ على انتقال IS₁ إلى IS₂ في الرسم الأول ارتفاع مستوى سعر الفائدة من ف₁ إلى ف₂، وارتفاع مستوى الدخل القومي من خ₁ إلى خ₂.

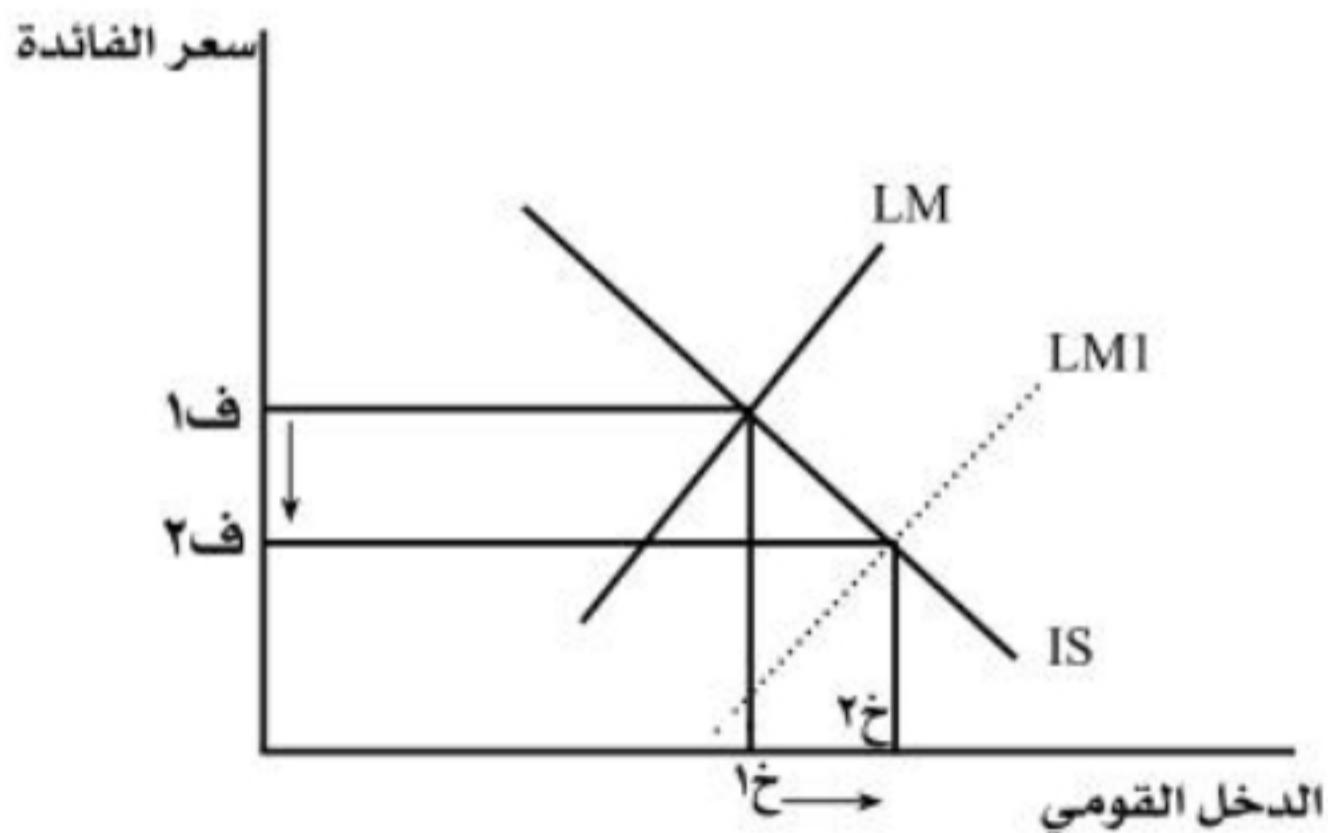
أما في الرسم الثاني يتربّ على انتقال LM₁ إلى LM₂ إلى انخفاض سعر الفائدة من ف₁ إلى ف₂، وانخفاض مستوى الدخل القومي من خ₁ إلى خ₂.

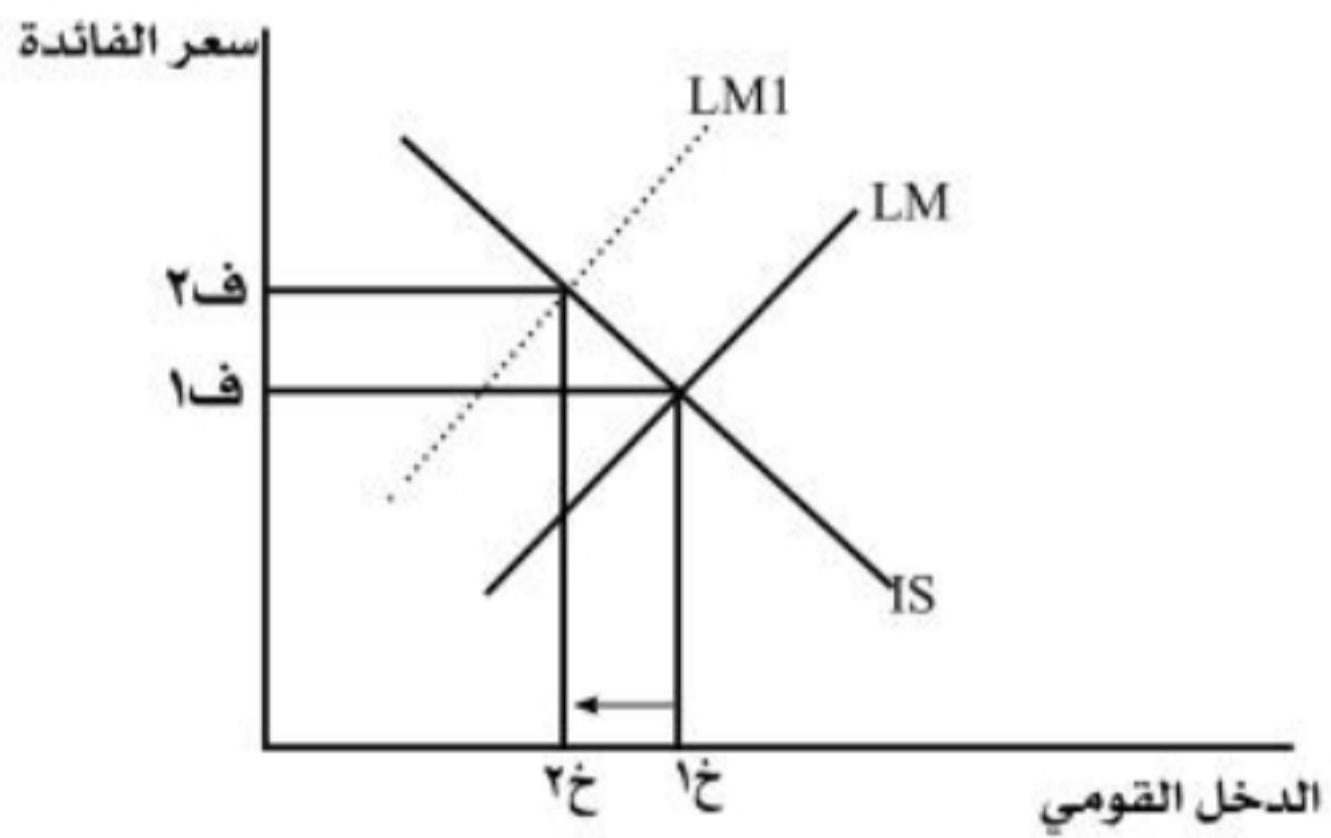
في الحالتين السابقتين انتقال IS إلى IS₂.

أما منحنى LM فقد ظل ثابتاً بدون انتقال >

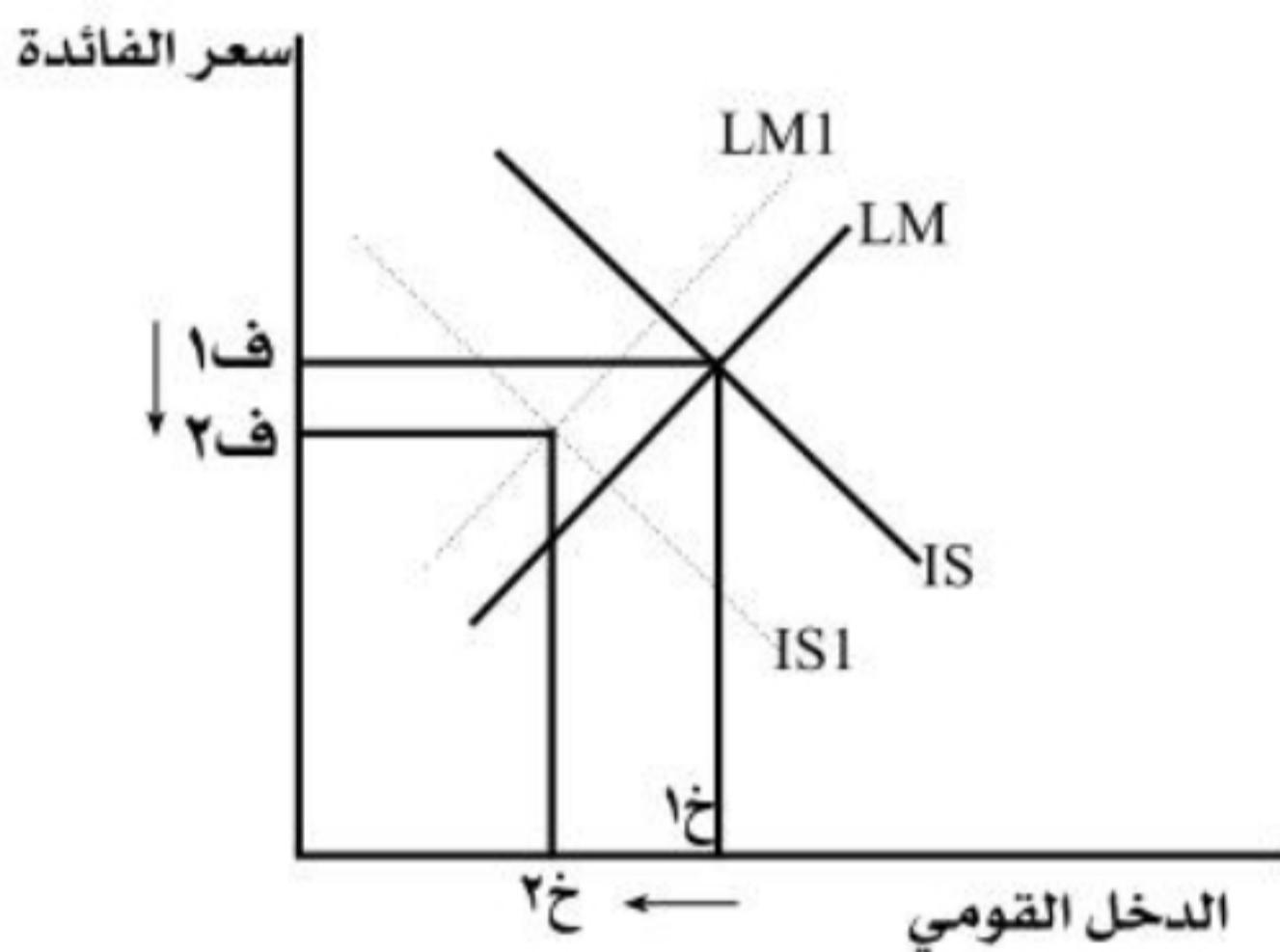
أما الحالة الأخرى فهي تعرض انتقال LM₁ إلى LM₂ مع بقاء منحنى IS بدون انتقال أي يظل ثابتاً كالتالي:

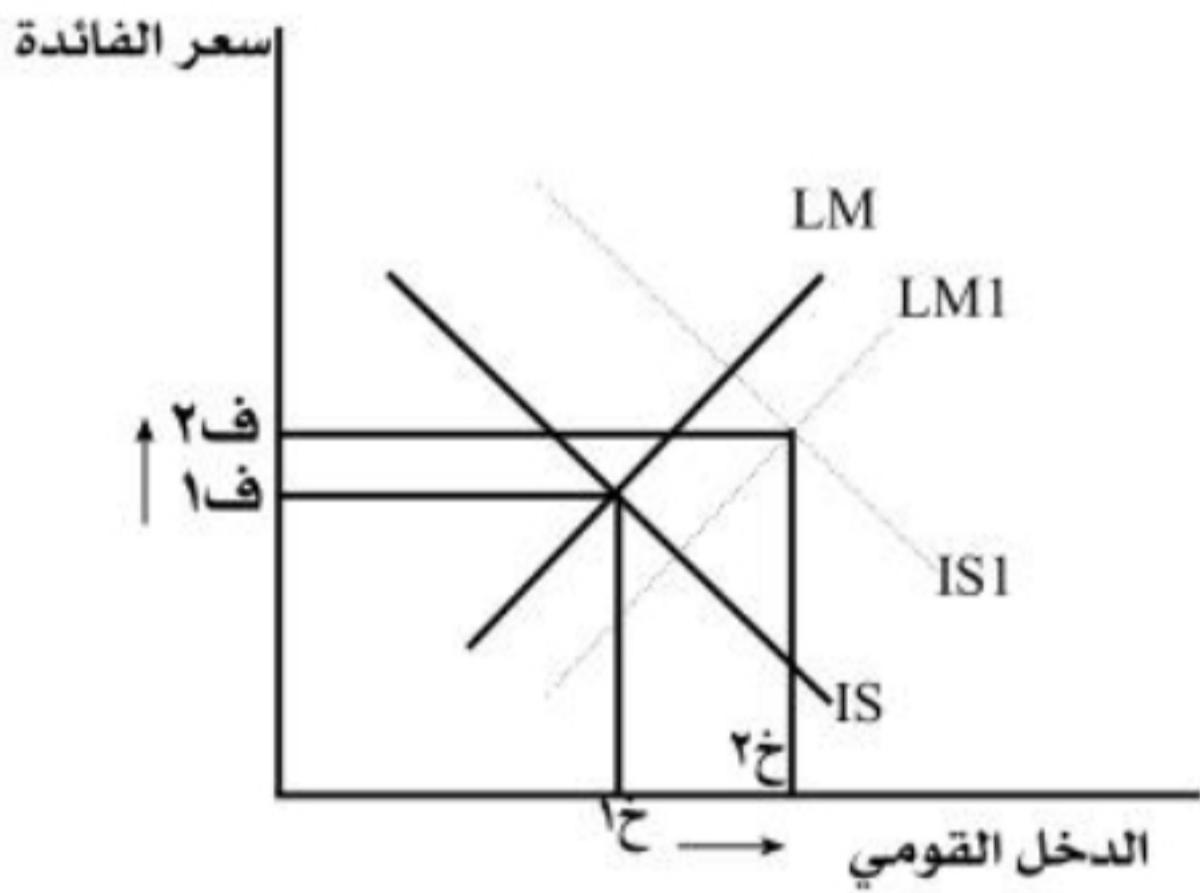
في الحالة الأولى انخفاض مستوى سعر الفائدة من ف ١ إلى ف ٢، وارتفع مستوى الدخل القومي من خ ١ إلى خ ٢. أما في الحالة الثانية فقد ارتفع سعر الفائدة من ف ١ إلى ف ٢ وانخفض مستوى الدخل القومي إلى خ ٢.





أما الحالة الأخيرة فهي انتقال كل من منحنى LM، IS في آنٍ واحد في نفس الاتجاه أو في عكس الاتجاه.





يبين الشكلان السابقان التغيرات التي تطرأ على كل من مستوى الدخل القومي ومستوى سعر الفائدة في حالة انتقال كل من LM، IS في نفس الوقت.

الفصل التاسع
الموازنة العامة للدولة

الموازنة بيان أو سجل أو قائمة بالإيرادات العامة المتوقعة والنفقات العامة المتوقعة في السنة القادمة.

الموازنة تشمل جانبين:

أولاً: الإيرادات العامة المتوقعة.

ثانياً: النفقات العامة المتوقعة.

أولاً: الإيرادات العامة المتوقعة:

هي مبالغ يتم تحصيلها بمعرفة شخص عام معنوي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وهي تحصل في شكل نقدى وليس عيني وتحصى السنة القادمة، ومن هذه الإيرادات:

١ - الضرائب بمختلف أنواعها مباشرة وغير مباشرة، ضرائب على الدخل، ضرائب جمركية، ويتم فرض الضريبة بقانون من مجلس النواب، ومن ثم يتم تعديليها، وإلغائها أيضاً بمعرفة مجلس النواب.

٢ - الرسوم التي تفرض لاستخراج شهادة ميلاد - رخصة قيادة ... إلخ.

٣ - القروض العامة.

٤ - أذون الخزانة.

ثانياً: النفقات العامة المتوقعة:

وهي نفقات من المتوقع أن يتم إنفاقها بمعرفة شخص عام معنوي في السنة القادمة، وهي نفقات نقدية وليس عينية ومن هذه النفقات:

- نفقات الأجور والمرتبات والمكافآت.

- نفقات الدعم.

- نفقات الاستهلاك العام.

- النفقات الاستثمارية العامة.

الموازنة العامة والحسابات الختامية:

الحسابات الختامية بفرض الإيرادات العامة والنفقات العامة عن سنة قادمة أي بيانات الحسابات الختامية إيرادات ونفقات عامة فعلية في حين إيرادات ونفقات عام في الموازنة بيانات تقديرية.

الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة

- إذا كان جانب الإيرادات العامة المتوقعة أكبر من جانب النفقات العامة المتوقعة تكون الموازنة العامة في حالة فائض.

- أما إذا كان جانب النفقات العامة المتوقعة أكبر من جانب الإيرادات العامة المتوقعة تكون الموازنة العامة في حالة عجز.

- بالنسبة لمصر تعاني من عجز مزمن ومستمر في الموازنة العامة للدولة حيث النفقات والإيرادات في تزايد مستمر ولكن معدل نمو النفقات العامة أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وإعداد الموازنة العامة واعتبارها.

- يتطلب إعداد الموازنة العامة للدولة أن تقوم كل الجهات والمصالح وأجهزة الدولة التابعة للمؤسسات المختلفة أو المستقلة القيام بعمل تقديرات للنفقات العامة والإيرادات العامة لها عن الفترة من ١ / ٣ / ٦ إلى ٧ من كل عام على أن تقدم هذه التقديرات قبل قيام وزارة المالية بتقديم الموازنة العامة للدولة ككل إلى البرلمان للاعتماد، ويلي إعداد كل جهة أو مصلحة إعداد تصریحاتها أن تجتمع هذه التقديرات في كل وزارة ثم ترسل كل وزارة تقدیراتها إلى وزارة المالية، ويلاحظ على إعداد الموازنة العامة الآتي:

- ١ - تقوم الجهات بتقدير إيراداتها ونفقاتها في كثير من الأحيان على أساس الاتجاه العام للإيرادات العامة والنفقات العامة، وهي عادة في تزايد مستمر في أغلب دول العالم وبخاصة الدول النامية.
- ٢ - عادة ما يتم المبالغة في تقدير النفقات العامة بصفة خاصة لعلم كل جهة أو مصلحة أو وزارة بأن وزارة المالية سوف تخفض هذه التقديرات.
- ٣ - عادة ما يتم عدم المبالغة في تقدير الإيرادات العامة أي تقليل من المتوقع رغبة في إعطاء انطباع بأن الوزارة أو الهيئة قد اتخذت أكبر مما كانت متوقعة.
- ٤ - عادة ما تقوم وزارة المالية بمناقشة كل بند من بنود الإيرادات والنفقات العامة الواردة من الجهات وتعديلها.
- ٥ - تقدم وزارة المالية إلى مجلس النواب مشروع الميزانية العامة للدولة ويحول رئيس البرلمان إلى لجنة الخطة والميزانية بالمجلس لمناقشتها وإعداد تقرير للعرض على أعضاء مجلس البرلمان لاقراره بعد الإقرار من جانب مجلس النواب تصبح الميزانية سارية اعتباراً من ١/٧ من كل عام.

صياغة إعداد الميزانية العامة:

- ١ - تعد الميزانية العامة للدولة عن سنة وليس أكثر من سنة أو أقل من سنة أي يتم تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة عن السنة السابقة اعتباراً من ١/٧ و حتى ٦/٠٣.
- ٢ - ليس هناك إيراد معين يخصص لنفقة معينة إيراد المياه لنفقة الدعم في الكهرباء مثلاً.
- ٣ - كل جهة تحصل بإيراد يوضع في حساب وزارة المالية بالبنك المركزي.
- ٤ - يتم صرف النفقات العامة من حساب وزارة المالية بالبنك المركزي.
- ٥ - ليس هناك استقطاع لجهة لنفقاتها العامة في إيراداتها العامة.

٥- هيئة قناة السويس تودع إيراداتها من (سلة العمليات) المختلفة في حساب وزارة المالية بالبنك المركزي وذلك بعد قيام البنك المركزي بتحقييمها لسعر الصرف الملاين.

كيفية مواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة

١- زيادة الإيرادات العامة من خلال توسيع نطاق الضريبة، الفائدة، التحصيل، وتقليل الشهرية.

٢- تخفيض النفقات العامة من خلال ترشيد بعض النفقات المتعلقة بالإسراف، إعادة النظر في الدعم أي النظر في وصول الدعم لمستحقه (أي أن الدعم لا يصل إلى مستحقه، دعم الكهرباء، دعم الغاز، دعم الصادرات، دعم رجال الأعمال).

٣- الجمع بين زيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات العامة.

الفصل العاشر
دور السياسة الاقتصادية والنقدية
في حفز النمو الاقتصادي

تعريف السياسة الاقتصادية: مجموعة من القرارات والإجراءات والاساليب والادوات لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

كلمة سياسة تعني: مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطات لتحقيق هدف محدد خلال فترة زمنية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات.

وبذا يكون تعريف السياسة النقدية هو:

مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية المتعلقة بإدارة المعروض النقدي ومعدلات الفائدة من خلال مجموعة من الأدوات.

فالمعروض النقدي لا يعني فقط النقود الورقية وإنما يتضمن الأصول المستخدمة كوسيل للتبادلات مثل الائتمان والأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى نقود ورقية، ويطلق على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مسافاً إليه احتياطيات البنوك الأساسية النقدي (Monetary Base).

وغالباً ما تتعلق أهداف السياسة النقدية بالجانب الحقيقي، في حين تكون أدوات تنفيذ هذه السياسة أدوات نقدية.

ثانياً: مضمون السياسة النقدية

يعد المدف الأساسي للسياسة النقدية لمعظم البنوك المركزية هو تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر. وما لا شك فيه أن البنك المركزي تهتم بقضايا النمو الاقتصادي والبطالة. إلا أنها تؤمن بأن أفضل ما يمكن أن تقدمه من اسهامات للنمو الاقتصادي طوبيل المدى هو استهداف الاستقرار السعري، وفي المدى القصير، خلال سنة على سبيل المثال يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي إلى زيادة الطلب والناتج في الاقتصاد على أنه إن لم يكن الناتج أقل من المستوى الممكن تحقيقه، فإن ذلك سيكون على حساب ارتفاع معلمات التضخم. وتعمل معدلات التضخم المرتفعة بدورها

على تخفيض الناتج مرة أخرى. وفي الواقع يمكن أن تكون للتأثيرات طويلة المدى للتضخم المرتفع انعكاسات سلبية على الاقتصاد. فعلى سبيل المثال حددت الأديبات الاقتصادية الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد فيما يلي:

- * انخفاض القوة الشرائية وزيادة الطلب على النقود السائلة (النقود التي لا يكون عليها عائد).
- * ارتفاع حجم الاستثمارات بشكل كبير في القطاع المالي لارتفاع العائد (أسعار العائد الأساسية) والعزوف عن الاستثمار المباشر كنتيجة طبيعية لتذبذبات الأسعار.
- * تشوّه القرارات المتعلقة بالنفقات المستقبلية والقرارات المتعلقة بمستويات الانتاج المناسبة، حيث تشير الدراسات الحديثة الشاملة التي أجريت على عدد كبير من الدول إلى أنه خلال فترات تزيد عن عشر سنوات يرتبط التضخم المرتفع - خاصة المعدلات الأعلى من 10% سنوياً - بنمو اقتصادي منخفض. مثلاً: 10% تضخم أدى في إنجلترا إلى نقص في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2%. نتيجة عدم اليقين التي خلقتها ارتفاع الأسعار.
- * التكلفة الضريبية للتضخم أو الظاهرة المعروفة بـ inflation Tax وهي تداخل معدل التضخم مع النظام الضريبي فعلى سبيل المثال 10% تضخم من الممكن أن يؤدي إلى 2-3% خسارة من درجة الرفاهية الاجتماعية مع تشوّه في توزيع الدخل.
- * نقص الموارد المتتجة في الاقتصاد مما يؤدي إلى تقليل معدل النمو الاقتصادي ومن ثم يتسع مضمون السياسة النقدية لجميع الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي. والرقابة على الاتهان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والاتهان الذي تمارسه السياسة النقدية على تحركات الأسعار.

وتتمدّ إجراءات السياسة النقدية على الرقابة على المنتاج من الكميات النقدية المتداولة والاتهان والتأثير في حجمها وكيفية استخدامها بشكّ يتلاءم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسات النقدية المرسومة: لتحقيق العدالة الكمالية، وزيادة الناتج الكلي أو الدخل القومي الحقيقي، ومن ثم التأثير في حركة المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي،

ضماناً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومنعاً لحدوث التقلبات الاقتصادية العنيفة، وثبيتاً مستويات الأسعار السائدة.

وتحدف السياسة النقدية كجزء من النظرة الاقتصادية الحديثة إلى التدخل المباشر في عرض النقود، ووسائل الاتهان بالتأثير على المعروض من النقد المتداول، وحجم القوة الشرائية تضخماً وإنكماشاً تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية في زيادة معدلات الناتج والاستثمار والعمالة الكاملة، وضبط حركة الضغوط والاتجاهات التضخمية، ومن ثم التأثير في حجم النشاط الاقتصادي بأكمله.

ولقد تطور مضمون السياسة النقدية في ضبطها للتضخم، والإنكماش بتطور المفاهيم المتعلقة بعوامل الإنفاق في تحقيقه مستويات أعلى من التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار، وأصبح مضمون تلك السياسة في استخدامها لحجم معين من الإنفاق النقدي كعامل استقرار، وتوازن اقتصادي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التوظيف الكامل بأقل قدر ممكن من ارتفاع الأسعار.

وتتحدد فعالية السياسة النقدية والاتهانية في رقابتها على مستويات لاستعار بالتحكم في معدلات حجم الإنفاق الكلي تبعاً لمستويات النشاط الاقتصادي المتحقق باستخدام وسائلها في التأثير على عرض النقد، ووسائل الدفع الحاضرة، والمستقبلية. وذلك عن طريق ميكانيكية سياسة التوسيع أو الإنكماش الاتهان. وهذا يتوقف على حجم النقود المتداولة، أو تبعاً لسهولة الاقتراض وقلة تكاليفه، وهذا يعتبر بدوره من صميم السياسة النقدية والاتهانية التي تمارسها السلطات النقدية في إداراتها ومراقبتها للنقد والاتهان.

والجدير بالذكر في هذا المجال أن فعالية السياسة النقدية والاتهانية في تحقيقها لأهدافها قد تصطدم بالتضارب بين الأهداف كالتضارب فيما بين العمالة الكاملة، ومكافحة التضخم. فتحقق العمالة الكاملة بالتوجه في الإنفاق الكلي، والدخول كزيادة معدلات المدحيات والأجور تتعارض مع سياسة ثبيت مستويات الأسعار بل على العكس فهو يؤدي إلى ارتفاعها. وكذلك التضارب فيما بين سياسات تحديد الحجم الأمثل من

العراقة والاستثمار فعدم توفر الإمكانيات اللازمة لتقدير الحجم من العراقة أو الاستثمار مقدماً قد يؤدي إلى تحقيق حجم من العراقة أو حجم من الاستثمار أكثر من اللازم، والمحدد في الخطة.

ثالثاً: عناصر السياسة النقدية:

ت تكون عناصر السياسة النقدية من الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها والأدوات المستخدمة لذلك، والأهداف (التشغيلية والواسطة). ويلخص شكل (١) تلك العناصر ثم يلي ذلك مزيد من التفصيل حول تلك العناصر.^(١)

شكل رقم (١)

أهداف السياسة النقدية

- تحقيق الاستقرار النقدي.

- الحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

- تشجيع النمو الاقتصادي.

- المساهمة في ايجاد سوق ناري ومالي متتطور.

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

وللمقارنة نجد أن أهداف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية تنحصر في تحقيق استقرار الأسعار (Price Stability)، والحد من البطالة عن طريق تعظيم العراقة (Maximum Employment) هنا ويدور جدال قائم حول حصر أهداف السياسة

(١) السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، مسلسل بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ٣٣-٤٥.

النقدية في تحقيق استقرار الأسعار فقط ومن بين الحجج التي يستند عليها الداعون إلى ذلك أن بنك الاحتياطي الأمريكي لا يستطيع الاهتمام بهدفين في آن واحد.

وفي نفس السياق يمكن أن نذكر أن بنك إنجلترا قد حدد مؤخرًا الأغراض الأساسية التي يعمل على تحقيقها. وتمثل هذا الأغراض في المحافظة على سلامة العملة وقيمتها، والمحافظة على استقرار النظام العالمي وتأمين فعالية الخدمات المالية البريطانية، أما البنك المركزي الألماني فيوجه سياساته إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أما بالنسبة للدول العربية فهي تقريرًا نفس الأهداف التي تسعى البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تحقيقها.

بـ- أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم:

وكمًا أن مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها ل مختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي، أو الطلب الفعلي فإن فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها في التأثير على حجم الاتهان وتكلفته وشروط منحه ضبطاً للتضخم وثبيتاً لمستوى الأسعار.

ويعد إلى البنك المركز عادة تحقيق أهداف السياسات النقدية والاتهانية بحيث يمارس سياساته الرقابية على الاتهان بتأثيره في حجم الودائع لدى البنوك التجارية باعتبارها تمثل العرض الكلي للنقد في المجتمع وذلك بما يملك من أدوات الرقابة الفنية بشكل مباشر أو غير مباشر.

فالبنك المركزي يستخدم أدوات الرقابة الفنية للسياسة النقدية كسياسة سعر البنك (سعر الخصم) وعمليات السوق المفتوحة ونسب الاحتياطي القانوني في التأثير الغير مباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسخيره للسياسة الاتهانية الداخلية، وهو يضع شروط الاقتراض وكيفية استخدامه وتكلفته وغير ذلك في حين يمارس رقابته المباشرة في التأثير على السياسة الاتهانية للبنوك التجارية بالتحكم في حجم الاتهان وكيفية استخدامه وشروطه أي بالتأثير على حجم ونوعية الاتهان المنوه.

ويمكّننا تلخيص أدوات الرقابة الفنية للسياسة النقدية في ثلاثة عناصر رئيسية:

- ١- أدوات الرقابة الفنية للسياسة النقدية غير المباشرة - التوعية والانتقائية - على التضخم.
- ٢- أدوات الرقابة الفنية المباشرة - الكمية - على التضخم.
- ٣- أدوات الرقابة الفنية الحديثة على التضخم.

أدوات الرقابة الفنية للسياسة النقدية، تغير المبادرة - التوعية والانتقائية،
- على التضخم:

يمكن تقسيم أدوات الرقابة الفنية التي يمارسها البنك المركزي في التأثير على حجم
النقد، والاتهان بشكل غير مباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

- * سعر الخصم (سعر البنك المركزي). Discount Rate
- * نسبة الاحتياطي القانوني Reserve Ratio
- * عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

وتمثل أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة الوسائل التقليدية للبنك المركزي في مراقبته
للنقد، والاتهان، والتأثير في السياسات الاتهامية لجميع البنوك التجارية بصفة موضوعية
وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوح.

ديناميكية الأدوات الفنية، الغير مباشرة للسياسة النقدية، في الرقابة على
التضخم:

لا شك أن فعالية دور الأدوات الكمية في ضبط التضخم تتضح من خلال إمكانية
تحقيق السياسة النقدية لأهدافها التنموية في حفز الإدخار، والاستثمار ورفع معدلاتها
بالنسبة إلى الدخل القومي في الاقتصاد.

وبعبارة أخرى تسير تدفق الموارد المالية وبالتالي الموارد الحقيقة من القطاع
الفانض (المدخر) إلى القطاع ذي العجز المالي (المستهلك) مما يتطلب بدوره من السلطات

النقدية التنظيم المباشر لكمية النقد المصدر عن طريق الاتهان المصرف أو من خلال إصدار نقد جديد تقوم به الحكومة بواسطة البنك المركزي الذي يقوم باقراض الحكومة لغرض تمويل العجز في ميزانيتها العامة.

فعملية خلق النقود بحقن الاقتصاد القومي بالتضخم قد تساهم في تشجيع الإدخار النقدي في وقت تزداد فيه ميول المدخرين على الاحتفاظ بمدخراتهم بشكل نقد، ومن ثم تساهم في حفز الاستثمار. ولعل أكثر الوسائل النقدية فعالية في هذا المجال هي أدوات الرقابة التقليدية - الغير مباشرة - للسياسة النقدية. وأهم تلك الأدوات :

١- سعر الخصم (سعر البنك المركزي) :Discount Rate

تعد تلك الأداة من أقدم وسائل الرقابة الغير مباشرة للسياسة النقدية، والتي مارستها البنوك المركزية حيث استخدمها بنك إنجلترا لأول مرة سنة ١٨٣٩.

وتتمثل سياسة سعر الخصم من أجل الرقابة على الاتهان والتأثير في حجم الإنفاق الكلي بالزيادة أي رفع ذلك السعر في حالة الرغبة في تقييد الاتهان، ومكافحة التضخم وتخفيفه في حالة الرغبة في التوسيع الاتهافي وما ينطبق على سعر البنك ينطبق على سعر الفائدة.

وفي المراحل الأولى للنمو يجب على السلطات النقدية جذب المدخرين وتشجيعهم للإدخار ليس على هيئة اكتتاب ولكن على شكل موجودات مالية كودائع لدى البنك، وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة.

وكذلك وفي أثناء التضخم ورواج الأشغال يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة - سعر الخصم - حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي، وبالتالي ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقد، والقروض من البنك التجارية.

على أن فعالية سياسة سعر الخصم قد يحد منها عدم ملائمتها للتطبيق في الاقتصاديات النامية، نظراً للطبيعة البنائية المختلفة لأسواق الخصم والاتهان وجود الجهاز المالي والمصرفي ومن ثم ضعف فن التعامل في الأسواق النقدية والمالية المحلية.

وكذلك توقف فعالية هذه السياسة على مرونة الطلب على الائتمان حيث قد تنعدم فرص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي إذا كان لدى البنك التجاري فوائض كافية من الاحتياطيات النقدية مما يقلل وبالتالي من اثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنك التجاري.

٢- من الممكن أن تكون تلك الوسيلة وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان تنظيمًا مباشراً إذ أنها أفضل وسيلة للتأثير في حجم الائتمان في حالة جود ونحافة الأجهزة المالية والمصرفية حيث تعد هذه الوسيلة وسيلة فعالة جداً في قطر نام يفتقر إلى أسواق مالية كفؤة ومتطرفة وتفضل هذه الوسيلة ملاءمتها للسوق النقدية الضعيفة، والغير متقطمة وخاصة إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة.

وربما تجلّى فعالية نسب الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد حيث أن البنك التجاري قد لا تجد نفسها مجبرة على التوسيع في عمليات الائتمان والإقراض باستخدام الزائد من احتياطياتها النقدية الناتج عن تخفيض تلك النسبة فضلاً عن أن التوسيع في عمليات الائتمان والإقراض ترتبط بزيادة الطلب على الائتمان والإقراض من قبل الأفراد المستثمرين والمشروعات الإنتاجية وهذا قد لا يتحقق أثناء الكساد.

بيّنا في حالة التضخم فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني يقيّد من مقدرة البنك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع وكذلك فإنه مما يحد من فعالية هذه السياسة كون نتائجها غير مؤكدة في أحوال كثيرة، وخاصة إذا كانت البنوك ذات سيولة عالية كما هو الحال في معظم البلدان النامية.

هذا وتتعرض تلك الأداة للنقد باعتبارها أداة تمييزية، وغير دقيقة، وغير مرونة فطبعاًيتها التمييزية تعود إلى اختلاف حجم البنك حيث قد تضارب البنوك الصغيرة ذات الاحتياطيات الصغيرة أما عدم دقتها فيعود إلى صعوبة التأكيد من مقدار التغيير الضروري في نسبة الاحتياطي القانوني النطوي المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة وأما عدم مرونتهما فيعود إلى عجزها عن مواجهة العجز، أو الفائض في احتياطيات المصارف في أماكن مختلفة في آن واحد.

٣- عمليات السوق المفتوحة :Open Market Operations

استخدمت تلك الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة منتظمة منذ عام ١٩٢٣ وقد أثبتت فعاليتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات وهي على خلاف سياسة سعر البنك تتم داخل السوق أي خارج البنك المركزي وتشكل دعامة قوية للبنك المركزي في رقابته على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم التحكم في حجم الائتمان وكميات النقد المتاحة للتداول ببعض الحالات الرواج أو الكساد التي قد يمر بها الاقتصاد حيث يترتب على شراء البنك المركزي للأوراق المالية زيادة في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، والعكس في حالة البيع.

فتتحدد فعالية هذه السياسة في زيادة حجم الاحتياطات النقدية أو نقصانها ومن ثم في بسط الائتمان أو تضييقه، مما يرفع من حجم الإنفاق الكلي أو يخفضه.

ويقلل من فعالية سياسة السوق المفتوح، وعلى الأخص في البلدان النامية عدم اتساع الأسواق المالية المحلية وقصورها عن استيعاب عمليات كبيرة فضلاً عن بدائية النظام المصرفي وعدم وجود فن التعامل فيه كما هو الحال في البلدان المتقدمة.

ولكن حين تتطور الأسواق النقدية والمالية وتتنوع الموجودات المالية وتقوم مؤسسات مالية وسيطة جديدة بالإضافة إلى البنوك وذلك في مرحلة تالية للنمو الاقتصادي فعندئذ يمكن استعمال وسيلة بيع وشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ومن ثم يمكن تحويل الموارد المالية المتاحة والفائضة لدى الأفراد إلى المؤسسات المالية الجديدة، وإلى السلطات الحكومية بحيث تساهم في عملية النمو الاقتصادي طويلاً الأمد وخاصة إذا ما استثمرت في مشروعات اجتماعية ذات إنتاجية عالية.

ولا تزال تعتبر هذه السياسة أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان، وفي دعم وسائل الرقابة الأخرى كسياسة سعر الخصم، حيث يكون زمام المبادرة بيد البنك المركزي بدخوله الأسواق المحلية مشرياً وبائعاً مما يمكنه من التحكم في قيمة وحجم الأوراق المالية والسنادات الحكومية محل التعامل مما يمكن البنك المركزي من

معالجة ظاهرة التضخم، والانكماش باستخدام سياسة السوق المفتوح عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة في الأسواق المحلية.

ففي أحوال الكساد حيث تقتضي السياسة النقدية زيادة حجم الإنفاق الكلي يترتب على دخول البنك المركزي لأسواق النقد، والمال كمشتري للأوراق المالية والسنداط الحكومية ارتفاع الطلب على تلك الأوراق والسنداط بمقداراً طلباً البنك المركزي، فترتفع أسعارها. هذا يعني بدوره انخفاضاً في المعدل الحقيقي للفائدة التي تدرها تلك الأوراق والسنداط، والذي يتوقف على قيمتها السوقية، لأن مبلغ الفائدة المستحق على السنداط إنما ينبع على هذه القيمة لاستخراج المعدل الحقيقي للفائدة. وهكذا فإن ارتفاع القيم السوقية للأوراق المالية والسنداط إنما يعني في حد ذاته انخفاضاً في سعر الفائدة الحقيقي الذي تدره على صاحبها.

ويؤدي الانخفاض في سعر الفائدة الحقيقي للأوراق المالية والسنداط الحكومية إلى انخفاض في سعر الفائدة السائد في الأسواق نظراً للترابط الوثيق بين أسعار قواعد مختلف السنداط ونتيجة هذا الانخفاض يشجع الإنفاق على الاستثمارات الجديدة، ومن ثم زيادة الطلب الفعلي ومكافحة الكساد والعكس عند مكافحة التضخم حيث أن ارتفاع سعر الفائدة ينخفض من حجم الاستثمارات الجديدة مما ينخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي.

وخلالص القول: إن استخدام السياسة النقدية لأدوات الرقابة الفنية الغير مباشرة لضبط التضخم في الاقتصاديات النامية يشوبها القصور، فالبنوك المركزية في البلدان النامية غالباً ما تكون حديثة النشأة، وفرضت على أنظمة اقتصادية ومصرفية تمت بصلة قوية إلى التجارة الخارجية دون الصناعة أو الزراعة حيث واجهة هذه البنوك صعوبات جمة أعاقدت من سياستها النقدية والتحكم في توجيه الجهاز الصناعي وذلك لعدم توافر أسواق نقدية ومالية متطرفة وعدم انتشار فن التعامل الصناعي لدى الأفراد أو البنك التجاري وعلى الأخص عمليات إعادة خصم الأوراق المالية لدى البنك المركزي، بسبب سيولتها العالية واحتفاظها باحتياطيات نقدية كبيرة ومتقللة.

فهذه العوامل كلها تجعل وسائل السياسة النقدية الكمية العامة في الرقابة على التمويل التضخمي ضئيلة الأثر.

ونخص في ذلك عمليات السوق المفتوحة، وسياسة سعر الخصم حيث تنعدم آثارها بصفة كبيرة جداً أما سياسة وضع حد أدنى متغير لنسب احتياطي نقدى قانوني فربما كانت أكثر فعالية من غيرها كوسيلة رقابة كمية عامة بسبب إمكان تغيير حدودها الدنيا والعليا حسب الظروف الاقتصادية غير إنها تبقى وسيلة عاجزة عن توجيه الائتمان الصيرفي توجيهاً كمياً أو نوعياً، إلا إذا أدخلت عليها تعديلات تجعل استعمالها أكثر فعالية في توجيه النمو الاقتصادي ومراقبة الائتمان.

أدوات الرقابة الفنية المباشرة - الكمية - على التضخم:

تستخدم الرقابة الفنية المباشرة على الائتمان تعضيداً للرقابة الفنية الغير مباشرة حيث تتضمن فعالية وسائل الرقابة الكمية العامة فالرقابة الكمية تتضمن تعاملاً مباشراً بين البنك المركزي، والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد المالية نحو قطاعات التنمية الأكثر إنتاجية نسبياً عن غيرها.

غالباً ما يقتضي استعمال الوسائل النقدية الانتقائية أن يكون التوسيع في عرض النقد مقيداً عموماً بحدود نمو متوازن في الاقتصاد. بحيث يتحقق التوازن الخارجي بالنسبة لميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف الأجنبي في السوق الدولية لعمليته.

و غالباً ما تتعكس الرقابة الفنية المباشرة في صورة توجيهات وتعديلات تتضمن في الغالب إيقاعاً أديباً يصدرها البنك المركزي للتاثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية وذلك لاتباع سياسة اتهانية معينة كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو تحديد شروط منحه وكيفية استخدامه بتبيان الأوجه والشروط المرغوبة وغير مرغوبة في التمويل أو الاستثمار أو نوع الائتمان والقرض الممنوح.

فالرقابة المباشرة تستهدف التأثير في وفرة الائتمان الصيرفي وكلفته ووجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات أو لتسهيل نف الموارد المالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام

ديناميكيّة السياسة النقدية النوعية في الرقابة على التضخم:

إن إقامة رقابة مباشرة على النشاط الإنتاجي في الاقتصاديات النامية يستند إلى مبدأ التأثير في سير الاتهان، وعرض النقود نحو اتجاهات معينة ومرغوبة للنمو الاقتصادي كتوجيه فائض النقد نحو المشروعات الاستثمارية والأكثر إداراً للمنافع الاجتماعية.

فالرقابة المباشرة تشجع تدفق الاتهان نحو القطاعات التنموية المهمة والتي يعيق نموها خالدة الموارد المالية المتاحة لها، وإلى الحد من تحول تلك الموارد نحو القطاعات الأقل إناجياً اجتماعياً كالقطاعات الاستهلاكية والاستثمار والعقارات والمصارف وذلك لحساب النشاطات ذات الإنتاجية الاجتماعية المرتفعة والحافزة على النمو.

فوسائل الرقابة النقدية المباشرة تحقق أهدافاً متعددة في الاقتصاديات النامية:

- فهي تعمل على توفير وسائل اتهان وفقاً بما في ذلك التمويل عن طريق العجز في الميزانية الحكومية.
- تعمل على تخفيض تكلفة التمويل النقدي عموماً، تشجيعاً للاستثمار شريطة أن تكيف أسعار الفائدة بشكل يتلاءم مع الظروف الخاصة بالقطاعات المراد تمويلها.
- تمارس رقابة مباشرة وغير كمية ونوعية للحد من بعض النشاطات الأقل إنتاجية ومن الميل نحو التوسيع في الإنفاق الاستهلاكي، وبعبارة أخرى لتصحيح مسار التمويل وصرفه عن الاتجاه نحو بعض أنواع معينة من الاستثمار: كالصناعات الاستهلاكية أو غيرها من الاستثمارات التي تلقي معاملة تفضيلية يعتقد أنها مرغوبة بالنسبة لأغراض التنمية الاقتصادية.

ولقد استخدمت هذه الوسائل في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراءات قصيرة ومضادة للتضخم، إلا أن بعضها يهدف إلى تحقيق أغراض بعيدة المدى في النمو الاقتصادي وعلى الأخص في البلدان النامية.

ونجد أن المبرر الأساسي لسياسة نقدية انتقائية نوعية تكمن في أنه لو أن سعر الفائدة المنخفض سيساعد على تنمية رأس المال في الاقتصاد النامي إلا أن هذا الاقتصاد يبقى

معرضًا للخروج عن الاتجاه التنموي السليم، مما يقتضي أن يستعمل البنك المركزي رقابته النقدية للحد من التطورات التنموية الغير سليمة وتصحيح مسارها.

وكما أن الرقابة النوعية الانتقائية ضرورية لتشجيع الاستثمار وتحفيزه وتوجيهه تنموياً فهي ضرورية للحد من الإفراط المطلق في نوع معين من الاستثمار مما لا تسمح به طاقة الاقتصاد فتجاوز هذه الطاقة يؤدي إلى ضغوط تضخمية مستفلة وعليه فضورة الرقابة النوعية الانتقائية تكمن في تشجيع الاستثمار المرغوب والحد منه إذا كان غير مرغوباً فيه.

وكذلك فإن ضرورتها تكمن في كون اتجاهات النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير متوازنة تماماً.

وكذلك فإن تحقيق أقصى مدى ممكن من التكوين الاستثماري تمثل فيه كل من الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والفعالية الفنية والرغبة الاجتماعية بشكل يقرب الحد الأمثل يتطلب كله سياسة نقدية تنموية نوعية انتقائية وتكون ضرورة تلك السياسة أيضاً في تسريع التنمية ذات المحتوى الاجتماعي التي لا تضر بذوي الدخل المحدود أو المنخفض والتي تكون مصحوبة باستقرار اقتصادي ونفسي.

وسائل السياسة النقدية في الرقابة المباشرة على التضخم:^{١١}

إن استهداف أدوات الرقابة المباشرة في التأثير في وفرة النقد والاتهان وتكلفته ووجهته وتحوله من القطاع الخاص إلى القطاع العام يملي علينا تقسيمهما إلى ثلاثة مجموعات:

أولاً: أدوات الرقابة الكمية المباشرة

ثانياً: الأدوات النوعية التكميلية للسياسة النقدية التقليدية.

ثالثاً: الأدوات النوعية البديلة للسياسة النقدية التقليدية.

(١) د. عبد الفتاح عبد الرحمن السياسة النقدية ٢٠٠٨.

أولاً: أدوات الرقابة الكمية المباشرة :

حيث يستطيع البنك المركزي بواسطتها تحديد الحجم الأعلى للائتمان والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال فترات معينة، مما يؤهله للتحكم في حجم التدفقات الكلية وموازنتها مع متطلبات الحركة الاقتصادية الداخلية، تثبيتاً لحركة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد القومي وأهم هذه الأدوات:

- ١ - قرض أسعار إعادة خصم انتقائية: حيث يستطيع البنك المركزي فرض أسعار إعادة خصم منخفضة على أنواع معينة من الأوراق المالية التي تصدرها مشاريع مرغوبة صناعية أو زراعية وذات إنتاجية عالية اجتماعياً وفرض أسعار إعادة خصم مرتفعة على قروض لا يجده تشجيعها كالقروض التجارية والمصرفية.
- ٢ - المتطلبات الانتقائية ل الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية: وذلك بإعطاء البنك الخيار في استبدال نسب معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بأنواع معينة من القروض والاستثمارات.
- ٣ - وضع سقوف اتهامية عن طريق فرض حدود قصوى للائتمان.
- ٤ - وضع أسعار فائدية منخفضة على بعض أنواع القروض تشجيعاً لنوع معين منها.
- ٥ - الموافقة المسبقة على بعض أنواع ومقدار القروض وخاصة الطويلة الأجل.
- ٦ - فرض إعفاءات انتقائية من التقييدات الشديدة للرقابة الاتهامية العامة.

ثانياً: أدوات الرقابة النوعية التكميلية للسياسة النقدية التقليدية:

تتناول الرقابة النوعية المباشرة تدخل البنك المركزي في تبيان شروط كيفية استخدام الائتمان، أي بتبيان الكيفية التي يجب على البنوك التجارية منح الائتمان بمحاجها وعلى الأوجه المحددة كأن يختار البنك المركزي وجهاً معيناً من الإنفاق في إحدى المشروعات المرغوبية، وليس الحجم الكلي للإنفاق ويعبر آخر فإن الرقابة النوعية المباشرة إنما تنظم طلب الائتمان في حين أن الرقابة الكمية المباشرة تنظم عرض الائتمان.

الأدوات التكميلية للسياسة النقدية:

ويمكن إيجادها في:

١ - هوامش الضمان المطلوبة.

٢ - مراقبة الاتهان الاستهلاكي.

٣ - الرقابة على الاتهان العقاري.

٤ - سياسة المقاصة بين البنوك.

١- هوامش الضمان المطلوبة:

تفصي سياسة الرقابة المباشرة للبنك المركزي إحداث تغير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض المنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية ويعبر آخر الرقابة على منع الاتهان لأغراض المضاربة في البورصة، فيستخدم البنك المركزي في رقابته المباشرة هذه برفع هوامش الضمان تلك أو خفضها بناءً حالة أحوال التضخم أو الكساد. وتفسير ذلك أنه يشرط على الأفراد المضاربين أن يسددوا قسماً من مشترياتهم من الأوراق المالية من مصادرهم الخاصة، والقسم الآخر عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يرفع الهاشم الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده ثمناً للأوراق المالية المشتراء وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد والبطالة.

٢- مراقبة الاتهان الاستهلاكي(البيع بالتقسيط) :

وتعني هذه الوسيلة مراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي أي شروط البيع بالتقسيط ضماناً للتحكم في معدلات الإنفاق النقدي العام، أي بتسهيل شورط البيع بالتقسيط في أوقات الكساد والتضييق منها في أوقات الرواج والتضخم، نظراً لما تحدثه الزيادة في معدلات الاستهلاك من آثار ضارة في وقت تكون فيه الحاجة ماسة إلى تخفيضه: كأوقات الحروب مثلاً حيث تزداد معدلات الإنفاق الكلي لزيادة التمويل التضخمي للعمليات العسكرية مما يتربّ عليه زيادة في معدلات الطلب الكلي عن مستويات العدالة الكاملة فترتفع الأسعار.

٣- الرقابة على الائتمان العقاري:

ويقصد به التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري باقامة المباني، وشراء الأراضي، والمنشآت العقارية الأخرى تحقيقاً لمتطلبات التنمية ومصلحة الاقتصاد القومي.

٤- سياسة المراقبة بين البنوك:

حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة على الائتمان، وذلك عن طريق تسوية الحسابات الدائنة والمدينة، والتي تتم بشرافه على غرفة المراقبة مما يؤدي إلى اطلاع أكبر على السياسات الائتمانية والأوضاع النقدية للبنوك التجارية، مما يسهل على البنك المركزي إصدار النصائح وإصدار التعليمات الخاصة بعمليات الائتمان زيادة، أو نقصاً تبعاً لأحوال النشاط الاقتصادي.

نقد فعالية السياسة النقدية المباشرة:

يرى بعض الاقتصاديين أن الوسائل الانتقائية، والنوعية للسياسة النقدية أثرها محدود، وجزئي على الاستثمار وعلى الإنفاق الاستهلاكي لإمكانية تقادها، ولأنها قصيرة الأجل، فضلاً عن أنها أكبر تأثيراً وفائدة كسياسة توسيعية، بساحتها لنوع معين من الإنفاق المرغوب والذي ربما يكون تضخيماً مما يقلل من فعالية وكفاءة القيود الائتمانية.

ويعزو البعض ضعف فعالية الرقابة المباشرة للأسباب التالية:

- ١ - صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه.
- ٢ - استطاعة المفترضين استعمال أموالهم الخاصة في إنفاق غير مرغوب.
- ٣ - عدم فعالية الانتقاء بين أنواع القروض في مواجهة تبريرات معقولة، للحصول على الائتمان المصرفي حتى في حالة كون الطلب الكلي في الاقتصاد يفيس عن القدرات الانتاجية للبلد النامي.

- ٤ - عدم ضمان توجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات المطلوبة.
- ٥ - الصعوبات الإدارية: حيث تسم الاقتضادات النامية بكفاءة إدارية محدودة وكذلك فإنه من الصعب التمييز بين الاستعمالات المختلفة للقرض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي عن طريق إعادة الخصم.

رابعاً: أدوات الرقابة الفنية الحديثة

نظراللعرائيلي التي تواجه السياسة النقدية في استخدامها لأدواتها التقليدية في مراقبة وضبط التوسيع والانكماش النقدي وفشل تلك السياسة التقليدية في الحد من حركة حجم الاتهان والنقد أحياناً، فإنه وعلى ضوء الخبرات الفنية والمكتسبة من تجارب الرقابة الفنية التقليدية الكمية منها والنوعية أخذت السياسات النقدية في استخدام أدوات ووسائل فنية حديثة أخرى أظهرت نجاحاً لا بأس به في مجال الرقابة، وتعتبر في نفس الوقت امتداداً لوسائل السياسة النقدية التقليدية المباشرة وغير المباشرة وأهم هذه الأدوات والوسائل:

١- الإقناع الأدبي أو المعنوي:

وتعني هذه السياسة اتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبي ومن أجل التأثير على البنك التجاري والمؤسسات الموجودة باتباع سياسة معينة مرسومة فيها يتعلق بعلاقتها الاتهانية والنقدية مع المتعاملين كمنح الاتهان والإفراط.

وتتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات والرجاءات والنداءات والتحذيرات سواء الشفهية أو التحذيرية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنك التجاري باحتياطاتها وودائعها النقدية، وتحفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض مستويات الأسعار، ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم والضروري لتحقيق العدالة الكاملة طبقاً لما تقتضيه عوامل التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما اقترن بعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.

٤- إصدار التوجيهات والأوامر:

وتعني إصدار السلطات النقدية أو البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية توجيهًا لها نحو السياسة التي يجب اتباعها في علاقتها الائتمانية مع الأفراد المتعاملين كتحديد حجم الائتمان المنوح لهم أو نوعه أو كيفية استخدامه، وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي أن يضمن تسريب الكمية المرغوبة من النقد في التداول فضلاً عن الاتجاهات التي يرغب أو لا يرغب في استخدام الائتمان فيها مما يؤهله فرض رقابة مباشرة ومضمونة على السياسة الائتمانية المنفذة، فقد يصدر البنك المركزي تعليماته إلى البنك التجاري أو المؤسسات المالية باستخدام جزء من احتياطياتها، وأصولها المالية في شراء السندات الحكومية أو اقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل أو الصناعات التحويلية أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو لأغراض المضاربة في سوق الأوراق المالية.

ففي عام ١٩٥٣ وجهت السلطات النقدية في بريطانيا تعليمات إلى البنك التجاري بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض من أنواع القروض الأخرى.

وبهذه الوسيلة الرقابية الحديثة تستطيع السلطات النقدية فرض الرقابة على حجم الائتمان واستخدامه لتوجيهه نحو المشروعات والأغراض الكافية بعلاج الأزمات الاقتصادية كتمويل زيادة الانتاج والعالة الكاملة في أوقات الكساد وقصره على المشروعات التبذيرية في أوقات التضخم على سبيل المثال، فضلاً عن أن تحكم السلطات النقدية بهذه الوسيلة في حجم الائتمان يخوها في أن تحكم في حجم الإنفاق الكي ومستويات الطلب الفعلي بالقدر الضروري واللازم لتحقيق العالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي الداخلي بعيداً عن أزمات البطالة والتضخم.

٣- وسيلة الإعلام:

وتعني إعلان البنك المركزي لسياساته الائتمانية المستقبلية بيان الواقع، والإجراءات التي سيخذلها، وذلك طبقاً لما يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الداخلي، وتنفيذًا للحاجات الضرورية للإصلاح النقدي والمالي فـإعلان البنك المركزي لسياساته الائتمانية المستقبلية في توجيه الائتمان كــتنوعاً، والودائع الخاصة بهذه السياسة مدعومة بالأرقام والإحصائيات كــأن يضع الحقائق أمام الرأي العام، وأن يزيد من الوعي الاقتصادي الداخلي مما يجبر البنوك التجارية على التعاون من أجل تنفيذ تلك السياسة المعلنة وتسيير معاملاتها الائتمانية بشكل يتلاءم مع تلك السياسة، ويساعد على تحقيقها.

وتتعدد وسائل الإعلان أشكالاً مختلفة تتضمن نشر البيانات وإلقاء الكلمات الدورية بوساطة وسائل الإعلام المختلفة عن المشكلات النقدية، والأحوال المالية والمصرفية والصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية، وقد تتضمن أيضاً تفسير الواقع والاعتبارات الدافعة إلى اتباع أو تغيير السياسة الائتمانية، فضلاً عن أن تلك البيانات قد تكون مدعومة بالاحصاءات والأرقام مما يزيد من كشف الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور، وتساعد هذه الوسيلة الإعلامية بلا شك في دعم الجهود الرامية للإصلاح الأوضاع الاقتصادية والائتمانية تــحقيقاً للاستقرار الاقتصادي. فوضع الحقائق أمام الرأي العام يزيد من ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات النقدية مما يدفع الأفراد والشركات التجارية إزاء تلك السياسات المعلنة إلى إبداء روح من التعاون وبصفة أكثر قبولاً لمعالجة ما يعاني منه الاقتصاد القومي من أزمات كــسداد أو رواج وذلك بتوسيع الإنفاق الكلي أو تضييقه.

ثانياً: السياسة المالية:

تعريف السياسة المالية: هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تــخــذلــها الدولة (متمثلة في وزارة المالية) بهدف تحديد مصادر دخلها وقونوات الصرف (الإنفاق الحكومي) من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح سياستها الاقتصادية المتبعة من خلال مجموعة من الأدوات.

أدوات السياسة المالية:

- توزيع الضرائب: من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مثل فرض ضرائب أو رسوم على واردات سلع معينة من أجل حماية الصناعة الوطنية أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي.
- الجمارك: فرض رسوم على واردات سلع معينة من أجل حماية الصناعة الوطنية.
- توزيع الإنفاق الحكومي: زيادة الإنفاق الحكومي على أنشطة معينة لها مردود اقتصادي وخفضه على أنشطة معينة مثل السلع الاستهلاكية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

طريقة التعامل مع الدين العام وفائض الميزانية:

يعتبر حجم الدين ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه وكذا التصرف في الفائض وكيفية استغلاله لهم تأثير على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي على تحقيق أهداف السياسة المالية.

أهم الإجراءات والأدوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتمثلة في زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة وخفض عجز الميزانية وتحسين أداء ميزان المدفوعات.

شهدت السنوات الأخيرة مواصلة الحكومة المصرية لتطبيق مجموعة متسقة وفعالة من السياسات الاقتصادية في إطار برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وقد نجحت تلك السياسات إلى حد كبير في رفع معدل النمو الاقتصادي بصورة مطردة وملحوظة، كما نجحت تلك السياسات في المضي قدماً نحو استكمال مقومات المناخ المواتي للاستثمار، وهو ما كان له أكبر الأثر في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما انعكس على اضطلاع هذا القطاع بدور متزايد الأهمية في عملية التنمية.

فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي لمصر من ٢٪٤،٢ خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٩٪٦،٩ خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٪٧،٢ خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلا أن الأداء الاقتصادي تأثر بالأزمة العالمية خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث بلغ معدل النمو ٧٪٤،٧ وعلى الرغم من ذلك التراجع في معدل النمو إلا أنه يعتبر مقبول من وجهة نظر المؤسسات الدولية مقارنة بمعدلات النمو في البلدان الأخرى، وذلك لقيام الحكومة المصرية باستثمار ما يقرب من ١٥ مليار جنية خلال السنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على مشروعات البنية الأساسية (برامج التحفيز المالي).

كما تصاعدت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٩ مليارات دولار خلال السنة المالية ٤/٢٠٠٤ إلى ١٦ مليارات دولار خلال السنة المالية ٨/٢٠٠٩ ثم إلى ١٣،٢ مليارات دولار خلال السنة المالية ٧/٢٠٠٨.

ومن أهم السياسات والإجراءات التي ساهمت في تشجيع الاستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي ما يلي:

السياسة المالية: تمثل أهم الإجراءات التي اتخذت في إطار تلك السياسة والتي تستهدف تشجيع الاستثمار.

١ - في تخفيض معدل الضريبة على كل من الدخول وأرباح الشركات من نحو ٤٠٪ إلى ٢٠٪ بموجب قانون الضريبة الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقد ساهم هذا التخفيض في تشجيع الاستثمار فقد تصاعد معدل نمو استثمارات القطاع الخاص بنحو ٤٠٪ سنويًا في المتوسط خلال الفترة ٤/٢٠٠٤-٨/٢٠٠٨ ولتبلغ بذلك نسبة استثمارات هذا القطاع إلى إجمالي الاستثمارات أكثر من ٦٠٪ خلال السنوات الأخيرة ٥/٢٠٠٥، ٦/٢٠٠٦، ٧/٢٠٠٧، ٨/٢٠٠٨ ومع توسيع القطاع الخاص في الاستثمار، ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أكثر من ٦٠٪ أيضًا خلال تلك السنوات.^(١)

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- وساعد على ذلك أيضاً ما تضمنه القانون من إجراءات بشأن تدعيم الثقة بين الممولين ومصلحة الفرائب، وتبسيط إجراءات التحصيل، فضلاً عن إلغاء التمييز في المعاملة الضريبية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ورغم تخفيض معدلات الفرائب فقد استمرت حصيلتها في الارتفاع من نحو ٩٧,٨ مليار جنية عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٣,٨ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وأصحاب ذلك تراجع نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي من ٢,٨٪ خالل السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٦,٩٪ خالل السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧. كما ساهمت السياسة المالية في تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض الرسوم الجمركية بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ وهو ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة لعملية التنمية. كذلك يتضمن القانون المذكور تخفيض عدد الموافقات الجمركية المطلوب استصدارها من ٢٦ موافقة إلى ٥ موافقات فقط.^(١)

٢- دور السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار

تسهم السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي المصري في المحافظة على درجة ملائمة من الاستقرار النقدي، وبالتالي إتاحة بيئة غير تضخمية تساعد على تشجيع الاستثمار والحد بدرجة كبيرة من عدم تيقن المستثمرين (Uncertainty) من الاتجاهات المستقبلية لأداء الاقتصاد المصري فقد نجحت تلك السياسة في تخفيض معدل التضخم من ١٦٪ خالل العام المتتهي في يونيو ٢٠٠٥ ليصل إلى ٩٪ خالل العام المتتهي في يونيو ٢٠٠٩ وقد ساهم في تحقيق هذا التراجع في معدل التضخم امتصاص فائض السيولة الناتج عن زيادة تدفقات النقد الأجنبي عن طريق صكوك وشهادات إيداع البنك المركزي، وإن كان قد تم التحول مؤخراً إلى امتصاص فائض السيولة من خلال مزادات الودائع.

ومع توسيع قطاع الأعمال الخاص في الاستثمار، زاد الاتئان الممتوح له بمعدل ٤٪ في المتوسط خالل الثلاث سنوات المالية من ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ليصل رصيده إلى ما يمثل ٦,٥٪ من صافي الاتئان المحلي في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

(١) البنك المركزي العام المرجع السابق ص ٤٧.

٣- انشاء سوق الانترنت الدولاري ودوره في استقرار سعر صرف الجنيه المصري

شهد سوق الصرف الأجنبي في مصر تطوراً كبيراً منذ إطلاق العمل بسوق الانترنت الدولاري في ديسمبر ٢٠٠٤، حيث نجحت تلك السوق في تحقيق هدفين هامين كان لها أكبر الأثر في تحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية، وتشجيع الاستثمار وهذا الهدفان هما:

- * القضاء على السوق الموازية للدولار وزيادة المعروض من النقد الأجنبي في سوق الصرف وبالتالي تمكين البنوك من تلبية جميع احتياجات عملائها. كما أن السوق أصبح يتوقع استقرار سعر صرف الجنية والذي ارتفع مع تطبيق سوق الانترنت الدولاري ليصل إلى ٥٥٢١،٥٥ جنیهاً للدولار في أغسطس ٢٠٠٩.
- * اطمئنان المستثمرين سواء محليين أو أجانب لوجود آليات ذات كفاءة عالية في إدارة سوق النقد وهو ما أدى إلى تضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وقد انعكست تلك التغيرات الإيجابية على تصاعد رصيد الاحتياطات من النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي بلغ ٣١,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٩، وذلك مقابل ١٤,٨ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٣.

٤- تطوير الجهاز المصرفي

وتتمثل الركائز الأساسية لتلك الخطة في الاندماجات والخصوصة في القطاع المالي، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالبنوك وإعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً، وتطوير قطاع الرقابة والإشراف.

خطة الاندماجات والخصوصة

تمت عمليات دمج جماعي وطوعي واستحواذ للوصول برأس مال أي بنك للحد الأدنى المقرر قانوناً (٥٠٠ مليون) وقد أدى ذلك إلى تخفيض عدد البنوك ليصبح ١٤ بنكاً

في يونيو ٢٠٠٧ بنكًا في ديسمبر ٤ ٢٠٠٤، كذلك نجح البنك المركزي في عملية خصخصة أو بنك قطاع عام (بنك الاسكندرية) حيث قام بنك سان باولو الإيطالي بشراء ٨٠٪ من أسهمه في صفقة تعاون وفقاً للمعايير الدولية من أنجح الصفقات التي أبرمت في هذا المجال على مستوى الأسواق الناشئة وجاري حالياً الإعداد لعملية طرح النسبة المملوكة للدولة والبالغة ٢٠٪ من أسهم رأس المال بنك الاسكندرية للبيع.

مشكلة الديون المتعثرة بالبنوك

تهدف معالجة مشكلة الديون المتعثرة سدادها إلى تدعيم قدرة العملاء المتعثرين على سداد القروض المصرفية الممنوحة لهم وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في مزاولة نشاطهم وفي إطار معالجة المشكلة وتحجيم آثارها السلبية على أداء الجهاز المصرفي والاستثمار تم اتخاذ عدة إجراءات شملت إنشاء وحدة بالبنك المركزي لمتابعة الديون المتعثرة ووضع خطة قومية للتعامل معها ومتابعة تنفيذ تلك الخطة ومراقبة التزام الوحدات الناظمة بالبنوك بها.

وقد تم خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٤ إلى ١/١/٢٠٠٥ عمل تسويات (غير شاملة مديونيات القطاع العام) بنسبة ٦٧٪ من الديون غير المستiform كما تم تحصيل ٢٧٪ منها متضمنة تحصيلات نقدية بنسبة ٢٣٪ كذلك تم الاتفاق نهائياً مع وزارة الاستثمار على تسوية المديونية غير المستiform لشركات قطاع الأعمال العام بالبنوك العامة التجارية وقد تم بالفعل سداد ٥٦١٪ من إجمالي تلك المديونية.

وبالإضافة إلى ما تقدم تم التنسيق بين البنك المركزي المصري والبنوك العامة (الأهلي المصري، ومصر، والقاهرة، والتنمية الصناعية المصري) في مجال التعامل مع المديونيات المتعثرة الصغيرة حتى مليون جنية بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية المختلفة من خلال برنامج تم الإعلان عنه في ٥ مارس ٢٠٠٧ وانتهى في يونيو ٢٠٠٧ وقد نجح البرنامج في إنتهاء حوالي ٧٦٠٠ حالة تعثر بنسبة ٦٣٪ من إجمالي عدد الحالات المدرجة به منها ٤٣٠٠ حالة كان متخدلاً ضدها إجراءات قانونية كما أنه وفقاً للمبادرة تم إنتهاء ١٢٠٠ حالة كانت قد صدرت ضدها أحكام و٣١ حالة كانت تنفذ عقوبة السجن.

إعادة الهيكلة وإدارة المخاطر للبنوك العامة

تقوم البنوك بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ لإعادة الهيكلة تم إعدادها من قبل وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري وتم الاتفاق مع المفوضية الأوروبية لتمويل عملية تقييم وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لثلاث إدارات هي إدارة المخاطر، وإدارة النظم التكنولوجية والمعلومات، وإدارة الموارد البشرية بينكي الأهلي ومصر.

تطوير قطاع الرقابة والإشراف على البنوك

تم وضع برنامج يهدف إلى رفع كفاءة هذا القطاع والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن والاستعانة بقيادات تمتاز بالكفاءة وتنمية ورفع كفاءة الكوادر البشرية واستقطاب الخبرات اللازمة لتطبيق أحدث المعايير الدولية في مجال الرقابة والإشراف على البنوك.

ومن الإجراءات الهامة الأخرى التي اتخذتها الدولة لتشجيع الاستثمار توحيد قواعد تأسيس الشركات، وتنظيم تملك العقارات والأراضي الازمة لمباشرة النشاط وتطبيق مبدأ الفصل بين ملكية الشركات وإدارتها إعمالاً لقواعد حوكمة الشركات، كما تم تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضمانت وحوافز الاستثمار بما يتفق وسياسة الدولة في تبسيط الإجراءات.

وفيما يتعلق بالتطوير المؤسسي يهدف تشجيع الاستثمار تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

- * إنشاء مجمع خدمات الاستثمار one stop shop في أبريل ٢٠٠٥ بالمقر الرئيسي للهيئة العامة للاستثمار بالقاهرة بهدف تبسيط الإجراءات وإزالة العوائق البيروقراطية التي تواجه المستثمرين وإنهاء جميع التراخيص المطلوبة لإنشاء وتشغيل أي مشروع خلال ٧٢ ساعة، والتعامل نيابة عنهم مع الجهات الحكومية.
- * إنشاء كيان مؤسسي جديد تحت مسمى "وزارة الاستثمار" في يوليو ٢٠٠٤ بهدف مراقبة سياسات الاستثمار والتنسيق بين الوزارات وأجهزة ذات العلاقة بمجال الاستثمار وتشجيع جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- * العمل على تمكين هيئة الاستثمار من أن تكون الجهة الحكومية الوحيدة التي يتعامل معها المستثمرون بصفة مباشرة والتنسيق مع كافة الوزارات المعنية من أجل تمثيل الجهات التابعة لدى الهيئة.

الترويج للاستثمار في مصر:

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- * إنشاء أول بوابة للاستثمار على شبكة الانترنت (باللغتين العربية والإنجليزية) تستهدف الترويج للاستثمار في مصر وتقديم الخدمات للمستثمرين العرب والأجانب تحت عنوان www.investment.gov.eg.
- * دعم التعاون وتبادل المعلومات والبيانات مع مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي العالمية مثل موديز moody's وستاندرد آند بورز standard & poor's وفتشر fitch وذلك لمراجعة التصنيف الائتماني لمصر أولاً وبها يعكس التطورات والإصلاحات على المستويين الاقتصادي والسياسي وهو ما سوف يسهم إيجابياً في تعديل توقعات الجدارة الائتمانية لمصر على نحو أفضل.
- * العمل على إيجاد حصر شامل للفرص والمشروعات الاستثمارية في مختلف المحافظات موضحاً بها الموارد الطبيعية المتاحة لدى كل منها والبنية الأساسية والخدمات القائمة والمقومات والامكانيات التي تمتلكها وعناصر الجذب والمشروعات المقترن إقامتها هذا بالإضافة إلى إعداد وإتاحة دراسات عن القطاعات الاستثمارية الوعادة مثل السياحة والبتروكيماويات، والأسمدة والأسمدة والغاز والنسيج والصناعات الغذائية والأدوية والخدمات الصحية والمالية.
- * إصدار الكتبيات الترويجية ونشر البيانات التي يحتاجها المستثمرون والتنسيق مع الجهات المعنية من أجل إصدار البيانات وتوفير المعلومات الاقتصادية الدقيقة بما يدعم من قواعد الإفصاح والشفافية كمطلوب ضروري لتشجيع الاستثمار.

* توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

هذا ويسهم همو الاستثمارات في مصر بصورة ملحوظة في تحقيق أحد أهدافه الرئيسية وهو إتاحة مزيد من فرص العمل وتخفيف معدل البطالة فقد ارتفع عدد المستغلين ليصل إلى ٢٢,٥ مليون فرد وهو ما أدى إلى تراجع معدل البطالة من ٩,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٧,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الفصل الحادي عشر
البطالة

تعتبر قضية البطالة مشكلة عالمية حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء فالبطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية إن جيل الشباب هو جيل العمل والانتاج لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة ولكن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب يؤدي إلى أن ترتد تلك الطاقة عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسبباً له مشاكل كبيرة وتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقدة بها اطاحت بعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال حيث هم المسؤولون بشكل كبير في نظر العاطلين على مشكلة البطالة وتؤكد الإحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب وبالتالي يعانون من الفقر وال الحاجة والحرمان، وتخلف أو ضعفهم المادي بل وعجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم كما تقييد نفس الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية حيث ازدياد الشعور بالإحباط واللامبالاة، وأثارها السلبية المباشرة على المجتمع كانتشار ظاهري الإدمان والتطرف كما لها آثارها السلبية أيضاً على الصحة الجسدية.

وعلى الرغم من أننا ندرك طبيعة المشكلة وأسبابها ومسبباتها ومدى انعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الحاضر والمستقبل إلى أن ذلك لا ينفي وجودها، ولا يخفى من خطورتها بل على العكس يزيد من أهميتها لأن الخطر الذي يداهم المجتمع دون الإحساس به يكون بمثابة القنبلة الموقوته التي قد تنفجر بين اللحظة والأخرى.

إن البطالة قضية تتعرض لها معظم البلدان وإن اختلف حجمها من بلد إلى بلد آخر، حتى البلاد ذات الدخول المرتفعة وإن كانت بصورة أقل من مثيلاتها وأخشى أن تتفاقم المشكلة في المستقبل نظراً لاعتمادنا على الخارج يجعلنا تحت رحمة الدول المتحكمة في كل شئوننا بل سوف تكون رهن الظروف والأوضاع العالمية مما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واحتلالات في منظومة الأمن الداخلي وعلى الرغم من قناعتنا بأثر الزيادة

السكانية في انتشار ظاهرة البطالة إلى أنها ليس جوهر المشكلة فالزيادة يمكن استغلالها عن طريق التعليم والتدريب والتوجيه في التركيز على الانتاج والتنمية.

صحيح أنها قد سمعنا عن أعداد كبيرة من الوظائف الشاغرة التي وفرتها الدولة وهي بالآلاف وفي مختلف التخصصات بل وسمعنا أيضاً عن إمكانية إيجاد فرص عمل في القطاعين العام والخاص إلى أنني وجدت ضرورة مساهتي بدراسة بحثية عن مشكلة البطالة في مصر بل ومقارنتها بالدول العربية مثيلاتها، والولايات المتحدة الأمريكية فهي أهم وأكبر دولة رأسمالية في العالم وكذلك الصين وهي أكبر دولة شيوعية في العالم وذلك أملاً في إيجاد حلول ممكنة لهذه المشكلة.

الإطار النظري لمشكلة البطالة

أولاً: تعريف مشكلة البطالة^(١)

لأشك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولاً تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل. إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرون على العمل وبالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا على التقاعد وهم الآن يقبضون المعاشات كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون فعلاً ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل مثل الطلبة الذين يدرسون في الثانويات والجامعات والمعاهد العليا من يبلغوا سن العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة وهذا لا يصح إدراجهم ضمن العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد كما أن الإحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين وفي المقابل هناك أفراد آخرين قادرين

(١) سامي خليل (دكتور) «نظريات الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية»، الناشر الكويت ١٩٩٤.

على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الشراء يجعلهم في غنى عن العمل فهؤلاء أيضاً لا يعتبرون عاطلين.

ومن ناحية أخرى هناك بعض الأفراد الذين يعملون فعلاً غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل وبالتالي لا يمكن إدراجهم ضمن العاطلين، وهكذا نشترج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين فحسب الإحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين ١٥ و٦٤ عاماً وأن يتتوفر فيه شرطان أساسيان وهما:

* أن يكون قادراً على العمل.

* أن يبحث عن فرصة للعمل.

كما يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السادس ولكن دون جدوى".

الباحثون عن عمل عاطلون لا يعملون

إن العاطلين عن العمل بدورهم لا يشكلون فئة متجانسة بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعانات من البطالة نفسها، وبالتالي فهناك أسباب عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين فمنها ما يعتمد على النوع أو على أساس الريف والحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق، إلى غير ذلك من الأسباب.

وعلى هذا عرفت البطالة في إطار القواميس المتخصصة بشكل عام بوصفها "الحالة التي يبحث فيها الفرد بدرجة كافية عن العمل المدفوع الأجر، ولكنه لا يجد له لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها".

ويقترب من هذا التعريف تعريف موسوعة علم الاجتماع للبطالة بأنها "حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل على الرغم من رغبته في ذلك".

ويتم قياس مدى انتشار البطالة عن طريق استخدام معدل البطالة، الذي يعرف بأنه نسبة الذين يعانون من البطالة إلى حجم القوى العاملة. تعتقد التيارات الأساسية في الاقتصاد الكلي أن ظاهرة البطالة أمر لا مفر منه وشرأً لا بد منه لمنع التضخم ولكن هناك تشكيك في أسباب البطالة حيث تشير المدرسة الكثورية إن أسباب مشكلة البطالة ناجمة عن عدم كفاية الطلب الفعال على السلع والخدمات في الاقتصاد (البطالة الدورية) بينما يشير البعض الآخر إلى المشاكل الهيكيلية في أسواق العمل كنتيجة لعدم التطابق بين العرض والطلب على العمال بينما تمثل المدرسة الكلاسيكية ومدرسة النيو كلاسيكية إلى رفض هذه التفسيرات وتعتمد فروضها أكثر على القيود المفروضة على سوق العمل من الخارج مثل النقابات وقوانين الحد الأدنى للأجور، والضرائب والأنظمة الأخرى التي يمكن أن تحد من مسألة توظيف العمال (البطالة الكلاسيكية) ومع ذلك يفسر آخرون ظاهرة البطالة كنتيجة للخيارات الطوعية من جانب العاطلين عن العمل والوقت الذي يستغرقه الحصول على وظيفة جديدة (البطالة الاحتكارية).

ثانياً: أنواع البطالة^(١)

هناك عدة أنواع رئيسية للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان الرأسمالية والتي نذكر منها:

- * البطالة الدورية.
- * البطالة الاحتكارية.
- * البطالة الهيكيلية.

١- البطالة الدورية

تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود وهبوط والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاثة وعشرين سنة والتي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية والتي لها خاصية التكرار الدورية وتنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على

(١) سامي خليل (دكتور) «نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية»، الناشر الكويت ١٩٩٤.

مراحلتين: مرحلة الرواج أو التوسع، والتي من مميزاتها الأساسية اتجاه التوظيف نحو التزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، والتي تعتبر نقطة تحول ثم يتوجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو المبوط بها في ذلك التوظيف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش. وتبعداً لدورية النشاط الاقتصادي فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية.

٢- البطالة الاحتكمية

تعرف البطالة الاحتكمية على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين توفر لديهم فرص العمل وبالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف من شأنه أن يقلل مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر.

٣- البطالة الهيكيلية

يقصد بالبطالة الهيكيلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكيلية تحدث في الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات معينة تزدهر. فالبطالة التي تترجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكيلية طرأت على الطلب كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكيلية حيث من الناتج المباشر للتطور التكنولوجي تسريح العمال وبأعداد كبيرة مما يضطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثاً عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة بالإضافة للأسباب السابقة يمكن أن تحدث بطالة بسبب تغير محسوس في قوة العمل والناتج أساساً عن النمو الديموغرافي وما ينجم عنه من دخول الشباب وبأعداد كبيرة إلى سوق العمل وما يترب عنه من عدم التوافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى الأنواع السالفة الذكر للبطالة، هناك تصنيفات أخرى للبطالة مثل:

- البطالة السافرة والبطالة المقنعة

يقصد بالبطالة السافرة هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتأحة والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني وأثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة وإعانات حكومية أخرى، وفي حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.

أما البطالة المقنعة فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يغمق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمال زائدة والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم الإنتاج، وبالتالي فهي عبارة عن عالة غير متنفسة.

- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف أحسن إلى غير ذلك من الأسباب في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل وقدر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد فهذه الحالة تكون أمام بطالة إجبارية ومثال على ذلك تسريع العمال كالطرد بشكل قسري... وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد كما أن البطالة الإجبارية يمكن أن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو هيكلية.

ثالثاً: آثار البطالة^(١)

(١) «الأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة في الوطن العربي»، د. سعيد بخيت، جامعة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لأثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العاقد السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوماً بعد يوم.

ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

١- الآثار النفسية والاجتماعية

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجربة الحاجة والعوز المادي فهي تناول من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مستولاً عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخيص إليك أيصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزاً لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطلق يقنعهم بقبول واقعهم المريض، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟... في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصاً عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقة الشريفة دون مذلة مذلة مد اليد للأخرين.

وتؤكد الإحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب وبالتالي يعانون من الفقر والجوع والحرمان، وتخلف أو ضاعفهم الصحيحة، أو تأخرهم عن الزواج وإنشاء أسرة أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم كما تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية كما لها آثارها على الصحة الجسدية إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقطّنهم العقلية والجسمية متخفضة أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في

المستلة - الجزائر.

مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزدادان بين العاطلين بل ويتمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات وأن هذه الحالات النفسية تتعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء وتزايد المشاكل العائلية وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني يقدم البعض منهم على شرب الخمور وتعاطي المخدرات بل ووجد أن ٦٩٪ من يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل ونتيجة للتتوتر النفسي تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداء بين هؤلاء العاطلين بالإضافة إلى ضعف الانتهاء للوطن، وكراهية المجتمع وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده فضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

٢- الآثار الأمنية والسياسية

نلاحظ أحياناً بعض الفئات العاطلة والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والأمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد، ومع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بمتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مراة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة ومن الطبيعي أن ينطلي لسان حاهم متسائلاً أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلى المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقضي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تعلق على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع رأية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة كما أنها تلزم الأطراف المعنية ممثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للأراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلى بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها لأن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

٣- الآثار الاقتصادية

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر الذي يعتبر أيضاً من العوامل المشجع على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة وما يقابلها من ارتفاع مستوى المعيشة وال الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين ١٠-١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاع في معدلات البطالة وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة ومنذ التسعينيات تلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرض التوظيف في المنطقة العربية.

رابعاً: كثافة قياس البطالة:

يعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة ويتم احتسابه كالتالي:

$$\text{معدل البطالة \%} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}$$

$$\text{Unemployment rate} = \frac{\text{unemployed workers}}{\text{Total labour force}}$$

(١) د. سامية خضراوي، د. سليمية عبيدة- جاخة سعد دحلب البلدة - الجزائر: قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية.

يبينها قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

تحتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:

١. الفئة العمرية في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.

٢. الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل وذلك لأن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية بينما تحدد ب أسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا.

٣. كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد وكذلك الأفراد الذين لا يعملون بصفة متطرفة أن ما يعرف بالبطالة الموسمية أو المؤقتة.

٤. تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة حيث تعمد بعض الدول على تعداد السكان فيها بينما يعتمد البعض الآخر على مسح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانت البطالة المقدمة للعاطلين.

واجدر بالذكر أن قياس معدل البطالة يواجه صعوبة أكبر في الدول النامية:

* عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة وذلك بسبب عدم وجود إعانت بطالة تحفز الأفراد المتعاطفين.

* الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

* عدم وجود إحصائيات وبيانات دقيقة عن القطاع الغير منظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضاري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين.

خامساً: الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة

يجب على الحكومة والمؤسسات الخاصة وقوة العمل التعاون معاً والعمل بقوة من

أجل حل مشكلة البطالة في مصر :

- ١ - إتباع سياسات اقتصادية جديدة وفعالة بالإضافة إلى جعل هذه السياسات شفافة وحسنة التوقيت.
- ٢ - تحسين الأداء الاقتصادي ومناخ الاستثمار والحوافز بالإضافة إلى إزالة كافة القيود التنظيمية والقانونية.
- ٣ - استهداف صناعات كثيفة العمالة بغرض تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف.
- ٤ - تشجيع الهجرة الشرعية إلى الخارج.
- ٥ - التوعية بضرورة خفض معدلات الزيادة السكانية.
- ٦ - تحسين التعليم والتدريب من خلال تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في مصر والدول العربية حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
- ٧ - توفير المزيد من الدعم والحوافز للمؤسسات الصغيرة.
- ٨ - خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها وهنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول العربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص يتم تحديثها يومياً وتكون متاحة من خلال موقع إنترنت متخصص أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

٩- فتح الأسواق وإلغاء الحواجز على التجارة البينية من جهة، والتكتل الاقتصادي العربي المشترك (السوق العربية المشتركة) من جهة أخرى حيث سيساعد ذلك في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.

١٠- الشبكة الاجتماعية: لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة ١٩٩٢ ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في جعلها إلى حياة وتدعم الفئات الأكثر فقرًا والأكثر تضررًا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد الوطني.

دراسات اقتصادية مقارنة لمشكلة البطالة

أولاً: البطالة في مصر:

لقد أصبحت البطالة إحدى المشكلات الأساسية في مصر منذ أكثر من بضعة عقود حيث زادت مشكلة البطالة بشكل كبير في مصر منذ ١٩٦٠، لقد بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل في مصر ٢٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٦٠ بينما بلغ إجمالي عدد العاطلين ٨٩٥٠,٠٠٠ بحلول عام ١٩٧٦ وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٢ مليون عاطل في عام ١٩٨٦ ومن المؤكد أن ارتفاع معدل البطالة في مصر له آثار وخيمة على الاقتصاد المصري بالإضافة إلى الآثار النفسية والجسدية السلبية على المجتمع المصري.

معدل البطالة في مصر خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁾

year	Unemployment rate	Rank	Percent change	Date of information
2003	12.00%	84		2002est.
2004	9.90%	98	-17.50%	2003est.
2005	10.90%	102	10.10%	2004est.
2006	9.5%	95	-12.84%	2005est.
2007	10.30%	118	8.42%	2006est.
2008	9.10%	114	-11.65%	2007est.
2009	8.40%	114	-7.69%	2008est.
2010	9.70%	110	15.48%	2009est.

(1) www.economywatch.com/unemployment/countries/egypt

حجم القوة العاملة في مصر

year	Labor force	Rank	Percent chnge	Date of information
2003	12.00%	24		2001est.
2004	9.90%	25	-1.99%	2003est.
2005	10.90%	24	2.58%	2004est.
2006	9.5%	25	3.04%	2005est.
2007	10.30%	25	2.16%	2006est.
2008	9.10%	25	1.38%	2007est.
2009	8.40%	21	11.31%	2008est.
2010	9.70%	20	4.88%	2009est.

لقد أعد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ببحث ميداني عن القوى العاملة في مصر، جاء فيه أن قوة العمل تمثل ثلث عدد السكان فقط، خلال الربع الثالث من ٢٠٠٩، وبزيادة أكثر من ربع مليون عن الفترة من عام ٢٠٠٨ كما سجلت ازدياد أعداد العاطلين عن العمل بنحو ١٦٦ عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ لتسجيل نسبة البطالة ٩٪ وأظهرت الدراسة التي أجريت على ٨٤ ألف أسرة مصرية بلغت ٢٦,٢٥ مليون فرد من إجمالي عدد السكان بزيادة قدرها ٥٨ ألف فرد عن الربع الثالث من نفس عام ٢٠٠٩ وبصعود ٢٦٧ ألف مقابل الربع المناظر من ٢٠٠٨، وهو ما انسحب على معدل المساهمة في قوة العمل بين الإناث لتسجيل ٢٣٪ مقابل ٢٢٪ عن الربع المناظر من ٢٠٠٨ حيث سجلت الدراسة ارتفاعاً في عدد العاطلين ليبلغ ٣٧ مليون فرد بنسبة ٩٪ بزيادة ١٧ ألف عن الربع السابق و١٦٦ ألف متعمطل عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ حيث كانت النسبة ٨٪ كما تهدف الدراسة إلى قياس حجم قوة العمل المصرية المدنية داخل الدولة بخصائصها المختلفة، قياس درجة البطالة بالمناطق الجغرافية، وقياس مستوى التشغيل والتوظيف بالمجتمع، وأيضاً قياس

التوزيع الجغرافي للمشتغلين حسب خصائص (النوع - السن - الحالة التعليمية - الحالة العملية - المهنة - النشاط الاقتصادي - القطاع - حالات الاستقرار في العمل - ساعات العمل).

وذلك بالإضافة إلى قياس التوزيع الجغرافي للمتعطلين حسب خصائص (النوع - السن - الحالة التعليمية - مدة التعطل - نوع التعطل - سبق له العمل - لم يسبق له العمل) المهنة والنشاط الاقتصادي بالنسبة للمتعطل الذي سبق له العمل والجدير بالذكر أن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة كان قد أعلن في تصريحات صحفية سابقة عن توقعه أن يتوجه معدل البطالة في مصر نحو الارتفاع بسبب تقلص نسبة النمو جراء الأزمة المالية العالمية، مؤكداً أن مصر تحتاج إلى نسبة نمو ٦٪ لاستيعاب نحو ٦٥٠ ألف شخص يدخلون لسوق العمل كل عام.

أسباب تفاقم مشكلة البطالة في مصر^(١)

(١) برنامج الإصلاح الاقتصادي والتبني التدريجي

شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في بداية التسعينيات على أربعة برامج إصلاح رئيسية هي:

- * برامح خاصة بالمواحي النقدية والمالية وسعر الصرف والموازنة العامة.
- * برامح خاصة بالجوانب المؤسسية.
- * برامح خاصة بالإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعي.

وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في جانبه النقدي والمالي ولكن دون إحداث التوازن الحقيقي الذي يحتاج إلى إصلاحات للاختلالات الهيكيلية ولذا ظلت هناك بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد حيث تولد عن ذلك التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسات الإصلاح وتزايد

(١) البطالة والنمو الاقتصادي في مصر، د. محمد ناجي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

الدين العام الداخلي وظهر الركود نتيجة لإجراءات الانكماشية وازدادت أعداد البطالة وخاصة للقادمين الجدد إلى سوق العمل.

(٢) برنامج الخصخصة، وبيع وحدات القطاع العام:

أعلنت الحكومة المصرية في فبراير عام ١٩٩٦ عن الدوافع وراء برنامج بيع القطاع العام بأنها قضية تصحيح للمسار الاقتصادي وحماية للمال العام نتيجة لترابط الخسائر وتخفيف أعباء الديون على القطاع العام والتي تتحملها الموازنة العامة للدولة وقد أدى هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة العيادة في شركات قطاع الأعمال العام وتم تنفيذ برامج للاستغناء عن العاملين وبرامج المعاش المبكر الذي تم تمويله من حصيلة البيع وبالتالي خزينة الدولة هذا بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات العامة للدولة في هذا القطاع وبالتالي انحسار فرص العمل.

(٣) الركود الاقتصادي خلال التسعينيات وما بعدها:

نتيجة للتحول نحو اقتصاد السوق والعمل على مواجهة التضخم تم اتباع سياسات تقيدية مالية ونقدية أدت إلى ظهور الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي، حيث يؤدي الركود إلى خفض الناتج وزيادة البطالة.

وظهرت أواخر التسعينيات ما يسمى بأزمة السيولة في الاقتصاد المصري وترابط المخزون الصناعي حيث تزايد من ٢٠ مليار جنية في يونيو عام ١٩٩٧ إلى ٢٧ مليار جنية في يونيو عام ١٩٩٨ ثم إلى ٨ مليار جنية في يونيو ١٩٩٩. هذا بالإضافة إلى الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي والأزمات المالية لدول شرق آسيا وما صاحبها من سياسات اتهامية حذرة أثرت على عمليات تمويل للمشاريع وانتقال رؤوس الأموال.

(٤) انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة، وال الخاصة والأجنبية:

تشير البيانات إلى وجود فجوة بين الإدخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشجيع.

لقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نتيجة لعدم توفر حواجز حقيقة وبيئة تشريعية تؤمن الاستثمار الأجنبي وما ضاعف من تردي هذا الوضع اتجاه استثمارات دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية للاستثمار في الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي أو الدول المتحولة حديثاً إلى اقتصاد السوق هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط.

(٥) عدم صرونة سوق العمل:

يتصف سوق العمل في مصر بعدم المرونة إلا أنه يوجد سياسات حلية تعمل على إكسابه درجات من المرونة إلا أنها لم تصل إلى الدرجة المطلوبة حيث لازالت عقود التوظيف الدائمة في القطاعات الحكومية والخ陌生ية وبالتالي وجود نظم ترقى نمطية تعتمد بالدرجة الأولى على الأقدمية وليس على الكفاءة الإدارية.

(٦) عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير قدر كافٍ من فرص العمل:

رغم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والأهداف إلى يعمال على تحقيقها ودور البنك التجارى والزراعي والصناعي وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة إلا أن هذه المشروعات ولم تستطع استيعاب عدد كبير من فرص العمل وهذا قد يرجع إلى الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلى.

(٧) انخفاض معدلات البحث والتطوير اللازم، لتحسين وتطوير المنتجات:

يعتمد التقدم الاقتصادي وخاصة في المجال الصناعي على البحث والتطوير وهي التي تقود إلى ابتكار متوجات جديدة وإلى تخفيض تكلفة الإنتاج، وتمثل البحث والتطوير والاستثمار عنصر مشترك لتطوير الإنتاجية، ويصل معد الإنفاق على البحث والتطوير في مصر على أقل من ١٪ من الناتج المحلي بالمقارنة بنسبة ٣٪ من الناتج في الدول المتقدمة.

(٨) انخفاض معدلات التصدير ومستوى الجودة:

رغم زيادة الصادرات السلعية المصرية من يعادل ٩٨٧ ، ٣ مليارات دولار عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠٤ ، ٦ مليارات دولار وبنسبة تجاوزت ٧٥٪ إلا أن العجز في الميزان

التجاري لازال مستمراً حيث بلغ ٥٢٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ويؤثر ذلك بالسلب على أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية وبالتالي توفير فرص العمل.

(٩) استمرار عجز الموازنة وتفاقم الدين الداخلي:

زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ٣٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ١٨٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ثم إلى ١١٠,٧٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وكذلك تطور الدين الداخلي من ١٣٢,٣ عام ١٩٩٦ إلى ١٩٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ ثم إلى ٢٢١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ ثم وصل إلى ٢٥٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٢٩٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ مما قد أثر على قدرة الدولة تقديم الإعانات للمتعاطفين أو دعم القطاعات الضعيفة في الاقتصاد.

(١٠) عودة العمالة، المهاجرة مؤقتاً و خاصة من الدول العربية:

وتعود حركة عودة العماله من الدول العربية إلى إنتهاء تلك الدول من مرحلة التشيد للبنية وأهياكل الأساسية أو الميل لاستخدام الأساليب الفنية للإنتاج الأكثر استخداماً لعنصر رأس المال وتوفير العنصر العمل أو إحلال العنصر الوطني في مجالات العمل المختلفة.

وقد أثرت الأحداث والصراعات في منطقة الخليج على عودة العماله المصرية المهاجرة وبالتالي أحدثت ضغوط إضافية على سوق العمل وتزايد العرض من العماله مما زاد من معدلات البطالة.

(١١) ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحة التغير في سوق العمل:

تصل نسبة الأمية في مصر إلى أكثر من ٤٠٪ وهذا يمثل عدم كفاءة في استخدامقوى البشرية وأيضاً في الإعداد لسوق العمل، كما أن التعليم يتوجه إلى زيادة الأعداد التخرجة من الكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية كما أن جودة التعليم في المراحل المختلفة في حاجة إلى الزيادة ولا يوجد توسيع مناسب في التعليم الجامعي الخاص ولا يوجد دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة.

(١٢) عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالات

أدى قصور البيانات والمعلومات عن سوق العمل والعمالات إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة حيث البيانات المستخدمة في تحديد معدلات البطالة قائمة على البحوث الميدانية بالعينة وتسعى الحكومة باستخدام قواعد البيانات في المحافظات إلى خصر أعداد المشتغلون وغير المشتغلون حتى تقف على الموقف الحقيقي وتقوم بتحديد الحلول لهذه المشكلة في كل محافظة طبقاً لظروفها على حده، حيث يؤدي عدم توفر البيانات عن سوق العمل أو العمال إلى عدم إهتمام جانب كبير منهم إلى فرص العمل المتاحة بالسوق.

مظاهر مشكلة البطالة في مصر^(١)

* إن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالات الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة فبناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعمية والإحصاء فإنه في عام ١٩٩٢ كان عدد العاطلين من الشباب من تراوح أعمارهم بين ١٥ - ٤٠ عاماً قد بلغ نحو ٤٧,١ مليون عاطل بما شكل نحو ٩٩٪ من عدد العاطلين كما تركزت البطالة في الفئة الأكثر شباباً من تراوح أعمارهم بين ٣٠ - ١٥ عاماً، حيث بلغ عدد العاطلين منهم عام ٩٩ نحو ٣١,١ مليون عاطل بما شكل نحو ٨٨٪ من عدد العاطلين في ذلك العام.

* أن البطالة في مصر هي بطالات متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية ويلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعطلين أخذة في الازدياد وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية ثم استثمارها في العملية التعليمية دون أن يتبع عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح متوجهة فقد كانت تشكل نحو ٧٦٪ من جملة المتعطلين في عام ١٩٨٦ أما في عام ٢٠٠١ فإنه وفقاً للبيانات المستخدمة من بيانات اللجنة العليا للتشغيل فإن العدد الإجمالي للمتعطلين بلغ ٤٣٨,٣ مليون عاطل منهم نحو ٣ ملايين متعلم مما يعني أن المتعلمين يشكلون نحو ٨٧٪ من عدد المتعطلين.

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول ٢٠٠٥).

* ارتفاع نسبة البطالة بين النساء ففي عام ١٩٨٨ كانت نسبة البطالة بين النساء في الحضر ١٢٢٪، مقابل ٤٪.٨٪ بالنسبة للبطالة بين الرجال أما في الريف فكانت النسبة أكبر من ذلك حيث بلغت ٣٦٪، بينما سجلت معدلات البطالة في صفوف الرجل في الريف انخفاضاً عن مثيله في الحضر، فقد بلغ نحو ٦٪. أما إذا عدنا للبيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتوظيف في المذكرة آنفًا فإننا سوف نجد أن هناك ٦٦٠ ألف امرأة متعلمة وفي سن العمل وراغبة فيه تعاني من البطالة ولا شك أن هذا الرقم عرضة لأن يرتفع بشكل كبير إذا ما أضفنا إليه إجمالي عدد النساء منهن هم في سن العمل وراغبات في العلم ولكنهم لم يتقدمن لشغل الوظائف المعلن عنها لكونهن غير م المتعلمات، أو لكونهن من خريجي النظام التعليمي قبل ١٩٨٤ أو بعد عام ٢٠٠٠ وهي على أي حال من العاطلات.

* اتجاه معدلات البطالة للأرتفاع في الحضر بعد أن كانت في فترات سابقة ترتفع بنسبة أكبر في الريف، حيث تشير بيانات تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ إلى أن معدلات البطالة في الحضر كانت ١٢٪، مقابل ٩٪.٢٪ في الريف، وربما يمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات هجرة الأيدي العاملة العاطلة من الريف إلى المدن سعياً وراء فرصة عمل وخصوصاً في القطاعات الهامشية التي تزدهر في المدن كما يمكن إيجاد تفسير لهذه الزيادة في كون الجزء الأكبر من البطالة هي بطالة متعلمة وهي عادة موجودة بنسبة أكبر في الحضر إلى جانب قدرة قطاع الزراعة وخاصة الزراعة العائلية على استيعاب عماله إضافية حتى وإن كانت زائدة عن حاجة العمل مما يقلل من نسبة البطالة الظاهرة في الريف مقابل زيادة نسبة البطالة المقمعة.

الاستراتيجية المقترحة لعلاج البطالة في مصر:

١- زيادة الإنتاجية:

توصلت إحدى الدراسات^(١) التي حاولت تقدير العلاقة بين المدخلات من العماله والإنتاجية إلى أن نمو الإنتاجية هي القوى المودلة للناتج القومي وأن الزيادة في المدخلات من العماله قد ساهم في رفع معدل نمو الناتج القومي بقيمة الربع وقد ساهمت الزيادة في إنتاجية العماله بالثلاثة أرباع الأسواق ويتم زيادة الإنتاجية من خلال:

- تحسين نوعية العماله:

تطور عملية التعليم والتدريب من إنتاجية العماله وبالتالي يمثل ذلك استثمار في رأس المال البشري وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال العيني.

واستمرار عملية التعليم والتدريب المهاري يزيد من التطوير النوعي للعماله حيث تتحدد إنتاجية العماله بدرجة كبيرة وفقاً للتعليم والتدريب والخبرة ومدى استيعاب التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية والتوسيع في المدخلات المستخدمة تعتمد بدرجة كبيرة على التأهيل التكنولوجي فالعامل الذي لا يملك آله أو معدة لن يكون متوجهاً جيداً وكذلك العامل الذي لديه معدة أو تكنولوجيا غير مدرب على استخدامها لن يكون منتج جيداً..

ويطلب النمو في إنتاجية العماله تحسين القدرات البدنية والعقلية لقوة العمل من خلال التحسين والتطوير التكنولوجي وعن طريق تبديل الموارد من الاستخدام الأقل إلى الأعلى إنتاجية.

(1) Edward of Denison» Economic Growth Trends in The U.S.A Economy» Washington D C 1985.

- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية:

التوسيع في العيادة وتنمية مهاراتهم وتدريبهم ليس أفضل من الموارد الطبيعية والتي يتم استخدامها من العناصر الأسواق في العملية الإنتاجية، حيث أن العرض الوافر من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يمثل عامل مساعد وهام لنمو الاقتصاد، ولكن يجب أن يتم استغلال هذه الموارد بكفاءة بحيث نجد بعض الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية لديها كميات كبيرة من الموارد الطبيعية ولم تقم باستغلالها بكفاءة وبالتالي لم تتحقق معدلات عالية النمو وعلى العكس من ذلك تعني بعض الدول من نقص في الموارد الطبيعية ورغم ذلك تحقق معدلات نمو صناعي مرتفع.

والتحفيز في عرض الموارد لمواجهة طلب المستهلكين ب تقديم منتجات جديدة أو استخدامات جديدة كلها تمثل إعادة استخدام أمثل الموارد كما أن تحقيق الأرباح هي التي تؤدي إلى التوسيع والابتكار والتطوير والتحفيز.

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار:

من المرغوب فيه أن يكون الاهتمام الأساسي للسياسات الاقتصادية في الأجل القصير هو تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والسياسات المالية يجب أن يكون أحد أهدافها هو مضاعفة معدل الإنفاق الكلي حيث أن التعويل على زيادة الإنتاجية من خلال الادخار وترانيم رأس المال يجب أن لا يحد من التوجه نحو زيادة الاستهلاك والإإنفاق.

ويعتبر الادخار تربت يتطلب إعادة حفنه في الاقتصاد مرة الأسواق من خلال الاستثمار حيث أن الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار وهو المولد للنمو في كل من الأجل القصير والطويل، والسياسات الاقتصادية الناجحة هي التي تعمل على تحقيق التوازن بين كل من الاستهلاك والاستثمار وال الصادرات والواردات.

ويتطلب التحسين في الإنتاجية وبالتالي الناتج الزائد في كمية ونوعية المعدات الرئيسية وهذا يتطلب أيضاً نمو مصاحب في نوعية العيادة وإلا سوف تحول هذه المعدات إلى مخزون لم يستغل وبالتالي تنخفض الإنتاجية.

ويؤدي الإنفاق الاستثماري إلى التوسيع في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والاهتمام بالبنية وصيانتها من طرق وكباري ومطارات وموانئ ونظم موافصلات واتصالات ومياه نقيه وصرف صحي وهي متطلبات لعملية النمو وجذب الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا المتقدمة.

كما يجب العمل على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي والعربي المباشر من خلال صياغة السياسات التي تحقق المزايا التنافسية على جعل مصر جاذبة للاستثمار وليس طارئه له.

- التحسين التكنولوجي:

يعمل التقدم التكنولوجي على تحسين السلع بأنواعها الاستهلاكية والاستثمارية وعلى رفع كفاءة المدخلات والعرض للتحسين التكنولوجي يقترن بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة التي يجب أن توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة ويرتبط التحسين التكنولوجي بالإنفاق على البحوث والتطوير.

والتحسين التكنولوجي والاستثمار مرتبطة معاً ويمثلان علاقه مغلقة نسباً فالتقدم التكنولوجي عادة ما يتطلب الاستثمار في آلات ومعدات جديدة ومن الضروري إقامة المصانع اعتماداً على التكنولوجيا المتقدمة والمشروعات الصناعية تقوم بالإنتاج استناداً على أنشطة البحوث والتطوير وهي مقومات هامة لنمو الإنتاجية حيث تهدف إلى استخدام أنواع جديدة أو زيادة في كمية السلع أو المعدات الرأسالية.

- حسن الإدارة وكفاءة التخصيص:

كمية ونوعية المدخلات لا تؤدي بدرجة كبيرة إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية، وإذا كانت الموارد الأولى جيدة فيجب أن تنظم وتدار في عملية الإنتاج بطريقة فعالة ومن هنا يظهر أهمية ودور المنظمون ونوعية وكفاءة الإدارة والتي تحدد بدرجة كبيرة نمو الإنتاجية. وبالإضافة إلى وظائف الإدارة النمطية من التنظيم والرقابة والتخاذل القرارات يجب أن تعمل الإدارة على:



- تشجيع التغيير في المنتجات وفنية الإنتاج والتسهيلات الرأسالية.
- الإمداد بآلية مناسبة تعامل على توفير الكفاءة في إعادة تخصيص الموارد.
- تطوير المنتجات والتغيير في عرض الموارد وهيكل الطلب.

- التدخل الحكومي:

تؤثر السياسات الحكومية بطرق مختلفة على العملية الإنتاجية ونمو الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تدخل الحكومة في إعادة تنظيم للجهاز الحكومي ولقطاع الأعمال وعدم الإسراف وإهدار الموارد والطاقات والعمل على القضاء على الخلل الهيكلي في الاقتصاد على المستوى الكلي، والإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب والرعاية الصحية والإنفاق على البحوث والتطوير يؤثر بدرجة كبيرة على نوعية العمالقة وهي عملية هامة لنمو الإنتاجية.

واستخدام السياسة النقدية من خلال الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من التأثير على عرض النقود أو السيطرة على إدارة حجم الائتمان المنوح حيث يمكن من خلال تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان هي من العناصر المؤثرة على تكلفة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي فرص العمل.

وفيما يخص السياسة المالية تستخدم الحكومة الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري في زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الناتج وتوفير فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة، كما يمكن استخدام السياسة الضريبية في تخفيض معدلات الضريبة مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والشركات ويخفض من تكاليف الإنتاج وبالتالي المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

٢- دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

(١) الأهمية الاقتصادية لدعم المشروعات الصغيرة:

زيادة تموي المشروعات الصغيرة مدخل النامية للدول النامية للوصول إلى معدلات النمو المرغوبة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم ذلك لم تجد المشروعات الصغيرة حتى الأن الاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها، وما زالت تعاني من مشاكل مزمنة، وتفلل القضية الرئيسية وهي عدم وجود خطة عامة يتم من خلالها إنشاء مثل هذه المشروعات ولا يوجد معلومات مسبقة عن احتياجات السوق، وبالتالي يتم إنشاء صناعات مكررة ومتباينة الأنشطة تتراوح بالسوق المحلية مما يزيد من صعوبات تسويقها، وبالتالي زيادة فرص تعثرها؛ فالمعتاد عندما يكون هناك نشاط ناجح يقوم الآخرون بدخول النشاط بصرف النظر عن تشبع السوق ويظل التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الأمل الذي من دونه ستظل المشروعات الصغيرة تدور في حلقة مفرغة؛ فعندما تقوم المشروعات الصغيرة بدور الصناعات المعدية للصناعات المتوسطة أو الكبيرة فإنها تضمن تسويقها لمنتجاتها؛ إلا أن هذا يتطلب مراعاة الجودة في إنتاجها لذا يظهر أهمية تبني فكر حضانات الأعمال والتي تظهر أهميتها في إطار خطة عامة.

وقد نفذت الدول النامية بمساعدة أكثر من منظمة دولية ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي عديد من المخططات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم إنفاق الكثير من الأموال لرفع كفاءة أدائها، والتحدي الحالي هو التحول من الطرق التقليدية في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على القدرات الذاتية ومن خلال برامج المساعدات الدولية كي تصبح أكثر تنافسية من حيث التكلفة والجودة.

وتوضح بيانات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند بأن هذا القطاع يضم أكثر من ٣ ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة ٣٥٪ من حجم المنتجات؛ ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع ٣٪ سنويًا؛ وهو معدل يتجاوز بكثير ما حققه قطاع الصناعات الثقيلة وتبلغ قوة العمل في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٧ مليون عامل يتوجهون ما يعادل ١٠٧ مليارات دولار بنسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي. والصناعات

الصغيرة والمتوسطة في الهند تكشف أن هذا النجاح استند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، إضافة إلى الإمكانيات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط.

والوسيلة الفعالة لازدهار المشروعات الصغيرة هو نظام حاضنات الأعمال الذي قد ظهر وتوسّع بدرجة كبيرة من عدد ٣٠٠ حاضنة في الثمانينيات إلى حوالي ٢٠٠٠ حاضنة في التسعينيات منها ٥٠٠ حاضنة في الدول النامية والدول المتحولة من النظم الاشتراكية (٢٥٠ حاضنة تعمل في الدول النامية) وهي تنمو بمعدل يقترب من٪٢٠ سنويًا وتؤدي المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في منظومة الاقتصاد القومي، ذلك أنها توفر إنتاجاً منخفض الكلفة يعتمد في معظمها على الاستعانة بالمواد الخام المحلية، وتساهم هذه المشروعات بتصنيب ملحوظ في إجمالي الناتج القومي وزيادة الصادرات، ويعتمد هذا القطاع على المهارات المحلية من الحرفيين والخبراء، وتؤكد الإحصائيات في الهند أن هذا القطاع حقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالقطاع الصناعي في مجمله، ويساهم قطاع الصناعات الصغيرة بحوالي ٤٠٪ من إجمالي الناتج في قطاع التصنيع و٣٤٪ من إجمالي الصادرات.

ويتطلب الأمر إنشاء صندوق أو أكثر على المستوى القومي بهدف توسيع نطاقها وتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة إلى قطاعات أكبر من الصناعات الصغيرة، وكل هذا يمكن أن يساعد في تحقيق تعظيم نوعي لهذه المشروعات وتشمل هذه التغيرات توسيع نطاق الأعمال ليحقق المزيد من التوسيع والتنوع في انشطتها ويوفر التعظيم في أساليبها، ومن المتوقع أن يكون لمنتجات هذه المشروعات مكانة أكبر في جدول الإنتاج الصناعي خاصة في إطار عملية التحرر الاقتصادي والتي بدأت في التسعينيات من القرن الماضي ويتوقع أن يؤثر ذلك على كل من الإنتاج الصناعي ونمط الاستهلاك.

وقد أتت الحكومة المصرية بالعديد من المبادرات والإجراءات بهدف دعم هذا القطاع وتنمية قدراته التنافسية، ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات توفير المزيد من مرافق البنية الأساسية وفرض الائتمان، وخفض الرسوم، ومساعدة في تعظيم القدرات التقنية، وتحسين الجودة بالإضافة إلى تقديم المزيد من حوافز التصدير وإصدار التشريعات المدعمة لأعمالها ولكن في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها الدولة ظهر العديد من

التحديات التي تواجه هذا القطاع وأهمها الافتقار إلى القدرة على الاستفادة منه وضرورة الاستيعاب المستمر للتقنية الحديثة ويعود ذلك أساساً إلى عدم توفر مصادر المعلومات الخاصة بتنمية البحث والتطوير وعدم وجود نظام ثابت ومتطور يوفر مثل هذه المعلومات الهامة. كما أن عدم توفر الموارد المالية الكافية لإحلال أدوات الإنتاج والاستعانة باحدث ما توفره التقنية الحديثة يمثل أحد أهم العناصر التي تحد من تطور هذه الصناعات بالقدر المرغوب فإذا كانت سياسات التحرر الاقتصادي قد ساعدت على إزالة الحواجز في قطاعات التصنيع ككل مما يعني أن فرص النمو والتطور أفضل للمشروعات الصغيرة إلا أن الواقع يتطلب دعم فني وتكنولوجي مستمر ومساندة من أسواق رأس المال وتوفير التمويل اللازم، حيث أن إزالة القيود على أسواق المال قد أفاد بالدرجة الأولى الصناعات الكبيرة وليس الصغيرة، وأصبح لديها الفرصة للوصول إلى أسواق المال المحلية والدولية لتعزيز قدراتها المالية بينما لا توفر هذه القدرة للصناعات الصغيرة ذات الإمكانيات المالية والتقنية المحدودة.

وتعاني هذه الصناعات من عدم القدرة على إيجاد نظام محدد لإطلاق سوق المال على قيمتها وإمكاناتها مما يعني الحاجة الملحة من جانب هذه المشروعات من أجل تيسير وصولها واتصالها بهذا السوق الضخم، وهنا تظهر الحاجة بالتحديد إلى الوسطاء الماليين.

ومن الملاحظ ضعف الدور التقليدي الذي كان يقوم به النظام المالي في مصر بالوفاء باحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما تزايدت الفرص أمام قطاع الصناعات الكبيرة، يحدث هذا في وقت يزداد فيه الطلب على رأس المال في ضوء اتساع نطاق فرص السوق مما يعني اتساع المجال أمام كافة القطاعات بما فيها قطاع المشروعات الصغيرة، ومع تزايد التوقعات حول نمو صناعي سريع يحقق معدل نمو اقتصادي أعلى فإن هناك حاجة ملحة ومتزايدة لدخول رجال أعمال جدد في مجال المشروعات الصغيرة لتقوية بنائها ويعملوا على تمويلها في السنوات القادمة.

وهذا يعني الحاجة الماسة لإعادة النظر في النظام التمويلي القائم لهذه الصناعات والذي لم يعد قادراً على الوفاء بالدعم الكافي لها في ظل الظروف الاقتصادية الحالية،

وإضافة إلى ذلك تقف هذه المشروعات في موقف حرج أمام تزايد قدرات الصناعات الكبيرة في الاستفادة من الخبرة الأجنبية وفي تعظيم إمكاناتها الإنتاجية، كما أن الصناعات الكبيرة قد أصبح لديها إمكانية مراقبة الجودة على مستوى عال يفضل علاقتها بالمؤسسات الأجنبية العاملة في هذا المجال، وأيضاً القدرة على استخدام عمال على مستوى مرتفع من المهارة بل وإرسال بعض من مدربوها وعملاً لاكتساب المزيد من الخبرة في المصنع بالخارج، ويدعم كل هذا توفر الخبرات الإدارية ذات المستوى المرتفع وفي المقابل لا توفر أي من هذه المزايا للمشروعات الصغيرة والتي لا يمكنها الصمود في ظل قدراتها المالية والتقنية المحدودة، ويتوفر للصناعات الكبيرة فرصة أكبر على الدخول في تحالفات استراتيجية وتكون مشروعات مشتركة مع مثيلاتها خارج الحدود مما يمكنها من الاستفادة من تكنولوجيا والمعرفة الحديثة وحتى الآن لم تتم خطوات عملية لتحقيق نفس الأمر بالنسبة للصناعات الصغيرة، أي توثيق اتصالها وتعاونها مع مثيلاتها في الخارج كما أنه في كثير من الدول المتقدمة نجد علاقات طويلة المدى تربط ما بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، ولكن لم يتحقق هذا بدرجة كبيرة في الدول النامية.

ويصبح مستقبل هذه الصناعات مرهوناً بقبول التحدي من جانب الحكومة والمؤسسات المالية وأجهزة التنمية في سبيل تذليل ما يوجهها من عقبات حتى تتمكن من أن تلعب دورها المأمول في النمو الاقتصادي، وإذا كان التوجه الحالي هو التحرر الاقتصادي وتعاظم دور القطاع الخاص فإن بإمكان الحكومة أن تلعب دوراً مؤثراً وأن يتضمن هذا الدور وضع السياسات وتطوير المؤسسات، وفيها يختص تطوير المشروعات الصغيرة فيمكن للحكومة ومؤسساتها المساعدة في دعمها من خلال التنسيق مع باقي الأطراف الفاعلة استحداث خطة دعم يمكن تنفيذها على أن تتصف هذه الخطة بالمرنة الضرورية والتي تأخذ في اعتبارها الفروق الاقتصادية القائمة بين المناطق المختلفة، وأن يعتمد على المشاركة العامة والخاصة في إقامة أنظمة لدعم المشروعات الصغيرة وفي كل ذلك يظل للحكومة مسؤوليتها نحو وضع السياسات العامة، وأكبر التحديات التي تحد من نمو المشروعات الصغيرة يتمثل في الفقر إلى التطور التكنولوجي فيتعين على الحكومة أن تقوم بتشجيع إقامة برامج لتطوير هذه المشروعات وتدعم قدراتها على الاتصال والتفاعل

الإيجابي مع الجامعات ومراكز التدريب في الداخل والخارج، بالإضافة إلى مساعدة هذا القطاع على تكوين علاقات مشتركة مع وكالات التنمية الدولية.

وتظل الحاجة ملحة إلى إقامة بنية مؤسسية لمساعدة هذا الصناعات في استخدام خبراء في تطوير قدراتها، ولابد منبذل الجهد من أجل إيجاد نوع من الاعتمادية على مؤسسات التمويل المملوكة للقطاع الخاص لتوفير الدعم المادي اللازم لهذه المشروعات بحيث تخفض المساهمة الحكومية، وأن ينحصر دورها الرئيسي في وظائف التخطيط والرقابة مع ترك القطاع الخاص ليقوم بتلبية بقية الاحتياجات، إذ يمكن لها أن تخفف من تقلبات السوق، ومساعدة أصحاب الأعمال الجدد في التغلب على العقبات التي توجههم عند دخولهم مجال الإنتاج والتسويق، ومن ثم فإن الجهود الحكومية سيكون لها أعظم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لو أنها ركزت اهتمامها على حواجز البداية، بالنسبة للمشروعات الصغيرة ورجال الأعمال المبتدئين.

وتشير أغلب الدراسات إلى ضرورة وأهمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في إقامة البنية الأساسية لهذه الصناعات وتقديم التمويل اللازم لها وعلى المساهمة في تحفيز الأنشطة المهنية المدعومة مثل التدريب ومراقبة الجودة والتي أصبحت مصدراً هاماً في تقديم المساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة؛ ويطلب الأمر أيضاً تحقيق مرونة أكثر في التعامل من قبل القطاعات الحكومية والجهات الرسمية والبنوك وغيرها من الجهات التي تعامل مع هذه المشروعات.

(٢) الأهداف الاقتصادية من تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة:

يتم تنفيذ برامج التمويل لجميع أنواع المشروعات الصغيرة شرط أن يكون التصور لفكرة المشروع واقعياً وأن يكون هناك جدوى اقتصادية من دخوله السوق، كما يتم تشجيع المبتكرین والمخترعين إلى تحويل أفكار الابتكارات التكنولوجية إلى منتجات جديدة أو تطوير المنتجات قائمة من خلال توفير الدعم المالي والفنى الكافى مما يؤدى إلى زيادة معدل النمو وإنعاش الاقتصاد المحلى حيث أن كل مشروع صغير جديد يتم إضافته إلى الهيكل الإنتاجي أو الخدمي يتطلب إنفاق استثماري يؤدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكى ويحقق قيمة مضافة للاقتصاد.

وتهدف عملية تمويل المشروعات الصغيرة إلى رفع كفاءة القطاع الإنتاجي أو الخدمي بشكل عام وخاصة في المجال التكنولوجي وتنمية قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة وعلى البقاء والنمو وزيادة حركة الاستثمار في المجالات المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة والمساعدة في حل مشكلة البطالة ودعم خطط التنمية الاقتصادية؛ أما الأهداف الخاصة من القيام بعملية التمويل هي:

- * تحديث والتوسيع في قطاع المشروعات الصغيرة وبالتالي زيادة معدل النمو.
- * التوجه نحو الصادرات لانتاج السلع الجديدة والتحديث والتطوير للمشروعات.
- * تعظيم وتحسين كفاءة تنفيذ العمليات ورفع مستوى الجودة.
- * إعادة الهيكلة المالية وإعادة التنظيم والتطور.
- * المساعدة الفنية والتكنولوجية لتطوير الصناعات الصغيرة.
- * المساعدة في توفير العملة الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات وخفض الواردات من السلع المثلية.
- * تخفيف آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد وعلى أنشطة الصناعات الصغيرة.

الوسائل لتحقيق ذلك:

- * قيام مؤسسات التمويل بتقديم التمويل متوسط وطويل الأجل.
- * استجابة المصارف لتقديم التمويل الذي يزددي إلى تحسين قدرات المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة الإقراض مثل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- * تحسين كفاءة القطاع المالي وخفض التكلفة العالية للتمويل والتي قد تواجه أنشطة المشروعات الصغيرة.
- * خفض معدل التدخل الحكومي في أنشطة التمويل وتخفيف حصتها في القطاع المصرفي.

- * تحديد العوائق المالية التي تواجه عمليات الصناعات الصغيرة والمعاونة في حلها.
- * تقديم خدمات استشارية كاملة للصناعات الصغيرة ودعم فني وتكنولوجي بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- * التوسيع في مجال نظم معلومات الائتمان والخدمات الاستشارية الخاصة بأعمال التمويل والاستثمار.
- * صياغة استراتيجيات مستمرة لتطوير خطة العمل ووضع سياسات مرنة للتمويل وتشغيل القروض.

٣- التوسيع في الزراعة:

غالباً ما يعتمد قطاع الزراعة في الدول النامية ليس فقط على السياسات الداخلية بل أيضاً على السياسات الخارجية حيث يلعب المناخ والأسعار الدولية والطلب على المنتجات والدعم والقدرة على الوصول للأأسواق وعوائق التجارة الخارجية دوراً في تحديد الناتج، ونتيجة لذلك قطاع الزراعة هو الأكثر تأثراً بالعولمة عن غيره من القطاعات^(١) وأغلب علماء الاقتصاد في الدول المتقدمة ووكالات التنمية الدولية توافق على أن إهمال قطاع الزراعة خلال عملية التصنيع أدى إلى إعاقة نمو هذا القطاع وبالتالي إعاقة نمو الاقتصاد ووجهة النظر هذه مدعاة من جانب المحللين والتطبيقين. ورغم أن التنمية الاقتصادية في حاجة إلى التنمية الصناعية فهي أيضاً في حاجة إلى التنمية الزراعية وفي ظل هذه الحقيقة يمثل قطاع الزراعة المصدر الرئيسي لفرص العمل وتتصبح المهمة الأساسية للسياسة هو إيجاد التوازن بين نمو القطاعات الثلاثة (الصناعة والزراعة والخدمات) من أجل الارساع بعملية التنمية وأضاف إلى ذلك بأنه القطاع الأكثر قدرة على خفض نسب البطالة والفقر والذي يمثل ظاهرة عالمية، حيث يعيش ٧٥٪ من فقراء العالم في المناطق الريفية وأن قطاع الزراعة يوظف ٤٠٪ من قوة العمل في الدول النامية

(1) World Employment report 2004-5,» World commission on the Social Dimension of Globalization, 2004» pp 127.

ويحقق ٢٠٪ من الناتج الكلي هذه الدول^(١) وبالتالي يمثل هذا القطاع أهمية كبيرة في توفير فرص العمل.

وقد أهمل صناع السياسة في الدول المتقدمة والنامية على السواء خلال العقود الماضية قطاع الزراعة وفضلوا في اختياراتهم تربية قطاع الصناعة والخدمات والدليل على ذلك انخفاض الاستثمارات في هذا القطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ويرى عديد من الاقتصاديين أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وصعوبة الوصول إلى الأسواق وتزايد المنافسة التي تتعرض لها المنتجات الزراعية للدول النامية نتيجة لقيام الدول المتقدمة بدعم منتجاتها الزراعية والتي هي حتى الآن مثار خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية في جولات المفاوضات التي ترعاها منظمة التجارة العالمية، وبالتالي أصبح العائد من الاستثمار في قطاع الزراعة غير مجدٍ بالمقارنة بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانته.

ولكن التحدي الذي يواجه الدول النامية هو العمل على تنمية هذا القطاع في ظل هذه القيود والعمل على حل هذه المشاكل من خلال توجيه الاهتمام لهذا القطاع بالمشاركة مع جهود المنظمات الدولية التي تقدم الدعم في هذا المجال والتي منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير WB وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ومنظمة الأمم المتحدة UN.

ويؤدي التوسيع في الزراعة إلى خفض أسعار المنتجات وزيادة الصادرات ودفع قوى الاستهلاك وتحسين وتوليد الدخول وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة خاصة في الريف، حيث تتغلب البطالة والفقر وأن التوسيع في الزراعة وتنمية هذا القطاع يؤدي إلى خفض البطالة والفقر بالمقارنة بالقطاعات الأخرى وبالتالي من الأهمية تحديد الآلية المستخدمة لتنمية هذا القطاع وجعل النمو في هذا القطاع مؤدياً إلى توفير فرص العمل وخفض البطالة.

وقد توصلت بعض الدراسات الحالية التي ركزت على الأثر التوزيعي للنمو وبيان

(1) World Employment report 2004-5, pp 127.

الأثر المباشر لنمو هذا القطاع في الاقتصاد في الأجل الطويل وكذا الأهمية النسبية لهذا القطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى في العمل على خفض البطالة والفقر.

وتمثل الزراعة أهمية كبيرة في عملية التنمية الشاملة حيث هي مصدر رئيسي للإمداد بالغذاء وتزيد من الطلب الكلي والطلب على العمال وفرص الاستثمار والتصدير وتتوفر فرص لتمويل للمشروعات وهي تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي وتتوفر فرص عماله كثيفة بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ويوضح الجدول رقم (٢) الإنفاق على الناتج القومي ومعدل نمو الناتج والأهمية النسبية ومعدل النمو لقطاع الزراعة في مصر خلال الفترة من ١٩٩٣-٩٢ إلى ٢٠٠٤-٠٣.

٤- الدعم المؤسسي:

* إقامة قواعد بيانات وتقنولوجيا المعلومات:

إقامة قاعدة بيانات مركبة تتبع أحد الوزارات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة مثل وزارة القوى العاملة أو التنمية المحلية أو مركز معلومات مجلس الوزراء أو الصندوق الاجتماعي متصلة بقواعد بيانات فرعية في المحافظات وذلك لحصر الأعداد الفعلية لقوة العمل والمستغلون والمعطلون ولتوفير البيانات عن سوق العمل وفرص التوظيف وفرص الاستثمار ومرافق التدريب.

* التوسيع في قطاع الخدمات:

وذلك من خلال إفصاح المجال لمشاركة أكبر للقطاع الخاص في تقديم الخدمات في مجال المواصلات والاتصالات والبريد والبنية الأساسية والطرق والكباري والمرافق الأساسية من المياه والكهرباء والصرف الصحي والموانئ والمطارات

التوسيع في الخدمات السياحة والنقل وإقامة الفنادق والمتجمعيات والمستشفيات السياحية العلاجية وما توفره من فرص عمل خاصة مع توفر المناطق الجاذبة للسياحة والمناطق الأثرية المشتركة منها الفرعونية والدينية.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال بيع وحدات الخدمات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج وبالتالي تستطيع الحكومة من تدبير موارد تعامل على تخفيف عجز الميزانية وتجذب استثمار إضافي في هذه القطاعات نتيجة للتتوسعات التي تحدث في هذا المجال.

* يمكن لشركات التأمين الخاصة أن تصدر وثيقة خاصة بتوفير فرصة العمل تصرف دفعة واحدة أو على دفعات بعد وصول المشترك إلى سن العمل أو نهاية المرحلة التعليمية وفي هذه الحالة يتلزم الوالدين أو أحدهم أو من يتولى الأمر بسداد أقساط هذه الوثيقة لصالح المستفيد وفي حالة حصول المستفيد على عمل يمكن أن يقوم هو بسداد أقساط وثيقة تكميلية تضاعف من قيمة مبلغ التأمين وقيمة هذه الوثيقة تحدد وفقاً للأجر الذي يتلقاه المشترك وقيمة القسط الذي يسده و هي وسيلة تعامل على زيادة المدخرات العامة وتعمل على تأمين موارد مالية للداخلين الجدد لسوق العمل حين الالهتماء إلى فرصة عمل تتناسب مع قدراتهم العلمية والمهنية، كما يمكن للحكومة أن تشجع على إقامة صناديق خاصة لتلقي المعونات من الداخل والخارج وتعيد تقديمها إلى العاطلين إلى حين التحاقهم بالعمل.

الفصل الثاني عشر
مشكلة الفقر

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المشكلات التي شهدتها المجتمعات وقرأتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط التراث التاريخي هذه الظاهرة بالفوارق الكبيرة في الثروة وبوجود أفراد أثرياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر.

والحقيقة أن الفقر هو من أخطر القضايا وأكثرها تقيداً وقياساً وقراءة، فهو ينطلق عن مفارقة واقعية تجمع ما بين السبب والنتيجة، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية، وتحضرنا هنا مقوله أرسسطو "الفقر هو مولد الثورات والجرائم" كما أن تراثنا الإسلامي حافل بالتصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعيات، حيث نجد المقوله الشهيرة لعلي ابن أبي طالب، كرم الله وجهه: "لو كان الفقر رجلاً لقتله".

الإطار النظري لمفهوم الفقر

مفهوم الفقر

إن أول الأمور التي تعرضا عند الحديث عن الأديب المتعلقه بالفقر هو غياب تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر، فإلقاء نظرة على الأديب الواسعة التي نشرت أن تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية يفيد أن علماء الاجتماع والاقتصاديون لم يوضعوا تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" إلا أنه، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.

(البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام بالقاهرة ١٩٩٠-٤١)

فالفقر الذي يؤدي إلى الموت يختلف بطبيعة الحال عن الفقر الذي يشير ويعبر فقط عن تباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير عن الحرمان المطلق وهذا تتضح مرة أخرى نسبة هذا المفهوم وشدة تشابكه. ويعرف الدكتور عبد الرزاق الفارس "الفقر قائلاً: هناك مكونان مهمان لابد من أن يبرز في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان عما مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك لسلع محددة، مثل الغذاء والملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يتحققها ضمن دائرة الفقر. أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد، فهو لا يرتكز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.

(عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط.١، ٢٠٠١، ص ٢٢)

كما يقترح المجلس الأوروبي أحد التعريفات التي ترى أن الفقر يخص "الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، الثقافية أو الاجتماعية ضيقة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها".

وبهذا نجد أن الفقر في تعريفه له شقين ففي حالة التعريف الكمي للفقر الذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية ولقد استخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط.

أما التعريف الكيفي لل الفقر والذى يرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية.

(إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي والمدينة، جامعة متوري، قسطنطينة، ٢٠٠٤)

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذا التباين الواضح في إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفقر، فإن معظم التعريفات تجمع على الأقل على مفهوم "الحرمان النسبي" لفترة معينة من فئات المجتمع فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيراً إليه إلا إذا كان في حاجة إليه، وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن... إلخ.

أنواع الفقر:

يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

- * الفقر المطلق والفقير النسبي: يعطي المفهوم الأول حدّاً معيناً من الدخل وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.
- * الفقر الثابت والموقت: الفقر الثابت المتواصل وهو جاعي هيكل، والفقير العارئ أو الظري هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي.

تصنيفات أخرى للفقر:

- ١ - الفقر الاقتصادي الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء... إلخ.
- ٢ - الفقر الإنساني: هو عدم تمكّن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والسكن، وهذه العناصر التي تعبر أساساً لتحسين معيشة الفرد.

٣- الفقر السياسي: يتجلّي في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الموارد الأساسية والإنسانية.

٤- الفقر الثقافي: الذي يتميّز بعدم القدرة على المشاركة وعلى اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

٥- الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

٦- (المتلقى الدولي حول الفقر - مداخلة لأقوارين حاج قدوي در ١٩٨٦) <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1>

مظاهر الفقر:

يتضح مما سبق أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل عدة مؤشرات كمية وكيفية، ويمكن تلخيص مظاهرها فيما يلي:

١. البطالة.

٢. اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء.

٣. الانفجار السكاني.

٤. التهميش والحرمان.

٥. فقدان الديمقراطية.

٦. الصراعات والحروب.

تشكل الصراعات والحروب عاملًا هامًا في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول المتختلفة، ومن أهم آثارها السلبية نجد مشكلة اللاجئين، تدني أوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم، الصحة، الإسكان والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية.

٧. الديون الخارجية:

تعتبر الديون إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بحيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءاً من دخول الدول المدينة ويزداد الوضع خطورة إذا كان الإقراض بقصد تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تصبح تلك الدول تعاني من حلقة مفرغة مما سوف يساهم في استمرار تفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي تكرис حالة الفقر.

(د. ناصر مراد - تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر - جامعة سعد دحلب البليدة - ٢٠٠٧).

أسباب الفقر:

يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بالعوامل الآتية:

- الأسباب الاقتصادية:

تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلعضرورية وتحفيض الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى الخصخصة والانكماش الذي يؤدي إلى تقليل فرص العمل. بالإضافة إلى ما سبق فإن من أسباب تفشي الفقر بمستويات عالية نجد أزمات الاقتصاد الكلي التي تميز بتفاقم شدة التفاوت والانكماش الاقتصادي، ورغم محاولات التنمية إلا أن استمرار الأزمات وفشل أنهاط التنمية أدى إلى استفحال ظاهرة الفقر.

- الأسباب الاجتماعية:

تتعلق بالنمو الديموغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج القومي، وشدة التفاوت في توزع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدحرة في الريف مما دفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن.

- الأسباب السياسية والأجتماعية-

تتمثل في مخلفات الاستعمار الصراعات الداخلية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

(د. ناصر مراد - تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر - جامعة سعد دحلب البليدة - ٢٠٠٧)

الآثار السلبية لل الفقر:

تلخص الآثار السلبية لل الفقر فيما يلي :

- ١) انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).
- ٢) ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.
- ٣) نقص وسوء التغذية والتي تؤدي على انتشار الأمراض.
- ٤) تدني مستوى الإسكان.
- ٥) ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى:
 - اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
 - انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
- ٦) قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
- ٧) نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بشiar التطور الحضاري والتنمية.
- ٨) البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.^(١)

(1) <http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t9.htm#top>

قياس الفقر:

إن الحاجات الأساسية تتميز بطابع العالمية، فهي مشتركة عند البشر منها اختلفت ثقافاتهم وتحضرهم، وهذا الأمر يتجاوز الطرح الاقتصادي إلى الطرح المعنوي الذي يركز على تعظيم الإنسان بكل أبعاده، وهذا يتوافق مع ما يسمى فرانسوا بيرول *francois perroux* سنة ١٩٥٥ أثنا عشر: التغذية الصحة وال التربية.

ولما كان الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر فإنه من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بدرجة أولى في معظم المحاولات التي تسير في اتجاه قياس ظاهرة الفقر وهناك وفقاً لذلك ثلاث مناهج لقياس ظاهرة الفقر:

- المنهج الأول: يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة.
- المنهج الثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة).
- المنهج الثالث: هو مستوى الرفاه الكلي، أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأخرى.

والمنهج الأول والثاني عملاً الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة، وتجدر الإشارة عن الوصول إلى هذا المستوى من التقسيم المنهجي في قياس ظاهرة الفقر أن هناك مفاضلة بين المنهجين تعتمد على مبررات أصحابها في اعتقاد أحد المنهجين دون الآخر قائمان على مفاضلة مثلاً عن الطريقة المباشرة (الاستهلاك) يعتبرون أن حدود الاستهلاك هو المحور الأهم الذي يحدد خط الفقر على اعتبار أن الموت وقلة التغذية بسبب الحرمان المادي عنها أشد أنواع الفقر وضوحاً، وأنه ليس هناك في مثل هذا الموقف أحسن من التساؤل والنظر إلى الاستهلاك لمعرفة أن هؤلاء لا يأكلون بدرجة كافية أو غير قادرين على الالتحاق بالتعليم أو مراكز الاستشفاء، في حين أن الاعتماد على طريقة الدخل تطرح تساؤلات كثيرة حول ما إذا كان الدخل الذي نقرأ من خلاله الفقر هو ينفق فعلاً على هذه السلع؟ وهنا تكمن الإشكالية وتكون كذلك صور المفاضلة بين المنهجين.

(عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص ٢٢)

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر، ومن أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:

- أساليب غير علمية

تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد إطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسر وتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الأسر التي يتم زيارتها.

- أساليب علمية

ويمثلها أسلوب خط الفقر: وتكون فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

خط الفقر (Poverty Line):

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى لل حاجات الأساسية الازمة للفرد ويعرف الحد الأدنى ل حاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

خط الفقر المدقع: ويعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لمارسة تفاصيلاته الاعتيادية اليومية وهناك خط فقر يدعى بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، وختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط واعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي مختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقة ثابتة في زمان ومكان معينين.

أساليب قياس خط الفقر:

تحتفل أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

- النوع الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر.

- النوع الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر.

وما يميز النوع الأول عن الثاني هو استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي لتقدير الفقر في النوع الأول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي، ومتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل.

أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر (خط الفقر المطلق):

هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

الأول: أسلوب التمثيل الغذائي المقترن:

يعتمد هذا الأسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة حاجة الجسم وتكون عادة مقترنة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة.

الثاني: أسلوب التمكث الغذائي الفعلي:

يعتمد هذا الاسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلالا بيانات الاستهلاك الفعلى للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الاسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقاً، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الأقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية وأخيراً يحدد متوسط الإنفاق الإجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرأ خط الفقر المطلق⁽¹⁾.

(1) <http://www.4geography.com/vb/t438.html>

دراسات اقتصادية مقارنة لمفهوم الفقر

تشخيص ظاهرة الفقر في مصر:

من المعلوم أن مصر قد شهدت خلال العقد الماضي فترة من الركود، أدت إلى تأثير الشائع الفقير في المجتمع بشكل حاد، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدل الأمية نسبياً في مصر أدى إلى تفاقم أوضاع تلك الشائعة أيضاً، وهذا الركود كانت له آثار اجتماعية سلبية على واقع التشغيل ومستوى المعيشة. ومع استمرار فترة الركود ارتفعت معدلات البطالة السافرة ارتفاعاً سريعاً، وبخاصة فيما بين الشباب كما انخفضت الأجور الحقيقية في معظم القطاعات الاقتصادية وظهرت دلالات واضحة على تأثير الشائعة الفقير في المجتمع بشكل حاد.

ومن ناحية أخرى، يرتفع معدل الأمية نسبياً في مصر، إذ تعتبر مصر من بين إحدى تسعه بلدان توجد فيها أعلى معدلات للأمية في العالم. وما لا جدال فيه هو الارتباط القوي والمحظوظ بين الأمية والفقر، وهو ما يضع ضغوطاً ضخمة على موارد الدولة ويعوق جهود التنمية، هذه الظروف أدت لبروز مشكلة الفقر وضرورة علاجها كمشكلة كبيرة ذات أولوية خاصة في التصدي لها.

الواقع الاقتصادي لظاهرة الفقر:

وفقاً لأحد التقارير الصادرة عن البنك الدولي التي صدرت عن البنك الدولي عام ٢٠٠٧ فنجد أنه يوجد في مصر حوالي ٦١٣ مليون مواطن بنسبة ٦١٩٪ من السكان يقعون تحت خط الفقر ويندرج نحو ٢٠٦ مليون مواطن منهم في خانة الفقر المدقع أي الذين يعيشون على أقل من دورة في اليوم وهذا ما يتوافق مع بيانات جهاز التعبئة العامة والإحصاء وهي أن ٢١٪ من سكان مصر تحت خط الفقر ويعيشون بأقل من ٢٠٥ جنيهات شهرياً.

وفيما يتعلق بمعالم خريطة الفقر في مصر أشار تقرير التنمية البشرية الصادر في عام ٢٠٠٨ إلى أن ٦١٪ من الفقراء يعيشون في محافظات الصعيد و٦٦٪ من السكان

الأشد فقراً، ويوجد بذلك المحافظات ما يقرب من ٩٥٪ من القرى الأكثر فقراً على مستوى محافظات الجمهورية. رغم أنه في تلك المحافظات توجد أعظم ثروة سياحية في العالم، ولكنها تعد رأس مال ميتاً لم يتم توظيفه بدرجة ملائمة حتى اليوم.

وبذلك ترکز الفقر بشكل كبير في صعيد مصر فيبيها يمثل هذا الإقليم ٢٥٪ من إجمالي السكان، كان نصيبه من نسبة السكان الأشد فقراً هي تقريباً ٦٦٪ بالإضافة إلى أن ٩٥٪ من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر، وتقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً في محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط في حين أن ٥٩ قرية من المائة الأفقر تقع في سوهاج وحدها، وتبلغ متوسط نسبة الفقر في الألف قرية الأشد فقراً ٥٢٪ في حين أن هذه النسبة في المائة قرية الأشد فقراً هي ٧٧٪ وترتبط النسب العالية للفقر بنسب عالية من البطالة والأمية وارتفاع معدل الإعالة وكذلك وجود نقص في الخدمات الأساسية، وعلى الرغم من أن القاهرة تشهد معدلات منخفضة من الفقر فإن التوقعات تشير إلى أن يرتفع بها معدل الفقر من ٦٪ إلى ٧٪ بحلول عام ٢٠١٥.

(د. عبد المنعم سعيد - حالة الفقر في مصر - جريدة الأهرام المسائي - ٢٠١٠)

استراتيجية مكافحة الفقر في مصر:

لعلاج مشكلة الفقر في مصر فهي تحتاج لسياسة ذات بعدين:

البعد الأول: تدعيم النمو الاقتصادي وذلك من خلال التوسيع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الريفية والزراعية، بالإضافة إلى تعزيز النمو في صعيد مصر.

البعد الثاني: فيتعلق بالتنمية البشرية، وما يرتبط بذلك من تطوير في مجالات التعليم والتدريب والصحة بالإضافة إلى النهوض بمؤسسات المجتمع المدني لتهامس دورها المنشود في الارتقاء بالمجتمع.

ومن خلال هذان البعدين لعلاج مشكلة الفقر نجد أن هناك برامج وسياسات تتبعها الحكومة المصرية لمعالجة مشكلة الفقر من خلال برنامج يطلق عليه مشروع القرن“

الاستهداف الجغرافي لألف قرية” والذي يشمل ما بين ٦ و٨ ملايين فقير من إجمالي ١٤ مليون فقير في مصر، بهدف النهوض بهذه القرى ورفع مستواها اجتماعياً واقتصادياً وبينما، إضافة إلى استهداف الأسر الأولى بالرعاية وقدرتهم على تنفيذ وتشغيل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر، مع رصد مدى ملائمة الخدمات المقدمة للحاجات الفعلية كما أنشأت وزارة التضامن الاجتماعي ستة مراكز للتنمية الاجتماعية بمحافظات الدقهلية والإسكندرية والمنوفية للنهوض بالخدمات وكذلك مراكز جديدة في دمياط وأسوان والوادي الجديد انطلاقاً من أن الفقر لا يعد (فقرًا في الدخل) وإنما فقرًا في الخدمات أيضاً.

وهناك مشروع يجريه مركز معلومات مجلس الوزراء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان ”تقسيم أداء المحافظات المصرية نحو تحقيق أهداف الألفية“، يهدف إلى تحكيم ١٠ محافظات في المستقبل من تحقيق هدف خفض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ وتشمل بور سعيد والسويس ودمياط والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربيه والمنوفية والبحيرة والمنيا، وأن بقية المحافظات ستتمكن من تحقيق الهدف بعد هذا التاريخ بعام أو بعامين مع ملاحظة أن هناك محافظات أخرى لن تتمكن من تحقيق ذلك وهي بنى سويف وأسيوط وسوهاج وهو ما يفرض الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المحافظات.

(د. عبد المنعم سعيد - حالة الفقر في مصر - جريدة الأهرام المسائي - ٢٠١٠)

نتائج إستراتيجية مكافحة الفقر في مصر (برامج وسياسات):

رغم ما يقال عن استفحال الفقر في مصر إلا أنه حدثت زيادة في متوسط الاستهلاك السنوي للاسرة المصرية - وفقاً لم تشير إليه أحد التقديرات - من ١١ ألفاً ومائة جنيه خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٨) إلى ١٧ ألفاً و٣٠٠ جنيه خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) كاً ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للاسرة من ٢٥٠٠ جنيه إلى ٣٧٠٠ جنيه خلال الفترة نفسها بالتزامن مع انخفاض نسبة الأفراد الذين يتذقون أقل من ٢٠٠٠ جنيه من ٤٨,٥٪ إلى ٤٣,٨٪ خلال الفترة نفسها بينما ارتفعت نسبة الأفراد الذين يتذقون ما بين ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيه من ٤٤,٨٪ إلى ٤٩,٢٪ فيما ارتفعت الطبقية التي تنفق ٥٠٠٠ جنيه وأكثر من ٧,٦٪ إلى ١,٧٪ خلال الفترة نفسها.

وتشير الأرقام إلى أن عدد الفقراء في مصر لا يزداد بل يقل بمرور السنوات، فقد بلغ معدل الفقر حوالي ٣٢٪ في عام ١٩٩٠ وتحسن مستوى المصريين الفقراء بنسبة ٧٪. كما خلال السنوات الأربع الماضية، وحدثت زيادة في متوسط استهلاك الفرد نسبة ٤٪ كما أن ١٢٪ من المصريين خرجموا من دائرة الفقر فيها دخل ٩٪ بدلاً منهم، في حين ظل ٦٩٪ على حالهم، ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي في نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ نصيب أفراد ٢٠٪ من السكان في مصر نحو ٨٪ من الدخل القومي مقارنة بـ ٥٪ في ألمانيا و ٥٪ في فرنسا و ٥٪ في إيطاليا و ٣٪ في تركيا.

علاوة على ذلك زادت حصة الطبقة الوسطى المصرية من إجمالي الدخل القومي خلال عامي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، فهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن هذه الطبقة تحصل على ما يقرب من ٦٢٪ من إجمالي الدخل القومي للبلاد، وتراجع عدد الأسر التي تنفق أقل من ألف جنيه بحوالي ١٪.

(د. عبد المنعم سعيد - حالة الفقر في مصر - جريدة الأهرام المسائي - ٢٠١٠)

وبحسب التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٨ تختل مصر المرتبة ١١٢ من بين ١٧٧ دولة وهي تقع بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لذلك تحتاج إلى مزيد من الجهد لدعم مسيرة التنمية.

الخاتمة:

على الرغم من الجهد الموجهة لتسوية مشكلة الفقر ومع اختلاف البرامج المتبناه في مسيرة مكافحة الفقر إن الأمر الذي لا يختلف عليه العلامة هو أنه على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي شهدته العالم، وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته حياة كثير من الناس في معظم الدول فإن الفقر لا يزال يشك مشكلة إنسانية، وعلى الرغم من عالميتها إلا أنها تبرز بصفة خاصة عند شعوب العالم الثالث، ومع بقاء صورة الفقر بصورةها القائمة تلك فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت اتساعاً هي الأخرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل يثير التساؤل حول الراهن والمستقبل الاجتماعي في هذه المجتمعات.

دراسة تحليلية لمشروع الاستهداف الجغرافي لأفقر ألف قرية مصرية

باستعراض خريطة توزيع الفقر في مصر يفاجأ المرء بحقائق مذهلة وأرقام مخيبة تعكسها تقارير التنمية البشرية سواءً المحلية أو العالمية منها على سبيل المثال أن الصعيد يحتل المرتبة الأولى في عدد القرى الفقيرة ونسبة الفقراء من سكانه، وأن هناك ما لا يقل عن ٢٠ مليون فقير في مصر، وأن نصفهم تقريباً يعيشون في القرى الألف الأكثر فقرًا التي تقع ٧٦٢ قرية منها في ثلات محافظات صعيدية وهي: المنيا، وسوهاج، وأسيوط.

وحدث الأرقام يقول أن ١٣,٦ مليون فقير يعيشون في ريف مصر وإن نسبة ٥٠٪ منهم يعيشون في زمام الألف قرية التي حددتها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ باعتبارها الأكثر فقرًا، مشيراً إلى أن ثلثي هؤلاء الفقراء يعيشون في قرى الصعيد، إذ تختل سوهاج النسبة الأعظم بين أفق ماة قرية في مصر، بواقع ٦٣ قرية فيها.

تقرير تقويم الفقر في مصر كشف في المقابل عن أن نسبة الفقراء في المناطق الريفية بصعيد مصر يمثلون ٦٦٪ من إجمالي عدد الفقراء في مصر كلها، وأن ٥١٪ منهم هم الأشد فقرًا كما كشف التقرير عن أن القرى الألف الأفقر يعيش بها نحو ١٠ ملايين مواطن يمثلون نصف فقراء مصر، وذلك وفقاً للتقرير الرسمي الذي يحدد عدد الفقراء بنحو ٢٠ مليون فقير.

توزيع الفقر:

يجيء توزيع وتتركز القرى الألف الفقيرة في محافظات الصعيد، منها ٣١٩ قرية بمحافظة المنيا، وذلك بنسبة ٣١,٩٪ بينما نصيب محافظة سوهاج ٢٤٣ قرية بنسبة ٢,٢٤٪، و٢٠٠ قرية بمحافظة أسيوط بنسبة ٢٠٪ بينما ينبع سويف تحظى بنسبة ٨٪ يمثلون ٨٠ قرية، والجيزة ٨٧ قرية بنسبة ٦,٧٪، تليها محافظات أسوان، ودمياط، والدقهلية، والشرقية، وكفر الشيخ، والمنوفية، والبحيرة بحسب أقل. وبحسب تقرير تقويم الفقر في مصر فإنه يتركز بشكل كبير في قرى الصعيد فبينما يمثل هذا الإقليم ٢٥٪ من إجمالي السكان، إلا أن نصيب من السكان الأشد فقرًا هو ٦٦٪، كما أن ٩٥٪ من القرى الأشد فقرًا تقع في هذا الإقليم.

وتقع ٧٦٢ قرية من بين القرى الألف الأشد فقراً في محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط في حين أن ٥٩ قرية من بين المائة الأفقر تقع في سوهاج وحدها.

حول هذه المعدلات وخطط التعامل معها لتخفيض حدة الفقر يقول دكتور اشرف العربي مستشار وزير التخطيط للتنمية الاقتصادية: إنه في إطار الاستهداف الجغرافي تم تحديد القرى الألف المستهدفة تموياً، ذلك أن معدل الفقر في مصر يصل إلى نسبة ٢٠٪ من سكان مصر وفقاً للمعيار المستخدم لخط الفقر ووفقاً للمعيار الدخل، إذ يوجد لدينا ٥ شرائح ٢٠٪ منها هي الأفقر و٢٠٪ أخرى هي الأغنى، بينما تمثل الـ ٦٠٪ الباقي الطبقة الوسطى وهذا يفسر أن الفقر مفهوم نسبي.

وطبقاً - كما يقول - لما يسمى الاستهداف الجغرافي وجد أن ٢٠٪ من الفقراء يتركون في هذه القرى وهذه الفكرة تدخل ضمنها المنهجية بما يسمى خريطة الفقر، وهي منهجية تستخدم على مستوى العالم، وتحديداً خريطة الفقر، وهذا برنامج موحد ضمن برامجه البنك الدولي، ونحن قمنا باستخدام البيانات الجردية للتعداد السكاني لعام ٢٠٠٦ مع بيان مؤشرات الدخل والأنفاق والاستهلاك لعامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وهي مؤشرات كانت تجري كل ٤ سنوات لكن أخيراً أصبحت تجري كل عامين وتطبيق هذه المؤشرات مع استخدام منهجية خريطة الفقر في مصر، تم ترتيب هذه القرى الفقيرة من (١-١٠٠٠) القرى الأفقر، وذلك من أصل أكثر من أربعة آلاف قرية مصرية حيث أخذت الدولة هذه الخريطة وبدأت تبحث من خلالها عن أسباب ومؤشرات الفقر على مستوى القرية، اعتناداً على ما يقدم بهذه القرية من خدمات وتنمية، ونوعية هذه الخدمات والمشكلات الموجودة بها كمعدلات البطالة والإعالة حيث تم استخدام ٣٧ مؤشراً لقياس حالة الفقر وأسبابه في كل قرية، حيث أنه بموجب هذه البيانات بدأت الحكومة تعامل بجدية لتصنيف الأسباب الحقيقة لل الفقر في كل قرية.

مؤشرات.. وبرامج:

أما المؤشرات التي يتم القياس عليها - كما يقول الدكتور أشرف العربي - فهي على سبيل المثال معدل البطالة (معدل رئيسي)، والأمية ومعدلات الالتحاق بالتعليم، ومعدلات

وفيات الأطفال الرضع، ونسبة الأسر المعلية من امرأة ونسبة كبار السن ونسبة المشتغلين بالأعمال المؤقتة أو الموسمية، أو المشتغلين في القطاع غير الرسمي، ومتوسط حجم الأسرة ومعدل الإعالة.

وهذا بجانب المؤشر التقليدي وهو متوسط دخل الفرد الذي يحسب باكثر من طريقة، إذ يحسب مفهوم البنك الدولي فإنه ليس هناك رقم محدد يحسب دخل الفرد، لكن قياس بمفهوم القدرات مثل التدريب وعدم وجود وسائل معاونة، ونسبة التعليم وغيرها، أي أن المعدل المادي ليس المقصود تحديداً ولكن المقصود فقر القدرات.

ويضيف الدكتور العربي أن الحكومة تعاملت مع هذه النتائج بجدية وتم تكليف المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية بإعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج الإنمائية في القرى والوحدات المحلية الأكثر فقراً.

خطة أولية:

وعن خطة مكافحة الفقر يقول: بالقطع لا يمكن علاج كل هذه القرى في وقت واحد، ولكن بدأنا بخطة أولية بتحديد ١٥٠ قرية تعتبر الأشد فقراً كمرحلة أولى لمعاجلة مشكلاتها وتوجيه كل السياسات لتنميتها، و تستغرق الخطة ٥ سنوات لاستهداف القرى الألف، وبينما تقوم الدولة بتأهيل القرى في المرحلة الأولى تحاول توقيف البيانات للجمعيات الأهلية وال المجالس المتخصصة والمنظمات غير الحكومية التي تريد العمل في بعض القرى من خارج القرى الـ ١٥٠ قرية المستهدفة، وذلك في القرى الفقيرة التي تحتاج إلى خدمات عاجلة لحين استهدافها ضمن الخطة.

ويضيف الدكتور أشرف العربي أن الفقر فيه درجة عالية من التركيز الجغرافي، حيث إن أكثر القرى التي يتركز فيها الفقر تقع في محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج كما أن القرى الألف يوجد بها ثلث فقراء مصر على الأقل، ونسبة الفقر في هذه القرى تصل إلى ٨٠٪ حيث تم تصنيف هذه النسبة على مستوى الأسر بفكرة الأفقر ثم الفقير، وهناك ٣٧ مؤشراً لقياس نسبة الفقر بالإضافة إلى مدى توافر الخدمات ومحددات التنمية كلها

تحدد مستوى فقر هذه القرية.

كما يتم تشكيل لجان من المحافظة التابعة لها القرية، والوزارات المعنية ويتولى وزير الإسكان منسق المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية المنوط بها التنفيذ، كما يمثل في هذه المجموعة الوزراء المعينون بحيث يكون هناك تنسيق وتركيز للخدمات الناقصة في القرية بحسب الأولويات.⁽¹⁾

أثر إعادة توزيع الدخل (عدالة توزيع الخدمات العامة) مع التطبيق على واقع الأداء في مصر:

تinars السياسة المالية أهدافها في تخفيض مستوى الفقر في المجتمع من خلال عدالة توزيع الدخل، وأيضاً عدالة توزيع الخدمات العامة وبصفة خاصة خدمات الصحة والتعليم على جميع أفراد وأقاليم الدولة وعلى هذا يؤثر التوزيع العادل للخدمات العامة (الصحة والتعليم) بين المحافظات على إمكانية إعادة توزيع الدخل وتخفيض نسبة الفقر بين الفقراء داخل كل محافظة ولما كانت الإدارة المحلية هي تقوم بتقديم مثل هذه الخدمات، لذا فإن رسم سياسة حكومية يمكن بها توصيل هذه الخدمات للمجموعات الأكثر فقراً داخل كل محافظة هو أمر على قدر كبير من الأهمية للمساهمة في تحقيق هدف تخفيض عدد من يقعون تحت خط الفقر في مصر.

وعلى ذلك يعامل الإنفاق الحكومي على المستوى القومي المتصل بالخدمات الفردية، مثل الصحة والتعليم، على أنه إنفاق على خدمات جماعية عندما يتعلق الأمر بصياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، أو وضع المعايير العامة وتطبيقها أو وضع اللوائح التنظيمية لعمل الم التجين وترخيصهم والإشراف عليهم وما إلى ذلك، فمثلاً على سبيل المثال، نفقات وزارة الصحة والتعليم على الصعيد القومي تدرج في الإنفاق على الاستهلاك الجماعي حيث أنها تتعلق بالشؤون العامة للسياسة والمعايير واللوائح التنظيمية.

(1) <http://www.egypt.com/finance-details.aspx?finance=1189>.

نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي:

١. الوزن النسبي للإنفاق على التعليم في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعائلات:

بلغ الوزن النسبي لاجمالي العائلات على التعليم حوالي ١١٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعائلات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وقد حققت محافظة السويس أعلى نسبة إنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعائلات على مستوى إجمالي الجمهورية.

٢. الوزن النسبي للإنفاق على الصحة في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعائلات:

بلغ الوزن النسبي لاجمالي العائلات على الصحة حوالي ٤٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعائلات عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقد حققت محافظة بور سعيد أعلى نسبة إنفاق على إجمالي الاستهلاك على مستوى المحافظات، يليها محافظة جنوب سيناء ثم محافظة كفر الشيخ.

التفاوت في قطاع التعليم:

١) نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم موزعه على محافظات الجمهورية:
تراوحت نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي حتى التعليم الثانوي حكومي إلى إجمالي التعليم من ٢٧٪ - ١٠٠٪ موزعة بين محافظات مصر.

٢) متوسط نصيب الطالب من إنفاق المحليات على التعليم الحكومي:
بلغ متوسط إنفاق الحكومة المحلية على مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي على مستوى إجمالي محافظات مصر حوالي ٨٤٦,٦ ألف جنية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وقد حظيت محافظات المنوفية والبحيرة والوادى الجديد وجنوب سيناء والإسماعيلية وكفر الشيخ والدقهلية والبحر الأحمر والشرقية وأسوان بنصيب أعلى من المتوسط العام على مستوى الجمهورية.

٣) التفاوت في معدلات الالتحاق بين المحافظات وبينطبقات الاجتماعية

المختلفة

تصل نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى ٩٦٪ وبالتعليم الثانوي إلى ٧٤٪ وتفاوت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى حد ما بين المحافظات فبينما تتعدي نسبة الالتحاق الإجمالية المائة في خمس محافظات وهي الأقصر وأسوان والبحر الأحمر وجنوب سيناء والشرقية وتقترب من الاستيعاب الكامل في محافظة القاهرة (٩٩,٢٪) نجد أن محافظات مرسى مطروح وبني سويف والمنيا وبور سعيد تقل نسبة الالتحاق بها عن ٩٠٪، أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي فيتسع التفاوت بين المحافظات حيث تصل إلى ٥٣٪ وهي أقل قيمة في محافظة بنى سويف تليها محافظة البحيرة فالمنيا، كما تبلغ هذه النسبة أكثر من ٨٠٪ في سبع محافظات وتتعدي المائة في ثلاثة محافظات أخرى وجدير بالذكر أن هناك علاقة عكسية متوضعة بين معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ومعدل الفقر (معامل الارتباط -٥٨,٥)، وباستبعاد محافظات الحدود وصل معامل الارتباط إلى ٦٨,٠.

وظهر التفاوت في نسبة الالتحاق أكثر وضوحاً بين الطبقات الاجتماعية المختلفة - أي بين الفقراء وغير الفقراء أي بين الشرائح الخمسية المختلفة فنجد أن نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الفقراء تصل إلى ٦١,٦٪ بينما النسبة بين لمناظرة وغير الفقراء هي ٦٧,٩٪ وبيدو أن الأسر التي تقع في الشريحة الثالثة أو الرابعة (الطبقة المتوسطة الغنية) هي الأكثر حرصاً على تعليم أبنائها إذ تتعدي نسبة الالتحاق للأطفال الموجودين في هذه الشريحة ٩٨٪ من إجمالي عدد الأطفال. ويصل الفرق في نسبة الالتحاق بين الفقراء وغير الفقراء إلى خمس نقاط مئوية وذلك لمعظم المحافظات ما عدا محافظتي السويس وبني سويف حيث يصل الفرق إلى ١٥ نقطة مئوية.

ويزداد الفرق في نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بني الأغنياء والفقراء أو بين الشرائح الخمسية المختلفة. فنجد أنه على المستوى القومي، بتبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي للفقراء ٥٩٪ بينما النسبة لغير الفقراء هي ٨٠٪ بفارق ٢١ نقطة مئوية. كما يصل الفرق في نسبة الالتحاق بين الخامس الأفقر والخامس الأغنى إلى ٢٦ نقطة مئوية. وينطبق ذلك على جميع المحافظات ما عدا محافظات بور سعيد والسويس وأسوان حيث يتسع

الفرق بين الأغنياء والفقراء إلى أكثر من ٤٠ نقطة مئوية وبالعكس في محافظات الشرقية والإسماعيلية والأقصر حيث يضيق الفرق إلى أقل من ثلث نقاط مئوية.

يتضح مما سبق أن هناك حاجة إلى اتباع سياسة مالية لتوجيه الإنفاق العام على التعليم من أجل تحسين الخدمات التعليمية للطبقات الأكثر احتياجاً وتسهيل وصول الخدمة التعليمية المجانية إلى مستحقيها وإزالة العوائق وتشجيع الطبقات الفقيرة على إلتحاق أطفالهم بالتعليم الأساسي والثانوي وقد يتم ذلك عن طريق تحسين المباني المدرسية ورفع كفاءة المدرسين وتقديم وجبات مدرسية مجانية وكتب وأدوات مدرسية وكذلك الزي المدرسي وذلك لأطفال الطبقات الفقيرة فقط كما يمكن تقديم إعانة مالية إلى الأسر الفقيرة بشرط إلتحاق أطفالها بالتعليم وبحيث تدفع الطبقات القادرة تكلفة تعليم أطفاله كاملة أو بشكل جزئي وجدير بالذكر أن ذلك يتطلب تحديد من هم الأسر الأكثر احتياجاً وتحديد الآيات الوصول إلى هذه الأسر.

وجدير بالذكر أن المردود الاقتصادي والاجتماعي لعدالة توزيع الإعانات الحكومية سوف يساهم فيها بيل:

- ١ - رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي للطبقات الفقيرة.
- ٢ - تخفيض مستوى الأمية.
- ٣ - توفير عمال متعلمة تمكنها من استيعاب التقنيات الإنتاجية الحديثة وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية والإنتاج.

التفاوت في مؤشرات الوضع الصحي في مصر:

(١) مؤشر عدد الأسر موزعة حسبها، عام وأعمال، خاص:

بلغ نسبه عدد الأسر في القطاع الحكومي حوالي ٥٪٧٩ من إجمالي عدد الأسر على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، وقد حصل القطاع العام وقطاع الأعمال العام على حوالي ١٪٢، أما القطاع الخاص فقد حصل على حوالي ١٦٪٥ من إجمالي عدد الأسر على مستوى الجمهورية في نفس العام. وقد حصل القطاع الحكومي (حضر)

على حوالي ٦٩٦٪ من إجمالي عدد الأسر على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وقد حصل القطاع العام وقطاع الأعمال العام (حضر) على حوالي ١٥٪. أما القطاع الخاص (حضر) فقد حصل على حوالي ٢٢٪ من إجمالي عدد الأسر على مستوى الجمهورية في نفس العام. وقد حصلت محافظة القاهرة على حوالي ٤٢٥٪ من إجمالي عدد الأسر على مستوى الجمهورية.

٢) مؤشر عدد الأطباء موزة حكومة، عام وأعمال، خاص:

بلغت نسبة الأطباء العاملين في قطاع الصحة الحكومي حوالي ٩٣,٧٪ من إجمالي الأطباء العاملين على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وقد بلغت هذه النسبة حوالي ٥٠٪ في القطاع العام وقطاع الأعمال العام، أما القطاع الخاص فقد حصل على حوالي ١٦٪ وقد بلغت نسبة الأطباء العاملين في قطاع الصحة الحكومي (حضر) حوالي ٩٢,٧٪ من إجمالي الأطباء العاملين على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وقد بلغت هذه النسبة حوالي ١٣٪ في القطاع العام وقطاع الأعمال، أما القطاع الخاص فقد حصل على حوالي ٣٧٪ وقد حصلت محافظة القاهرة على حوالي ٢١٪ من إجمالي الأطباء على مستوى الجمهورية.

نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي حسب المحافظات

الأهالى						وضع القر		لكل السكان	المحافظات
الخامس الخامس	الخامس الرابع	الخامس الثالث	الخامس الثاني	الخامس الأول	الأسر الفقيرة	الأسر غير الفقيرة	النفر		
٩٨,٢٦	١٠٠,٥	١٠٠,٣٧	١٠٠	٩٧,٣٨	٩٩,٤١	٩٩,٢١	٩٩,٢٢	القاهرة	
٩٦,٧٦	٩٨,٨٩	٩٦,٢٨	٩٨,٢	٩٢,٤٤	٩٢,٢٥	٩٧,٤١	٩٦,٩٨	الإسكندرية	
٨٩,٠٤	٨٨,٢٤	٩٢,٧٤	٨٩,٧٤	٨٠,٧٧	٨٦,٣٦	٨٩,١٩	٨٨,٩٣	بور سعيد	
٩٧,٢٧	٩٧,١٤	١٠٣,٨٥	٩٠,٩١	٧٢,٧٣	٧١,٤٣	٩٦,٩٨	٩٦,٢٣	السويس	
٩٤,١٩	٩٨,١٧	٩٨,٥٣	٨٧,٥٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٩٥,٨٩	٩٥,٩٩	دمياط	
٩٨,٦٨	١٠٠,٠٠	٩٨,١٢	٩٨,٩٧	٩٥,٧٨	٩٧,١٩	٩٨,٧٠	٩٨,٦٠	الدقهلية	
١٠١,٨٢	١٠٠,٨٠	١٠٤,٢٤	١٠٢,١٢	٩٨,٥٢	٩٨,٤٧	١٠٢,٢٣	١٠١,٠٤	الشرقية	
٩٨,٦٢	٩٧,٥٦	٩٩,٧٩	٩٧,٩٤	٨٩,٣٩	٨٩,٢٣	٩٨,٢١	٩٧,٠٣	القليوبية	
٩٧,٢٠	١٠٠,٧٥	٩٨,٣٩	٩٨,٠٥	٨٨,٣٧	٩٠,٣٢	٩٨,٣٠	٩٧,١٦	كفر الشيخ	
٩٨,٧٣	٩٨,٨٩	٩٩,٦٣	٩٨,٦٩	٩٣,١٥	٩٣,٤٩	٩٩,٠٠	٩٩,٢٢	الغربيّة	
٨٩,٣٦	٩٦,٨٣	٩٩,٥١	٩٨,٣٤	٩٤,٧٨	٩٤,٧٩	٩٧,٦٢	٩٧,١١	المنوفية	
٩٨,٧٨	٩٦,٥٩	٩٩,٦٨	٩٦,٧٩	٩٦,٧٩	٩٩,٣٧	٩٧,١٥	٩٧,٦١	البحيرة	
٩٣,٩٢	٩٢,٣١	١٠٥,٠٨	٩٣,٢٨	٨٦,٣٦	٨٨,٤٦	٩٥,٨٩	٩٥,٤٧	الإسماعيلية	
٩٦,٣٧	٩٧,٧٧	٩٧,٦٢	٩٣,٨٧	٩٠,٣٠	٩٠,٢٨	٩٦,٠٣	٩٥,١٠	الجيزة	
٩٦	١٠١,٠٥	٩٨,٤٨	٩٢,٢١	٨١,٧٥	٨٠,٧٧	٩٤,٥٥	٨٧,٢٠	بني سويف	
٨٩,٠٤	٩٩,١٠	٩٣,١٩	٨٨,٧٧	٨٩,٩٧	٨٧,٢١	٩٢,٦٦	٩١,٨٨	الفيوم	
٩٣,٣٣	٩٥,٨٣	٨٨,٨٦	٩٢,٢٠	٨٠,٠٥	٨٤,٥٧	٩١,٧٢	٨٨,٤٣	المنيا	
٩٤	١٠٣,١٧	٩٦,٨٥	٩٣,٠٣	٩٠,٨٠	٩٠,٣٩	٩٥,٦٦	٩٢,٠٢	أسيوط	
١٠٨,٩٣	١٠٣,٩٧	١٠٤,٧٤	٩٧,٠٨	٩٥,٣٩	٩٦,١١	٩٩,٣٨	٩٧,٨١	سوهاج	
١٠٥,٢٦	١٠١,١٠	٩٦,٢١	٩٥,٧٩	٩٥,٣٦	٩٥,٩٢	٩٦,٩٦	٩٦,٥٦	قنا	
١٠٠	١٠٥,٩٠	١٠٨,٢٤	١٠٥,٧٠	١٠٧,١٢	١١٠,٤٣	١٠٥,٣٩	١٠٦,٦٧	الأقصر	
١٠٧,٦٩	١٠٤,٧٩	١٠٦,٣٨	١٠٣,٤٥	٩١,٦٧	٩٥,٢٤	١٠٥,٢٤	١٠٤,٤٠	أسوان	
٩٧,٥٠	٩٨,٨٤	٩٨,٧٨	٩٦,٧٣	٩١,٦٤	٩١,٧١	٩٧,٥٨	٩٦,١٤	جبلة	

المصدر: حسب بمعرفة الباحث، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي، بحث الدخل والإنفاق الاستهلاكي ٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٥.

التوزيع النسبي لحصة المحافظة من الإنفاق السيادية في مجال الصحة ونصيبها من الفقراء

المحافظات	حصة المحافظة من الإنفاق السيادية للصحة	حصة المحافظة من السكان	حصة المحافظة من الفقراء	حصة المحافظة من الحمس الأول والثاني
القاهرة	٧,٩٠	١١,٠٩	٢,٧٠	٣,٨١
الإسكندرية	٦,١٠	٥,٤٦	٢,٣١	٢,٦٧
بور سعيد	١,٨٦	٠,٧٧	٠,٣٠	٠,٣٦
السويس	١,٣٨	٠,٧٠	٠,٠٩	٠,١٦
دمياط	٣,٢٦	١,٥٤	٠,١٩	٠,٣٦
الدقهلية	٧,٨٦	٧,٠٥	٢,٦٠	٥,١٢
الشرقية	٥,٤٦	٧,٣١	١٠,٤٦	١٠,٦٤
القليلية	٤,٣٦	٥,٥٤	٣,١٦	٤,٣٩
كفر الشيخ	٣,٥٢	٣,٧٠	٢,٤٠	٣,١١
الغربيّة	٦,٠١	٤,٨٩	١,٧٥	٢,٥٧
المنوفية	٧,٥٤	٥,٦١	٤,٣١	٥,٤١
البحيرة	٥,٠٤	٤,٦٢	٦,٥٠	٧,٣٢
الإسماعيلية	٧,٠٦	٦,٧٠	٠,٤٠	٠,٨٣
الجيزة	١,٨١	١,٢٣	٥,٣٦	٦,٠٣
بني سويف	٥,٥٩	٨,٠٦	٧,٩٨	٦,١٦
الفيوم	٣,٢٢	٣,٢٢	٢,١٤	٣,٤٧
المنيا	٢,٩٣	٣,٤٦	١١,٧٨	٩,٨٢
أسيوط	٤,٤٤	٥,٧٨	١٣,٩٠	٨,٩٦
سوهاج	٣,٦٨	٥,٤٤	١١,٢٨	٩,٤٤
قنا	٣,٣٦	٤,١٩	٧,٢٤	٦,٢٩
الأقصر	٢,٣٨	١,٦٠	٢,٠٢	٢,٠٥
أسوان	٠,٨٩	٠,٦٠	٠,٢٠	٠,٢٦
جبلة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: العمود (١) حسب بمعرفة الباحث، وزارة المالية الحساب الختامي موازنة

المحليات ٣ / ٢٠٠٤ العמוד (٢) حسب بمعنونه الباحث، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٤، العمودان (٤، ٣) حسب بمعنونه الباحث.

(د.إيهان محمد أحمد- تأثير إعادة توزيع الإعانة السيادية الجارية على مستويات الفقر في محافظات مصر مع التطبيق على قطاعي الصحة والتعليم - ٢٠٠٦)

الخاتمة

على الرغم من الجهد الموجهة لتسوية مشكلة الفقر ومع اختلاف البرامج المتبناه في مسيرة مكافحة الفقر فإن الأمر الذي لا يختلف عليه العلماه هو أنه على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي شهدته العالم وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته حياة كثير من الناس في معظم الدول فإن الفقر لا يزال يشكل مشكلة إنسانية، وعلى الرغم من عالميتها إلا أنها تبرز بصفة خاصة عند شعوب العالم الثالث، ومع بقاء صورة الفقر بصورةها القائمة تلك فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت اتساعاً هي الأخرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل يثير التساؤل حول الراهن والمستقبل الاجتماعي في هذه المجتمعات.

المراجع

١. أ.قطوش سامية- معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها- جامعة الجزائر.
٢. د.ناصر مراد تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر- جامعة سعد دحلب البلدية- ٢٠٠٧.
٣. عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠٠١.
٤. إبراهيم توهامي وأخرون، العولمة، الاقتصاد غير الرسمي، خبر الإنسان والمدينة، جامعة متورى، قسنطينة، ٢٠٠٤.
٥. ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقير في مصر ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٠٦.
٦. د/إيهان محمد أحمد- تأثير إعادة توزيع الإعانة السيادية الجارية على مستويات الفقر في محافظات مصر مع التطبيق على قطاعي الصحة والتعليم- ٢٠٠٦.

تقارير:

١. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء، الكتاب السنوي الإحصائي ٤، يونيو ٢٠٠٥.

مجلات:

١. د.عبد المنعم سيد- حالة الفقر في مصر-جريدة الأهرام المسائي - ٢٠١٠.

٢. علي حسين باكير- الفقر في أمريكا: شواهد وأرقام - مجلة الإسلام اليوم - ٢٠٠٧.
٣. سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الرابع كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٤٠٠٤.

مواقع:

<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1886>

<http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t9.htm#top>

<http://www.4geography.com/vb/t438.html>

http://en.wikipedia.org/wiki/poverty_in_the_united_states

المشكلة المالية الاقتصادية العالمية

سوف نقوم بالقاء الضوء على تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي والإماراتي (أزمة دبي) والمصري وذلك بالتعرف لأنواعها، أسبابها، تداعياتها، أساليب معالجتها وكيفية الاستفادة منها، وذلك من خلال أربعة أجزاء رئيسية: الجزء الأول، ويتناول نشأة الأزمة وأسبابها وتطورها، ويتناول الجزء الثاني، انتقال الأزمة من أزمة مالية (الاقتصاد المالي) إلى أزمة اقتصادية (الاقتصاد العيني) وتداعياتها في أمريكا والإمارات ومصر. أما الجزء الثالث فيتناول استعراض أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهتها في تلك الدول السابق ذكرها. وأخيراً الجزء الرابع يتناول الدروس المستفادة من الأزمة.

يطلق على الأزمة الأخيرة عدة مسميات يمكن إيجازها فيما يلي:

- أزمة الرهن العقاري: أي أن سبب الأزمة هو التوسيع الاتساعي في أمريكا في مجال التمويل العقاري دون ضمانات كافية.
- الأزمة المالية: أي أن بداية الأزمة كان في القطاع المالي المتمثل في البنوك والبورصات وشركات التمويل العقاري وشركات التأمين وليس القطاع الحقيقي.
- الأزمة الاقتصادية: أي تحولت تداعيات تلك الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي من خلال انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات البطالة وختلالات في موازن المدفوعات.

مقدمة

تعرض الاقتصاد العالمي منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ لأزمة مالية عنيفة وصفها البعض بأنها الأسوأ من نوعها منذ مرحلة الكساد الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الكلي الأمريكي في القرن الماضي فقد عصفت بمؤسسات مالية عريقة لم تخل منها أزمة الكساد الكبير، وفي مقدمتها بنك Lehman Brothers كذلك تم بيع مؤسسة Merrill Lynch

التي تعتبر كبرى مؤسسات الخدمات والسمسرة المالية في العالم كما اضطرت الخزانة الأمريكية إلى ضخ نحو ٨٥ مليار دولار الإنقاذ كبرى شركات التأمين العالمية American International Group(AIG) من إفلاس مؤكداً.

ومع اتساع نطاق هذه الأزمة تزايدت يوماً بعد يوم حل القلق في الدول النامية - ومن بينها مصر - من تأثير تداعيات تلك الأزمة على اقتصادها وعلى برامج التنمية في هذه الدول، خاصة مع تباطؤ أداء الاقتصاد الأمريكي آنذاك وتوقع استمرار هذا التباطؤ، إلى جانب التأثيرات السلبية التي نتجت عن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

وما لاشك فيه أن تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الأمريكي الذي يمثل ما بين ٢٥٪ و٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، نتيجة للأزمة سالفه الذكر قد انعكس سلباً على أداء اقتصاديات العديد من البلدان النامية والناشئة. فقد انخفض معدل النمو في هذه الدول ليصل إلى ١.٦٪ في عام ٢٠٠٨ مقابل ٣.٨٪ في عام ٢٠٠٧ كما انخفض معدل الزيادة في صافي تدفقات الاستشار الأجنبي المباشر لتلك الدول ليبلغ ٩.٢٪ في عام ٢٠٠٨ مقابل ٤٨.٧٪ في عام ٢٠٠٧ وهو ما أسمهم إلى جانب عوامل أخرى في اضطراب أوضاع موازين المدفوعات للدول سالفه الذكر. هذا بالإضافة إلى تزايد الفقر فيها.

١- نشأة الأزمة المالية الراهنة وأسبابها وتطورها

في البداية يجب إيضاح التفرقة بين "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي" فاما الاقتصاد العيني "Real Assets" فيتعلق بالأصول العينية ويتناول كل الموارد الحقيقة التي تشبع الحاجات بطرق مباشر "السلع الاستهلاكية" أو بطرق غير مباشر "السلع الاستثمارية" أما الاقتصاد المالي Financial Assets فيتمثل في الأدوات والوسائل التي تسهل التعامل في الثروة العينية مثل الأسهم والسنادات والنقود ويتم التداول في البورصات والبنوك.

٤- نشأة الأزمة المالية وأسبابها

رغم أن الآراء التقليدية ترجع الأزمة المالية الراهنة إلى بعض الأسباب مثل قروض الرهن العقاري الممنوحة للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية الوديّة Subprime Mortgage Loans في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك انتشار أسعار العقارات، إلى أن هذه الأسباب في حقيقة الأمر - تعد نتاجاً لعوامل أخرى، مثل المحافظة على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة لمدة ثلاثة سنوات، وتوافر قدر كبير من السيولة بشكل لم يسبق له مثيل.

في النسبة للمستويات المنخفضة لأسعار الفائدة، فإنها تعكس أداء السياسة النقدية التوسعية التي تم إتباعها في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١، خاصة خلال الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بهدف دفع النمو الاقتصادي وتجنب الركود الناجم عن هذه الأحداث، حيث اقتصر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ٨٪ فقط عام ٢٠٠١ مقابل ٧٪ عام ٢٠٠٠، وفي هذا الإطار وحرصاً من مجلس الاحتياطي الفيدرالي على المساهمة في دفع معدلات النمو، قام بتخفيض سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة بين البنوك federal fund rate تدريجياً من ٣٪، ٧٪ في سبتمبر ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ١٪ في يوليو ٢٠٠٣، واستمر عند هذا المستوى تقريباً حتى يونيو ٢٠٠٤.

أما بالنسبة لتوافر السيولة، فيرجع إلى تدفق قدر كبير من الفوائض المالية المتراكمة لدى بعض الدول (مثل الصين وسنغافورة، ودول الخليج المتوجه للبترول) إلى الدول الغربية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في شكل استثمارات في المحافظ المالية، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدايق إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ٩٣٩٤ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ مسجلاً زيادة بلغت ٢١ تريليون دولار أمريكي بمعدل ٩٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥.

بالإضافة على العاملين سالفي الذكر وهما (سعر الفائدة المتدايق، وترانكم قدر كبير من السيولة) هناك عوامل أخرى تمثل أهميتها فيها يلي:

- * الرغبة الملحة لدى أي مواطن أمريكي في امتلاك عقار واندفاعه للحصول على ثروة عقارية كبيرة حتى ولو كانت أعلى من قدراته الاقتصادية.
- * التوسيع في منح قروض عقارية لمواجهة الطلب الزائد على هذه القروض وذلك في ضوء تدني أسعار الفائدة على النحو سالف الذكر.
- * سعي المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وراء تحقيق أعلى عائد ممكن ومن ثم تعظيم الربحية، بغض النظر عن المخاطر المحتملة، وهو ما أدى إلى قيام البنوك التجارية بالتوسيع في منح قروض عقارية للعملاء ذوي الجدار الائتمانية الrediّة، نظراً لارتفاع العائد على هذا النوع من القروض بما يتناسب مع المخاطر المحتملة، خاصة وأن البنوك لا تشترط وجود مركز مالي قوي هؤلاء المقترضين.

وباعتبار أن النشاط العقاري المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، انتعشت سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الصناعات الأخرى المشابكة معها، وكان نتيجة ذلك حراكاً ونمواً اقتصادياً نجح في مقاومة الآثار السلبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتشير الإحصاءات في هذا الصدد إلى ارتفاع إجمالي القروض العقارية من ٥ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠١ إلى ١١ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ٦ تريليون دولار أمريكي بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو ١٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٨، مقابل زيادة اقتصرت على ٣،٤ تريليون دولار أمريكي بمتوسط معدل سنوي بلغ ٨،٥٪ خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.

وقد ترتب على زيادة قرض الرهن العقاري، على نحو ما سبق ذكره، ارتفاع أسعار العقارات السكنية والتجارية بمعدلات غير مسبوقة، وهذا الارتفاع في أسعار المساكن أدى إلى ضعف اهتمام البنوك التجارية بدراسة قدرة العميل على السداد استناداً إلى توقع ارتفاع قيمة الضمانة (ارتفاع سعر المسكن)، كما ساعد أيضاً على التسعير غير الكفء للمخاطر، والذي أدى بدوره إلى تضييق هامش أسعار الفائدة فيما بين القرض الممنوعة للعملاء ذوي الجدار الائتمانية المرتفعة والقروض الممنوعة للعملاء ذوي الجدار الائتمانية الrediّة.

وتشير الإحصاءات إلى تصاعد الرقم القياسي لأسعار شراء المساكن بمعدل ٦٪ سنوياً في المتوسط خلال هذه الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ مقابل معدل اقتصر على ٣٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠ كما أدت هذه الزيادة لتوقع المزيد من الارتفاع في المستقبل لدى المتعاملين في سوق العقارات ومن ثم تشجيع سوق المضاربة على المساكن والتي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

ورغم هذا، إلا أن الرقم القياسي لأسعار شراء المساكن قد بدأ في التراجع اعتباراً من شهر يونيو ٢٠٠٧، واستمر في تراجعه تدريجياً، حيث انخفض من ٤١,٢٢٣ نقطة في مايو ٢٠٠٧ إلى ٢٢٣,٠٨ نقطة في يونيو ٢٠٠٧، واستمر في الانخفاض ليبلغ ٢٠٥,٧٨ نقطة في سبتمبر ٢٠٠٨، وبذلك بلغ معدل التراجع ٩٪ خلال الفترة يونيو ٢٠٠٧ - سبتمبر ٢٠٠٨.

٣- تطور الأزمة

لاشك أن بوادر نشوب الأزمة قد بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٧ واستمرت هذه البوادر خلال عام ٢٠٠٨ وفي الوقت الذي كان يعتقد فيه البعض أن الأزمة قد أوشكت على الانتهاء، فوجئت الأسواق بغير أن الأزمة تشتعل أكثر توهجاً في سبتمبر عام ٢٠٠٨ كما يتضح مما يلي:

١- في السابع من سبتمبر ٢٠٠٨ قامت الحكومة الأمريكية بتأميم أكبر مؤسستين للإقراض العقاري في العالم وهما Freddie Mac, Fannie Mae وذلك بعد أن حققت هاتين المؤسستين خسائر بلغت حوالي ١٤ مليار دولار خلال العام المتني في يونيو ٢٠٠٨ وجاءت هذه الخسائر مع توسيع المؤسستين خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في تقديم قروض مرتفعة المخاطر بغض النظر عن بناء المساكن على عكس ما كان متبعاً من قبل، مستهدفة من ذلك زيادة نسبة مشاركتها في سوق الإقراض العقاري في الولايات المتحدة.

٢- في الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ تقدم بنك Lehman Brothers والذي تم إنشاؤه منذ عام ١٨٥٠، ويعتبر رابع أكبر بنك استثماري بالولايات المتحدة، بطلب حماية لمحكمة الإفلاس بالولايات المتحدة وذلك بهدف حماية أصوله عقب تعرضه لخسائر ضخمة.

٣- في الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ قم الاتفاق على استحواذ band of America، أكبر البنوك الأمريكية العاملة في مجال التجزئة المصرفية على مؤسسة Merrill Lynch، أكبر المؤسسات العالمية في مجال الخدمات والاستشارات المالية والتي يبلغ إجمالي أصولها ٦١ تريليون دولار.

٤- في السادس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن خطة لإنقاذ مؤسسة American International Group (AIG)، كبرى المؤسسات التأمين الأمريكية من حيث حجم الأصول، يتم بمقتضاها منح قرض بقيمة ٨٥ مليون دولار، لمدة عامين وبسعر فائدة مرتفع (الليور مضافاً إليه ٨,٥ نقطة مئوية)، وذلك مقابل استحواذ الحكومة على ٧٩,٩٪ من أسهم الشركة، وبضمان الأصول التي تحوزها وتمثل الخطة تحولاً كبيراً في موقف الحكومة الأمريكية التي رفضت في وقت سابق عروض مقدمة من الشركة للحصول على قروض طارئة لدعم ميزانيتها وإعادة هيكلة مدبيونيتها، وذلك بعد فشل محاولات بنك JPMorgan Chase&Co و Goldman Sachs Group Inc. في التوصل لحل لمساعدة الشركة وذلك انطلاقاً من حرص السلطات الأمريكية على عدم تفاقم أزمة الأسواق العالمية، وامتدادها إلى المؤسسات الأخرى، باعتبار أن إفلاس تلك الشركة سوف تكون له آثار سلبية أكثر حدة من تأثير إفلاس بعض البنوك الاستثمارية الأخرى.

٥- وفي السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨ أعلن بنك JPMorgan Chase&Co الاستحواذ على بنك Washington Mutual أحد أكبر البنوك بالولايات المتحدة، ليصبح البنك المستحوذ أكبر البنك الأمريكية من حيث قيمة الودائع، وذلك في صفقة تقدر بـ ٩,١ مليار دولار.

٤- انعكاسات الأزمة المالية

توب على زيادة المعروض من المساكن نتيجة نمو نشاط الرهن العقاري - على النحو سالف الذكر - من ناحية، وقيام المفترضين المتعثرين بعرض مساكنهم للبيع من ناحية أخرى، حدوث انخفاض ملحوظ في أسعار العقارات لدرجة أصبحت معها هذه

الأسعار أقل بكثير من قيمة القروض الضامنة لها، فقد انخفضت قيمة الأصول العقارية من ١٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ٣٪. وبالتالي أدى هذا الانهيار في أسعار المساكن إلى انخفاض القيمة السوقية للرهون، ومن ثم التأثير على قيمة الأوراق المالية التي تقابلها بالانخفاض، كذلك تأثرت كل من الاستثمار المصدرة للأوراق المالية، وشركات التأمين، وصناديق التحوط... إلخ. وفي ضوء تلك التطورات عانت البنوك التجارية من مشكلة نقص في السيولة نتيجة اعتقادها في تمويل الإقراض العقاري على إعادة بيع الرهون العقارية إلى بنوك الاستثمار.

وهكذا أدت طبيعة الارتباط والتشابك بين هذه المؤسسات المالية وبعضها البعض إلى حدوث ظاهرة Domino Effect حيث تحملت بنوك الاستثمار، والبنوك التجارية، وشركات التأمين خسائر ضخمة ونظرًا لأن تلك المؤسسات المالية مسجلة في البورصات الأمريكية، فقد كان من الطبيعي أن تبدأ أسعار أسهمها في الانخفاض، فقد أطلق بنك الاستثمار Lehman Brothers شارة الانهيار في البورصات الأمريكية، حيث أشهى إفلاسه في الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ وكذلك إعلان أكبر شركة تأمين في العالم AIG في السادس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه ٦٤ مليون عميل تقريبًا، بسبب مطالبة المستثمرين بحقوقهم لدى شركات التأمين، نتيجة الضبط الحاد الذي طرأ على أسعار العقارات.

ونظرًا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية المحورية في الاقتصاد العالمي والمعاملات واسعة النطاق فيها بين البنوك التجارية والاستثمارية وشركات التأمين الأمريكية من ناحية، وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية على مستوى العالم من ناحية أخرى، فقد انتقلت الأزمة إلى باقي مناطق العالم. ولعل من العوامل التي ساعدت على تفاقم انعكاسات الأزمة ما أدت إليه من تباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي وجود توقعات باستمرار ببطء نموه، هذا إلى جانب ما شهدته الفترة من ارتفاع كبير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، والإعلان في الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ عن خطوة بيع مؤسسة bank of Merrill lynch لـ America بنصف ثمنها.

كذلك شهدت المؤشرات الرئيسية لأسعار الأسهم في البورصات الأمريكية انخفاضاً ملحوظاً بعد اندلاع الأزمة مباشرة، واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له في ٣١ مارس ٢٠٠٩، غير أنه مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة بدأت معظم المؤشرات في التحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في يونيو ٢٠٠٩.

ثانياً: تداعيات الأزمة على القطاع المالي وانتقالها إلى القطاع الحقيقي في أمريكا والإمارات ومصر

ساعد الترابط الكبير فيما بين البنوك الكبرى في العالم من جهة وفيما بين الأسواق المالية العالمية، خاصة بعد تحرر التحركات الرأسمالية وانتشار الشركات المالية العملاقة نتيجة عمليات الدمج والاستحواذ التي ثمت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي من جهة أخرى، على انتقال الأضطرابات من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق المالية العالمية في أوروبا وأسيا ومنها إلى الأسواق الناشئة فقد تأثرت بورصات كل دول العالم وسوف نلقي الضوء على بورصات أمريكا والإمارات ومصر، كما كان لهذه الأزمة انعكاسات سلبية على عدد من الأسواق الأخرى غير المالية، حيث شهدت أسعار الذهب في الأسواق العالمية ارتفاعاً ملحوظاً، بينما شهدت أسواق النفط الخام انخفاضاً ملحوظاً، كذلك شهدت أسواق الصرف العالمية اضطراباً واضحاً خاصة بالنسبة لسعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

* وفيما يتعلّق بأزمة دبي المالية اتجهت إمارة دبي مع انخفاض احتياطاتها البترولية إلى الاعتماد على قطاعات أخرى مثل الاستثمارات السياحية، والخدمات المالية، والتجارة والنقل البحري والاستثمار العقاري لتحقيق أهدافها الطموحة في النمو، ومع بداية الألفية الثالثة، وقبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، اتجهت دبي نحو الإفراط في الاستثمار العقاري من خلال الدخول في مشروعات عملاقة والاعتماد على تمويلها على الاقتراض المحلي والخارجي بدرجة كبيرة. وقد ساعد على تشجيع ذلك الارتفاع الكبير في أسعار العقارات في الإمارة نتيجة توقعات المستثمرين المفرطة في التفاؤل بمستقبل النمو، فضلاً عن الإقبال السياحي في تلك الإمارة وقد أدت الأزمة المالية

العالمية إلى انخفاض أسعار العقارات بنحو ٥٠٪ وعدم القدرة على تسويقها بها اثر على التدفقات النقدية للشركة وصعوبة الحصول على ائمان، خاصة مع ما تعانيه الأسواق المالية العالمية في ظل أزمة الائنان العالمية.

- * يضاف إلى تلك الأسباب سوء الإدارة المالية للشركة حيث وجهت الحكومة العديد من الاتهامات لبعض المسؤولين للشركات التابعة لدبي العالمية بارتكاب جرائم مالية في إطار جهودها محاربة الفساد.
- * وما ساهم في تعميق حدة الأزمة إعلان حكومة دبي بعدم ضمانها ديون شركة دبي العالمية، حيث أن ملكية الحكومة للشركة لا تعني أنها جزء منها، وهو ما يعد صدمة لدائني الشركة. وقد أكد أحد المسؤولين في الإمارة أنه يجب على هؤلاء الدائنين تحمل جزء من مسؤولية منح قروض للشركة، وأكده على رد فعل الأسواق كان مبالغًا فيه خاصة وأن إعادة الهيكلة في مصلحة الجميع على المدى الطويل وأن تأثير الأزمة على الدائنين سيكون في المدى القصير فقط.

وتناول فيما يلي إلقاء الضوء على كيفية انتشار الأزمة وتداعياتها وذلك على النحو التالي:

١- تأثير الأزمة على القطاع المالي:

شهدت أسعار الأسهم انخفاضاً ملحوظاً تأثراً بالكسائر التي شهدتها أسعار الأسهم في البورصات الأمريكية بعد تفجر الأزمة المالية في الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ مباشرةً وبشكل ملحوظ واستمر هذا الانخفاض إلى أدنى مستوى له في ٣١ مارس ٢٠٠٩ غير أنه مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة بدأت معظم المؤشرات في التحسن التدريجي في الأسبوع المتلهي من يونيو ٢٠٠٩ كما يتضح فيما يلي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

انخفض مؤشر داو جونز للشركات الصناعية من ١١٤٢١,٩٩ نقطة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ١٠٩١٧,٥١ نقطة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ واستمر في الانخفاض ليصل

إلى أدنى مستوى له وهو ٢٠٠٩،٦٠٨ نقطة في ٣١ مارس ٢٠٠٩ غير أنه قد بدأ في التحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ ليصل إلى ٩٧١٢،٢٨ نقطة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ كما انخفض مؤشر ناسداك comp من ٢٢٦١،٢٧ في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١٧٩،٩ في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ واستمر في الانخفاض ليصل أدنى مستوى له وهو ١٥٢٨،٥٩ في ٣١ مارس ٢٠٠٩ غير أنه قد بدأ في التحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢١٢٢،٤٢ نقطة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، كذلك انخفض مؤشر "ستاندرد آند بورز ٥٠٠" من ١٢٥١،٧٠ نقطة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ١١٩٢،٧٠ نقطة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ واستمر في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له وهو ٧٩٧،٨٧ في ٣١ مارس ٢٠٠٩، غير أنه قد بدأ في الحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٠٥٧،٠٨ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩.

٢- الإمارات:

انخفض المؤشر العام لسوق دبي المالي من ٤٢٥٨،٧٩ إلى نقطة في ١١ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٤٠٤٤،٢٧ نقطة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ وواصل انخفاضه ليبلغ ١٥٦٨،٤٦ نقطة في ٣١ مارس ٢٠٠٩، غير أنه قد بدأ في التحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في يونيو ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢١٩١،٠٣ نقطة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ كما شهد مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية انخفاضاً من ٤٠٣٤،٢٣ نقطة في ١١ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٧٥٤،٤٩ نقطة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ وواصل انخفاضه ليبلغ ٢٥٣٣،٧٧ نقطة في ٣١ مارس ٢٠٠٩ إلا أنه بدأ في التحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في يونيو ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣١٢٤،٢٢ نقطة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

٣- مصر

لم تكن بمنأى عن الهبوط الحاد للبورصات العالمية فلقد تأثرت البورصة المصرية بدرجة كبيرة جداً وهو ما يوضحه الرسم البياني الذي يعرض مؤشر CASE ٣٠ سابقاً الذي يقيس أفضل ٣٠ شركة في البورصة، فلقد هوى المؤشر من عند أعلى قمة ووصل إليها

على مدار السنوات الماضية من ٤٩٥٠ نقطة في ٢٨ أبريل ٢٠٠٨ إلى ١٢٠٠٠ نقطة في ٢٩ أبريل ٢٠٠٩.

٢- تأثير الأزمة على القطاع الحقيقي

نظرة عامة

تأثرت أسعار البترول بالأزمة حيث تراجعت أسعار العقود المستقبلية للبترول (تسليم أكتوبر ٢٠٠٨) من ٩٧,٥٨ دولاراً أمريكي لليبريل الواحد من مزيج خام برنت في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٩٣,٣٨ دولاراً أمريكي في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ واستمرت في الانخفاض مع تفاقم الأزمة واتساع نطاقها، حيث بلغ سعر العقود المستقبلية للبترول (تسليم فبراير ٢٠٠٩) ٤٥,٥٩ دولاراً أمريكي لليبريل في ٣١ سبتمبر ٢٠٠٨ نتيجة ضعف الطلب العالمي على البترول، وارتفاع مخزون الولايات المتحدة، غير أنها قد بدأت في التحسن التدريجي اعتباراً من الأسبوع المتهي في يونيو ٢٠٠٩ لتبلغ أسعار العقود المستقبلية للبترول (تسليم نوفمبر ٢٠٠٩) ٦٩,٠٧ دولاراً أمريكي لليبريل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

أما بالنسبة لأسعار الذهب، فقد شهدت ارتفاعاً يسبب اللجوء إلى الذهب كملاذ آمن لتذبذب انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث يشير الاتجاه العام إلى ارتفاع سعر أوقية الذهب من ٧٥٤,٩٠ دولار في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٧٧٦,٨٥ دولار في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ وواصلت الارتفاع إلى ٩١٦,١٠ دولار في ٣١ مارس ٢٠٠٩، كما بلغت ٩٩٤,٧٥ دولار للأوقية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩.

أما فيما يتعلق بأسعار السلع الأولية، فقد شهدت أسعار كل من زيت التحويل والذرة والقطن والقمح والسكر انخفاضاً ملحوظاً في الأسواق العالمية، بمعدلات ٢٦٪، ٢٥٪، ٢٤٪، ٢٤٪، ١٧٪، ٦٤٪، ٩٦٪، ١٦٪، ١٧٪ على الترتيب في الفترة من ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

ويرجع هذا الانخفاض الملحوظ في أسعار تلك السلع إلى عدة عوامل أهمها:

- انسحاب صناديق الاستثمار من التعامل على هذه السلع بسبب نقص السيولة، نتيجة المخاوف المرتبطة بمخاطر نمو الاقتصاد العالمي وهو ما حد من الطلب على المواد الأولية والزراعية الأمريكية، في الوقت الذي ارتفع فيه سعر الدولار مما جعل هذه السلع أغلى ثمناً بالنسبة لصناديق الاستثمار.
 - توقف الدول الغربية عن استخدام الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي كبدائل للبترول، وتوجيهها إلى الاستهلاك الغذائي مرة أخرى، وتفضيل استخدام البترول، خاصة بعد انخفاض أسعاره.
 - معاناة الدول الصناعية الكبرى من أزمة سيولة وارتفاع معدلات البطالة فيها وهو ما أدى إلى انخفاض القوى الشرائية، ومن ثم انخفاض أسعار هذه السلع.
- ولذا فقد انتقلت تداعيات الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وذلك كما يلي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية

- ١- تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٢,٧٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ (محسوباً على أساس سنوي)، ثم بمعدل ٤,٥٪ خلال الربع الرابع من ذات العام، وبمعدل ٤,٦٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ غير أنه مع بدء انحسار الآثار السلبية لتداعيات الأزمة، اقتصر معدل التراجع على ٧,٠٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠٠٩، وتحول إلى معدل نمو بلغ ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من العام أيضاً.
- ٢- ارتفاع العجز في الميزانية العامة الأمريكية من ١٦٢ مليار دولار (أو ما يمثل ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٤٥٥ مليار دولار (أو ما يمثل ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٨، ثم إلى ٤,١ تريليون دولار (أو ما يمثل ٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٩ وهو ما يعد أكبر عجز تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية.

٣- زيادة عدد من فقدوا وظائفهم في سوق العمل الأميركي إلى نحو ٣,٣ مليون أمريكي في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٨ وحتى فبراير ٢٠٠٩ وفقاً للاحصاءات التي نشرتها وكالة

CNN

٤- الإمارات العربية المتحدة(أزمة دبي)

١- تراجع فائض ميزان المدفوعات الإماراتي بمقدار ٤٪ عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٢٧,٨ مليار دولار مقابل ٢٨,٩ مليار عام ٢٠٠٧.

٢- انخفاض معدلات نمو السيولة المحلية من ١٩,٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٦,٤٪ عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب زيادة ظاهرة خروج الأموال من الاقتصاد الإماراتي بسبب نقص السيولة في البنوك الأمريكية والأوروبية بسبب الأزمة.

٣- تراجع الفائض في الميزانية العامة من ٦,١٨ مليار دولار (أو ما يمثل ٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠٠٧ إلى ١,١٥ مليار دولار (أو ما يمثل ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠٠٨.

٤- زيادة عدد من فقدوا وظائفهم في سوق العمل الإماراتي حيث بلغ معدل البطالة نحو ٥٪ عام ٢٠٠٨ مقابل ٣٪ عام ٢٠٠٧ وفقاً لتقارير الاقتصاد العربي الموحد(صندوق النقد العربي) لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٥- مصر

١- تراجع معدل نمو الاقتصاد المصري إلى ٤,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٧,٢٪ في العام السابق عليه.

٢- وحقق ميزان المدفوعات عجزاً بلغ ٤,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بما يمثل ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض بلغ ٤,٥ مليار دولار. نتيجة لتأثير القطاعات التي تعامل مع العالم الخارجي (على وجه التحديد السياحة وقناة السويس).

٣- كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية من ١٣,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ١١,٨ مليار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٤- وزادت البطالة لتبلغ نحو ١٠٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ٩٪ عام ٢٠٠٨.

٥- تراجعت حصيلة الصادرات في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمعدل ٣,١٤٠٢٥ مليار دولار، لتراجع حصيلة الصادرات البترولية بمعدل ٢٤٪ وتشير بعض الإحصاءات إلى أن ٤٠٪ من الشركات انخفضت صادراتها، بينما ظل حجم الصادرات ثابتاً لدى ٢٦٪ منها خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، وتزيد التقديرات سوءاً في النصف الأول من العام الحالي، إذ يتوقع عدد أكبر من الشركات انخفاض الصادرات ويرتبط هذا الانخفاض بوضع الأسواق لدى شركاء مصر التجاريين إذ أن نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بلغت ٦٥٪ من إجمالي الصادرات خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهي الأسواق المتوقع أن يقل الطلب فيها خلال الشهور المقبلة، بينما جاءت التوقعات الخاصة بال الصادرات للأسوق العربية والأفريقية إيجابية إذ تتوقع ٤٤٪ من الشركات ارتفاع الصادرات إلى الأسواق العربية، بينما ترى ٥٠٪ من الشركات إمكانية زيادةها إلى الأسواق الأفريقية.

٦- وقد انعكست الأزمة بالإيجاب على التضخم والذي تراجع إلى ٩٪ في ٢٠٠٩ مقابل ٢٠٪ في ٢٠٠٨ لانخفاض الأسعار العالمية لمعظم السلع، وتراجع معدل النمو.

٧- تراجع معدل التضخم أدى إلى قيام البنك المركزي بعمل تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة والتي تبلغ نحو ٠,٨٪ وخفض القائدة من شأنه تخفيف الأعباء على المستثمرين، وتسهيل شروط الإقراض على رجال الأعمال، مما يحفزهم على الاستثمار، والتوسيع في المشروعات القائمة وزيادة الإنتاج، وبالتالي دفع عجلة النمو.

٨- وغابت النظرة التشاورية على رؤية القطاع الخاص لأداء الاقتصاد خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث أظهر "بارومتر الأعمال" وهو مقياس يصدره المركز المصري

للدراسات الاقتصادية، أن ٥٠٪ من الشركات تتوقع تراجع معدل النمو في مصر على ما دون ٥٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ويمكن إرجاع النظرة السلبية للشركات إزاء الأداء الاقتصادي الكلي وأنشطتها إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية نتيجة للازمة التمويلية التي أصابت الاقتصاد العالمي.

٩ - كما تراجعت النظرة الإيجابية لدى الشركات التي شملها التقرير تجاه الأوضاع العامة للاقتصاد وتجاه أداء شركاتهم، وسادت توقعات أقل تفاؤلاً بالنسبة لمعدلات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات خلال العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ تبعاً للبارومتر الذي يصدره المركز كل ٦ أشهر لقياس أداء الشركات وتوقعاتها للاقتصاد القومي.

١٠ - كانت أهم القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأزمة قطاعات ذات التوجه مع العالم الخارجي وهي قناة السويس، والسياحة والصناعة التحويلية.

ثالثاً: الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة المالية الراهنة

تناول فيما يلي أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات ومصر للحد من الآثار السلبية للازمة منذ بدء اشتعال الأزمة وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لما يلي:-

١- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تمثلت أهم الإجراءات التي تم اتخاذها منذ الإعلان عن اشتعال الأزمة في سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ فيما يلي:

* تأميم أكبر مؤسستين للقروض العقاري Freddie mac, fannie mac

* الإعلان عن تنفيذ خطة الإنقاذ مؤسسة (AIG) عن طريق منح قرض بقيمة ٨٥ مليار دولار، لمدة عامين وبسعر فائدة مرتفع (الليبور مضافاً إليه ٨,٥ نقطة مئوية)، وذلك مقابل استحواذ الحكومة على ٩,٧٩٪ من أسهم الشركة، وبضم الاصول التي تحوزها.

- * الإعلان عن تنفيذ خطة الإنقاذ المالي Troubled Asset Relief Program(TARP) والتي بلغت تكلفتها 700 مليار دولار منها 250 مليار دولار لتملك حصص في بعض المؤسسات المالية وهي Citigroup, Bank Of America ,Morgan, JP وبنك wells fargo, Goldman Sachs Bank of New Yourk,Morgan stanley وبنك state street و 100 مليار جنية طلبتها الخزانة في يناير 2009 لمعالجة تداعيات أزمة القروض العقارية.
- * الإعلان عن أكبر خطة لحفظ النمو الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة والتي أطلق عليها اسم خطة الإنعاش وإعادة الاستثمار Recovery and Reinvestment Plan على أن يتم تفعيلها لمدة عامين، ويبلغ تكلفتها 787 مليار دولار أي ما يمثل نحو 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة لعامين متتالين، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الخطة في زيادة إنفاق كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال وزيادة الاستثمارات.
- * هذا بالإضافة إلى قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ الثامن من أكتوبر 2008 بإجراء تخفيض تدريجي لسعر الفائدة لمدة ليلة واحدة بين البنوك من 0,2٪ وبما يكفل تثبيته عند مستوى قياسي منخفض يتراوح بين الصفر و 0,25٪.

٢- بالنسبة للإمارات العربية المتحدة

- هناك مجموعة خطوات التي اتخذتها الحكومة الإماراتية للسيطرة على تلك الأزمة هي كالتالي:
- * ضمان المصرف المركزي الإماراتي كافة الودائع بالبنوك الإماراتية.
 - * خفض أسعار الفائدة للت剌جيع على زيادة الاستثمار.
 - * المشاركة في مشروعات صناعية مع العديد من المؤسسات العالمية.
 - * اتخاذ مجموعة من التشريعات الجاذبة للاستثمار.

* ضخ الحكومة ما يقرب من ١٣٥ مليار درهم.

٣- بالنسبة لمصر

- * تخصيص ٨,٢ مليار لتحسين تنافسية الصادرات و ١,١ لتمويل وتأمين الصادرات.
- * تخصيص ١,٢ مليار جم لتنمية البنية التحتية في العديد من المناطق الصناعية.
- * تسهيل إجراءات تخصيص الأراضي لأنشطة الزراعة.
- * تقويض مجلس إدارة المناطق الصناعية بالمحافظات للموافقة على تأسيس المشروعات الصناعية الجديدة.
- * تثبيت أسعار النفط والغاز لجميع المصانع حتى نهاية عام ٢٠٠٩.
- * تأجيل أقساط الأراضي الصناعية لمدة عام.
- * جدولة سداد تكاليف التوصيل للغاز الطبيعي والكهرباء للمشروعات الجديدة على ٣ سنوات.
- * تخفيض الجمارك على وارد المعدات والألات الصناعية.
- * إعفاء البنك المركزي المصري البنوك من معد الاحتياطي على القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ابتداءً من ١ يناير ٢٠٠٩ وهو ما انعكس على تخفيض تكلفة الإقراض للشركات الصغيرة بـ ٥٪.
- * تأجيل الرسوم الجديدة لقناة السويس بسبب الأزمة المالية العالمية والقرصنة الصومالية، حيث تراجعت إيرادات قناة السويس إلى ٧,٤ في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ٢,٥ في عام ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨.
- * العمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- * ترشيد استخدام مياه الري لزيادة الرقعة الزراعية لتخفيض ورادات الطعام.

- * تدعيم الشركات القائمة لتفادي الاستغناء عن العمالة.
- * تشجيع المشروعات كثيفة العمالة.
- * تشجيع البنوك لتقديم القروض للقطاع الخاص.
- * قامت الحكومة المصرية بتخصيص ٤٠٠ مليون جم لتنمية التجارة الداخلية من خلال مساعدة المصانع المحلية في بيع منتجاتها في المحافظات المختلفة.
- * ساهمت خطة إصلاح القطاع المصرفي التي تم الانتهاء منها في تقوية القطاع المالي والمصرفي بشكل واضح بما جعله أكثر قدرة على مواجهة أي ضغوط داخلية أو خارجية وهو أوضحها الدكتور سلوى العنتري الخبير الاقتصادي بأن تأثيرات الأزمة العالمية على مصر اقتصرت على الاقتصاد العيني بعيداً عن النظام المالي الذي تحكمه ضوابط جديدة مما يجعله في مأمن من تداعيات الأزمة المالية فقد زادت الاحتياطات الدولية لمصر حيث بلغت خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ إلى ٣٤ مليار دولار مقابل ٣١,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٩.
- * وأكدت أن ما حدث في البورصة المصرية من تراجعات هي تأثيرات طبيعية محدودة بحكم ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي، وأن الشركات المتداولة والعاملة في البورصة تتمتع بمعارك مالية قوية ولا يعكس انخفاض أسهمها ضعفاً في قوة هذه الشركات.
- * ومن جانبه أكد وزير السياحة أن مصر لديها مقومات الخروج من الأزمة المالية وأوضح أن الأزمة السياحية هي جزء من الأزمة المالية العالمية وأشار إلى أهمية صناعة السياحة بالنسبة للاقتصاد المصري حيث تشكل ١١,١٪ من إجمالي الناتج القومي ٦,١٢٪ من إجمالي قوى العمل في مصر كما أن كل ١٠٠ دولار تدخل مصر تساهمن فيها السياحة بـ١٩ دولار.

رابعاً: الدروس المستفادة من الأزمة:

وفقاً لم تتم استعراضه في هذه الورقة من أسباب حقيقة وراء اندلاع الأزمة المالية العالمية، يمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة من تلك الأزمة فيما يلي:

١ - قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي باتباع سياسة نقدية توسيعية من خلال تخفيض سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة بين البنك *federal fund rate* إلى ما يقرب من ٠.١٪ في أواخر عام ٢٠٠١، والمحافظة على ذلك المستوى لمدة ٣ سنوات قد أدى إلى توجيه السيولة المتوفرة لدى الأفراد والبنوك نحو الاستثمار في العقارات والتركيز في نشاط واحد دون استهداف أنشطة أخرى تساهم في زيادة نمو الاقتصاد وهو ما أسفر عن تصاعد الضغوط التضخمية، أخذًا في الاعتبار أن النشاط العقاري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي نظراً للعلاقات التشابكية فيما بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما دفع بنك الاحتياطي الفيدرالي فيما بعد إلى الاتجاه نحو رفع سعر الفائدة للحد من الضغوط التضخمية ولكن على نحو بطيء حيث قام برفع سعر الفائدة ربع نقطة لمدة سبعة عشر مرة في الفترة من يونيو ٢٠٠٤ إلى يونيو ٢٠٠٦ ورغم هذا الارتفاع إلا أنه لم يكن بالقدر الكافي الذي يحول دون زيادة الطلب على الاتهان الموجه للنشاط العقاري، مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

٢ - قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي باتباع سياسة نقدية تقيدية للحد من التضخم الناجم عن نمو النشاط الاقتصادي (نتيجة نمو نشاط العقارات على نحو ما سلف ذكره) من ناحية، وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة من ناحية أخرى، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة ربع نقطة لمدة سبعة عشر مرة في الفترة من يونيو ٢٠٠٤ إلى يونيو ٢٠٠٦ قد أدى إلى قفزة في أسعار الفائدة مما أدى بدوره إلى زيادة الأعباء على المقترضين وتعثرهم في سداد مدالياتهم مما اضطرهم اللجوء على عرض مساكنهم للبيع ونتج عن ذلك زيادة المعروض من المساكن مما أدى إلى المزيد من الانخفاض في أسعار هذه المساكن.

٣- استعانة البنك بشركات التأمين ليم تقوم بمواجهة مخاطر عدم سداد الديون الضامنة لمختلف الأوراق المالية التي تم إصدارها مقابل أقساط زهيدة بدلاً من أن تقوم البنك بتكون المخصصات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر، وذلك يهدف التوسيع في منح المزيد من الائتمان. كما توسيع شركات التأمين في تعظيم الربحية وقامت الاستثمار في تلك الأوراق المالية معتمدة على التقييم المرتفع لها الذي كانت تحصل عليه من قبل مؤسسات التقييم ونظرًا للانخفاض الملحوظ في أسعار العقارات الضامنة لهذه الأوراق وتعذر المقترضين عن سداد مدعيونياتهم، وقيام شركات التأمين بالتأمين على القروض بدلاً من البنك، أصبحت شركات التأمين هي المسئولة عن مواجهة تلك المخاطر بدلاً من البنك.

٤- تركيز شركات التقييم على مصلحة مصدري الأوراق المالية في المقام الأول، بغض النظر عن المكاسب أو الخسائر التي يمكن أن يجنيها المستثمرين من جراء التقييم الذي تم إصداره، حيث قامت تلك المؤسسات بتقييم الأوراق المالية بشكل مغالي فيه لا يعكس الحقيقة، نظرًا لأن معظم هذه الأوراق المالية تم إصدارها بضمان رهون عقارية ممنوعة للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية الredieth وهو ما يمثل تضليل للمستثمرين.

٥- نهم وجشع المؤسسات المالية الكبيرة (ويصفة خاصة بـبنوك الاستثمار) وسعيها لتحقيق مزيد من الربح في ظل عدم خصوصيتها لأي جهات رقابية جعلتها تعمل دون ضوابط مما دفعها للتتوسيع في الإقراض والاقتراض بغض النظر عن المخاطر الناجمة عن هذا التوسيع وزيادة الرافعة المالية، وهو مما جعلها عرضة لكثير من المخاطر، هذا فضلاً عن منح جانب كبير من الأرباح المحققة لكتاب المسؤولين في القطاع المالي في صورة حواجز بدلاً من توجيهها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية للمؤسسات.

٦- التوسيع الكبير في استخدام الأدوات المالية الجديدة للاعتمان والمشتقات المالية وهو ما ساعد على قيام البنك بعمليات فيها بينها غير مسجلة بميزانياتها (عمليات خارج الميزانية) أو ما يطلق عليها off-balance sheet بهدف تفادي المتطلبات الرقابية التي يجب أن تخضع لها البنك ومؤسسات الإيداع الأخرى، وأهمها معايير كفاية

رأس المال، ومعايير السيولة وغيرها من الضوابط الرقابية المالية. فضلاً عن الرغبة في التهرب الضريبي.

٧- ولذا يجب على الاقتصاد المصري الاستفادة من الأخطاء السابقة وعدم الوقوع فيها وقع فيه الآخرين من خلال:

في الأجل القصير:

* أهمية وجود الرقابة الفعالة على البورصة، ومنع الشراء بالهامش والبيع على المكشوف، وأهمية وجود صانع السوق، وعلى البنك المركزي التدقيق في الجزئية المصرفية وعدم تقييد الائتمان ويكون دور السياسة المالية ترشيد الإنفاق العام وتعظيم دور الاستشارات العامة، في قطاعات استثمارية يرسم بالجدوى والكفاءة الاقتصادية.

وفي الأجل الطويل:

* يجب على الدولة استكمال الإصلاح الهيكلي والبنية التشريعية، وأن تكون هناك رؤية إستراتيجية اقتصادية لا ترتبط بالأشخاص وتعمل على بناء المؤسسة، ووجوب النظر إلى الأزمة من خلال الفرص التي تتيحها ويجب استغلالها.

* يجب العمل على استقطاب الأموال الباحثة عن الاستثمارات سواء كانت تلك الأموال خارجية أو داخلية وأموال المصريين العاملين بالخارج والأموال الخليجية وخاصةً بعد خسارتها الفادحة في الولايات المتحدة وأوروبا مما سيحول الصناديق السيادية الخليجية وغيرها إلى مناطق أخرى الجدير بالذكر أن الصناديق السيادية السعودية وحدها تستثمر ٢٠١ تريليون دولار في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية !!!

* التركيز على المستثمرين الخليجيين والعرب والأوروبيون والأمريكيون إذ أنهم ذاقوا ويلات التدهور الأمريكي والأوروبي والمخاوف من الكساد الذي يتضرر أمريكا وأوروبا.

- * تدريب كل من العاملين بالجهاز الإداري والمستثمرين لرفع مستواهم التنظيمي والإداري.
- * التركيز على القطاع الصناعي والزراعي والسياحي حيث مصر تمتلك مقومات جميع تلك الصناعات من حيث الأيدي العاملة الماهرة والأرض الخصبة والمقومات السياحية الفريدة بجانب المناخ الفريد عن جميع دول العالم بالإضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى الجغرافية وغير الجغرافية.
- * وأيضاً استغلال الحكومة الأزمة الحالية لتمرير إلغاء ارتباط الجنية بالدولار والتحول إلى سلة عملات
- * عدم إتباع الدول الأمريكية، والأوروبية في كامل النظم المالية والاقتصادية بل يجب علينا أن نتخذ كل ما هو مناسب لنا وأن يكون لنا المنهج المالي والاقتصادي الواضح.
- * أهمية دور الحكومة في الرقابة المالية والاقتصادية وعدم إتباع نظم التطرف الاقتصادي سواء كانت رأس مالية أو اشتراكية أو غيرها من النظم الاقتصادية.
- * عدم إقراض أموال مصرية لبنوك خارجية واستغلالها لأهداف التنمية في مصر.
- * ضبط عمليات (التوريق والتسديد) استخدام الأموال المقترضة في إصدار أوراق مالية وسندات جديدة.
- * ضرورة التعامل على الاقتصاد العيني لا المالي أي التوعية بأن النقود ليست هي الغاية المرجوة ولكن وسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- * ضرورة اتحاد قوى اقتصادية عربية لمواجهة التكتلات والاندماجات الدولية.
- * نوعية المجتمع بأهمية البنوك في الحياة الاقتصادية وبناء الثقة في المؤسسات المالية.

- * ضرورة إخضاع جميع البنوك لسلطة البنك المركزي وعدم السماح بأي حال من الأحوال بإنشاء بنوك على غرار البنك الاستثماري الأمريكي تحت أي مسمى
- * خصخصة إدارات البنوك والشركات ولن يست خصخصة الملكية ورأس المال
- * ضرورة إعداد كل وزارة دراسة عن الأجواء العالمية المحينة وإعداد الخطط لتفادي الأزمات وكيفية الخروج من تلك الأزمات بدون خسارة، بل واستغلال هذه الأزمات لتحقيق الطمومحات الاقتصادية للدولة وأيضاً لتجنب مثل تلك الأزمات والأخطاء في المستقبل.
- * وأخيراً يجب أن نلقي الضوء على الفرص المتاحة أمام الاقتصاد المصري والتي يجب استغلاها في ظل ظروف الأزمة وانهيار كبرى البنك الأمريكية والأوروبية وفقدان ثقة المستثمرين والمودعين خاصة الخليجيين فيها.
- * مصر التي بها جميع الإمكانيات المتاحة للاستثمار في الشرق الأوسط
- * مصر يوجد بها العمالقة الماهرة التي لم تتوفر لها الظروف المناسبة للعمل بجانب إلى مخزون العاطلين الذي لا يحتاج إلا لتدريبهم لرفع مستوى المهارة لديهم
- * مصر بها أكثر من ٢٥ مليون (ما بين ١٥ إلى ٦٤ عام) أي في ذروة الشباب بالإضافة إلى المخزون الهائل المنتظر ما بين ١٠ إلى ٢٠ عام المقدر بحوالي ٢٠ مليون بحسب تقدير وزارة الصحة الأخير للتطعيم ضد الحصبة
- * مصر بها مساحات صحراوية شاسعة مستقرة الاستصلاح.
- * وفرة المياه سواء كانت نيلية أو جوفية
- * مصر فيها أكبر سوق استهلاكية في الشرق الأوسط حوالي ٩٣ مليون "٨٠ مليون سكان مصريون، ١٠ مليون سائح سنوياً قابلة للزيادة، ٣ مليون مقيم في مصر من الجنسيات المختلفة"، بالإضافة إلى ١,٣ مليون طفل مولود سنوياً.

- * مصر لديها الكثير والكثير من الاتفاقيات مع الأسواق المجاورة والأسواق العالمية.
- * لديها مميزات ضريبية ومواد أولية بدرجة عالية.
- * هناك كم هائل من المصريين المغتربين بالخارج راغبين في العودة مما يتبع الاستفادة من تلك الخبرات التي عملت بالخارج وتعرفت على الأنظمة المختلفة.
- * هذا بالإضافة إلى العلماء في جميع المجالات التي تستفاد مصر بعلمهم.
- * في ذروة الأزمة المالية والقطاع المصرفي لم يتأثر بالأزمة مما يؤكّد قوّة هذا القطاع.
- * مصر هي المهدأة رقم واحد في الشرق الأوسط وذلك لأنّ دبي لن تستوعب إلا قليل من الاستثمارات خاصة بعد تعرّضها للأزمة الأخيرة والأردن إمكاناته محدودة والسودان أمامه وقت ومشاكل كبيرة والعراق مدرجّة بالمخاطر وسوريا ليست على هوى المستثمرين لكثرّة المشاكل بها.
- * إذا مصر هي المهدأة لاستقطاب الأموال التي تريد أن تستثمر في أمان.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الفصل الأول: مفهوم الدخل القومي وطرق قياسه
٣٥	الفصل الثاني: الادخار القومي
٦١	الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في الادخار
٧٣	الفصل الرابع: مفاهيم وأنواع الاستثمار
١٠٩	الفصل الخامس: طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات
١٢٧	الفصل السادس: التقدود والبنوك
١٣٩	الفصل السابع: سعر الصرف
١٦٣	الفصل الثامن: التوازن الكلي للاقتصاد القومي
١٨١	الفصل التاسع: الموازنة العامة للدولة
١٨٧	الفصل العاشر: دور السياسة الاقتصادية والتقدية في حفز النمو الاقتصادي
٢١٧	الفصل الحادي عشر: البطالة
٢٥٣	الفصل الثاني عشر: مشكلة الفقر
٣٠٩	أمثلة

أسئلة

اسم الطالب:

- ١- ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الصافي؟
- ٢- ما الفرق بين الناتج القومي الإجمالي، والناتج القومي الصافي؟
- ٣- ما العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي؟
- ٤- ما العلاقة بين الناتج المحلي الصافي، والناتج القومي الصافي؟
- ٥- اعرض المعادلات الرياضية التي تبين العلاقة بين كل من الناتج الكلي الإجمالي والناتج القومي الصافي.
- ٦- إذا توافرت لديك البيانات التالية لدولة ما عن سنة معينة
 - ناتج قطاع الزراعة ١٠٠ مليار جنيه.
 - ناتج قطاع البترول ٢٠٠ مليار جنيه.
 - ناتج قطاع الصناعة ١٥٠ مليار جنيه.
 - ناتج قطاع السياحة ٢٥٠ مليار جنيه.المطلوب: تقدير الناتج المحلي الإجمالي.
- ٧- إذا علمت أن إهلاك الأصول الرأسمالية ١٠٠ مليار جنيه والضرائب غير المباشرة ١٥٠ مليار جنيه، المطلوب تقدير:
 - أ- تقدير الناتج المحلي الصافي.
 - ب- الناتج القومي الإجمالي.

٨- إذا توافرت لديك البيانات التالية عن دولة ما:

- سعر الفائدة ٢٠٠ مليار جنيه.

- الأجر ٣٥٠ مليار جنيه.

- الأرباح ١٥٠ مليار جنيه.

- الريع ٢٠٠ مليار جنيه.

- إهلاك الأصول الرأسالية ١٠٠ مليار جنيه.

- الضرائب غير المباشرة ١٥٠ مليار جنيه.

المطلوب تقدير كل من:

أ- الناتج المحلي الإجمالي.

ب- الناتج المحلي الصافي.

ج- الناتج القومي الإجمالي.

د- الناتج القومي الصافي.

٩- إذا علمت أن عدد السكان ٨٠ مليون نسمة، المطلوب تقدير:

أ- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي.

ج- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

د- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي.



١٠- إذا توافرت لديك البيانات التالية:

الدخل القومي	الاستهلاك القومي	سنة
١٠٠٠ مليار	٨٠ مليار	٢٠١٤
١٢٠٠ مليار	٩٥ مليار	٢٠١٥
١٥٠٠ مليار	١٠٠٠ مليار	٢٠١٧
المطلوب:		

أ- تقدير كل من الادخار والاستثمار القومي.

ب- تقدير متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك القومي إذا علمت أن عدد السكان ٨٠ مليون نسمة.

ج- تقدير الميل للاستهلاك.

د- تقدير الميل للادخار.

هـ- تقدير الميل الحدي للاستهلاك.

و- تقدير الميل الحدي للادخار.

١١- إذا علمت أن:

الواردات	الصادرات	سنة
١٠٠ مليار	٧٠ مليار	٢٠١٤
١٢٠ مليار	٨٠ مليار	٢٠١٥
١٥٠ مليار	١٠٠ مليار	٢٠١٧

المطلوب:

أ - الناتج القومي في السنوات الثلاث.

ب - تقدير متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

ج - صافي التعامل مع العالم الخارجي.

١٢ - إذا توافرت البيانات التالية بالمليار جنيه:

سنة	ملايين	صادرات خارجية	ملايين	دخل خارجي	ملايين
٢٠١٥	١٠٠	١٢٠	٥٠	٨٠	
٢٠١٧	١٢٠	١٥٠	٧٠	١٠٠	

المطلوب:

أ - تقدير الناتج القومي.

ب - تقدير متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك والناتج.

عليها أن عدد السكان ٨٠ مليون نسمة.

١٣ - إذا توافرت البيانات التالية بالمليار جنيه:

الناتج القومي	سنة	الرقم القياسي للأسعار
١٢٠	٢٠١٥	١٠٠
١٥٠	٢٠١٧	١٢٠
٢٠٠	٢٠١٧	١٣٠

المطلوب: تقدير الناتج القومي الحقيقي في الأعوام الثلاثة السابقة.

١٤- إذا توافرت لديك البيانات التالية بالمليار جنيه:

س ع ١٠٠، س خ ١٥٠، ع ٨٠، خ ١٤٠، المخزون ٥٠، الصادرات ٧٠، الواردات ١٢٠.

المطلوب: تقدير الناتج القومي.

١٥- الناتج المحلي الإجمالي هو:

أ- ناتج قطاع الزراعة والصناعة.

ب- ناتج قطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

ج- ناتج قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والبترول.

د- ناتج كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

١٦- أي العبارات التالية صحيح مع التعليل:

أ- الناتج المحلي الإجمالي هو الإنتاج المحلي الإجمالي.

ب- الناتج المحلي الإجمالي هو الإنتاج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار المحلية.

ج- الناتج المحلي الإجمالي هو الإنتاج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار العالمية.

د- الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الصافي.

١٧- أي العبارات التالية صحيح مع التعليل:

أ- الناتج القومي الإجمالي هو الناتج القومي الصافي.

ب- الناتج القومي الإجمالي هو الدخل القومي.

ج- الناتج القومي الإجمالي هو الدخل القومي النقدي.

د- الناتج القومي الإجمالي هو الدخل القومي الحقيقي.

١٨ - أي العبارات التالية صحيحة مع التعليل:

أ- الناتج القومي الصافي هو الدخل القومي.

ب- الناتج القومي الصافي هو الدخل القابل للتصرف فيه.

ج- الناتج القومي الصافي هو الدخل الفردي.

١٩ - إذا توافرت لديك البيانات التالية:

أ- الناتج المحلي الإجمالي ١٥٠ مليار.

ب- الضرائب غير المباشرة ٥٠ مليار.

ج- الضرائب المباشرة ٣٠ مليار.

المطلوب: تقدير الناتج القومي الصافي والدخل الفردي والدخل القابل للتصرف فيه.

٢٠ - اشرح بالتفصيل: محددات الادخار بوجه عام وفي مصر بوجه خاص.

٢١ - اشرح بالتفصيل: محددات الاستثمار بوجه عام وفي مصر بوجه خاص.

٢٢ - اشرح بالتفصيل: محددات سعر الصرف بوجه عام وفي مصر بوجه خاص.

٢٣ - اشرح بالتفصيل تعريف ميزان المدفوعات.

٢٤ - اشرح بالتفصيل مكونات ميزان المدفوعات.

٢٥ - اشرح بالتفصيل الأنواع المختلفة لميزان المدفوعات.

٢٦ - اشرح بالتفصيل العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

٢٧ - اشرح بالتفصيل كيفية مواجهة العجز في ميزان المدفوعات في مصر من وجهة نظرك.

٢٨ - اشرح تعريف الموازنة العامة للدولة.

٢٩- اشرح بالتفصيل أنواع الموازين العامة للدولة.

٣٠- اشرح بالتفصيل مكونات الموازنة العامة.

٣١- اشرح بالتفصيل مبادئ الحدود الموازنة العامة.

٣٢- اشرح بالتفصيل الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

٣٣- اشرح بالتفصيل تعريف النقود ووظائفها.

٤- علق على العبارات الآتية:

أ- النقود هي مبادلة سلعة بسلعة.

ب- النقود وسيلة للحصول على سلعة.

ج- النقود وسيلة للحصول على سلعة أو خدمة.

د- النقود وسيلة للدفع المؤجل.

هـ- النقود وسيلة لتخزين القيمة.

٥- المقابلة هي :

أ- مبادلة سلعة بسلعة.

ب- مبادلة خدمة بخدمة.

ج- مبادلة سلعة بخدمة وخدمة بسلعة.

د- مبادلة سلعة بسلعة وخدمة بخدمة وسلعة بخدمة وخدمة بسلعة.

٦- رتب هذه الوظائف:

- وظائف التعدد.

- وسيلة للتبدل.

- وسيلة لتجديد قيمة الأشياء.

- وسيلة للدفع المؤجل.

- أداة لتحديد القيمة.

٣٧- البنوك:

عُرف البنك وأنواعها مع شرح لوظائف البنك التجاري.

٣٨- اشرح باستخدام الرسومات البيانية التوازن الكلي للاقتصاد النقدي.

٣٩- أثر تغير النفقات العام الاستثمارية على المستوى التوازن للاقتصاد القومي.

٤٠- أثر تغير في المعروض النقدي من جانب البنك المركزي على المستوى التوازن للاقتصاد القومي.

٤١- أثر تغير في المعروض النقدي على الادخار والاستثمار والتوافق.

٤٢- أثر تغير في النفقات العامة الاستثمارية على الطلب على التقاد بفرض العاملات والاقتصاد.

٤٣- اشرح العجز في الموازنة العامة في مصر، وأسباب العجز فيها وكيفية مواجهته من وجهة نظرك.

٤٤- عُرف السياسة الاقتصادية؟

٤٥- ما مفهوم السياسة الاقتصادية؟

٤٦- ما مكونات السياسة الاقتصادية؟

٤٧ - ما مبادئ السياسة الاقتصادية؟

٤٨ - ما أنواع السياسات الاقتصادية؟

٤٩ - ما مضمون السياسة الاقتصادية؟

٥٠ - اشرح مكونات السياسة الاقتصادية في مصر من وجهة نظرك:

أ - السياسة الاقتصادية هي تحقيق الصالح العام.

ب - السياسة الاقتصادية هي تحقيق المصالح العامة.

ج - السياسة الاقتصادية هي تحقيق المنافع.

د - السياسة الاقتصادية هي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

٥١ - علق على الآتي:

أ - السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ب - السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والأدوات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ج - السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والأدوات والبرامج لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

٥٢ - علق على الآتي:

أ - السياسة الاقتصادية هي السياسة المالية والبنكية.

ب - السياسة الاقتصادية تنقسم إلى نوعين:

- سياسة مالية وسياسة بنكية.

- سياسة نقدية وسياسة مالية.

٥٣- علّق على الآتي:

- سعر الصرف الدولار = ١٠ جنيه.

- سعر الصرف الجنيه = ١٠ / ١ دولار.

٤٤- اشرح باستخدام الرسومات البيانية العلاقة بين الناتج القومي والاستهلاك القومي.

٤٥- اشرح باستخدام الرسومات البيانية العلاقة بين الناتج القومي والادخار والاستثمار.

٤٦- اشرح باستخدام الرسومات البيانية العلاقة بين الناتج القومي وسعر الفائدة.

٤٧- اشرح باستخدام الرسومات البيانية العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة.

٤٨- هناك العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري اشرح بالتفصيل احدى هذه المشاكل.

٤٩- تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري بين أسباب المشكلة ومظاهر واستراتيجية مواجهتها ورأيك في هذه الاستراتيجية.

٥٠- تعتبر مشكلة الفقر من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري بين مفهوم البطالة وأنواعها وتصنيفاتها ومظاهرها وطرق قياسها.

٥١- اشرح الاستراتيجية المقترنة لمعالجة أي من:

أ- مشكلة الفقر.

ب- مشكلة البطالة.

مع بيان رأيك في هذه الاستراتيجية.

٦٢ - اكتب في أي من الموضوعات التالية:

أ- أسباب الفقر.

ب- أسباب البطالة.

ج- مظاهر الفقر.

٦٣ - اكتب في أيٌ من الموضوعات التالية:

أ- مظاهر الفقر.

ب- قياس الفقر.

ج- خط الفقر.

٦٤ - من خلال دراستك للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري، استعرض أسباب مشكلة الفقر والبطالة موضحاً رأيك في هذه الأسباب.

٦٥ - من خلال دراستك للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري، استعرض كيفية قياس مستوى البطالة، ومستوى الفقر، مبيناً رأيك في أدوات القياس.

٦٦ - من خلال دراستك للمشكلة الاقتصادية العالمية بين أسباب المشكلة المالية الاقتصادية العالمية وكيف يتم مواجهتها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات ومصر.